مآخذ صاحب (منحة الجليل) على ابن عقيل

-نقدٌ وتحليل-

إعداد

د/ أسماء عطيَّة حامد الجَوَخِيّ

المدرس في قسم اللغويات

كليَّة الدِّراسات الإسلامية والعربيَّة للبنات بسوهاج

مآخذ صاحب (منحة الجليل) على ابن عقيل -نقدٌ وتحليل-

أسماء عطيَّة حامد أحمد
قسم اللغويات، كليَّة الدراسات الإسلاميَّة والعربيَّة للبنات بسوهاج، جامعة الأزهر الشريف، جمهورية مصر العربيَّة.
البريد الالكتروني: asmaahamed.279@azhar.edu.eg

الملخص :

للحواشي قيمة علمية تثري البحث وتنمي الملكة لدى الباحثين، بما تحويه من خلاف في المسائل العلمية، يقود الباحث إلى التنقيب وصولا إلى الحقيقة العلمية، ومن هذه الحواشي في كتب النحو/ حاشية الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد على شرح الإمام العلامة/ بهاء الدين ابن عقيل لألفية ابن مالك، وهي المسماة: (منحة الجليل). وقد تصدى البحث للحديث عن جانب مهم من جوانب الخلاف النحوي في هذه الحاشية، وصورة من صور النقد فيه، وهو ما يعرف بـ(المآخذ)، فتناول دراسة تطبيقية لبعض مسائل المآخذ الواردة في منحة الجليل، واستخلص تعريفًا اصطلاحيا للمأخذ، وهو: "انتقاد أمور تتعلق بالقاعدة النحوية من حكم أو استشهاد أو غموض في العبارة أو خطأ في النقل أو غير ذلك، مدْعما بالحجة والدليل في أسلوب معتدل لا تجاوز فيه ولا تجريح"، وقد جاء البحث في ثلاثة مباحث، تعهد الأول بعرض بعض المآخذ التي أصاب فيها المحقق على الشارح، وتصدى الثاني لدراسة بعض المآخذ التي أخفق فيها المحقق، أما الثالث فقد تكفل بدراسة منهجية لهذه الآخذ كشفت عن أهم الأسباب الباعثة على هذه المآخذ، وأهم سماتها. وقد كان المحقق -رحمه الله- .

الكلمات المفتاحيَّة: المآخذ، منحة الجليل، المحقق (محمد محي الدين)، الشارح (بهاء الدين ابن عقيل).

The author's objections to Ibn Aqeel (Grant of the Galilee) - Criticism and Analysis -

Asmaa Attia Hamed Ahmed
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arab Studies for Girls in Sohag, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.
Email: asmaahamed.279@azhar.edu.eg

abstract :
Footnotes have scientific value that enriches research and develops the skills of researchers, with the disagreement they contain in scientific issues, leading the researcher to explore to reach the scientific truth. Among these footnotes in grammar books is Sheikh Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid's footnote to the commentary of Imam al-Allamah/ Bahaa al-Din Ibn Aqeel. By Ibn Malik's Alfiyya, which is called: (Grant of the Galilee). The research dealt with an important aspect of the grammatical dispute in this footnote, and a form of criticism in it, which is known as (the drawbacks). It dealt with an applied study of some of the issues mentioned in the drawbacks.

In the Galilee Scholarship, he extracted a conventional related to the grammatical rule, such as a ruling, citation, research came in Three sections: the first undertook to was correct to the commentator, the second dealt with studying some of the shortcomings in which the investigator failed, while the third undertook a systematic study of these shortcomings that revealed the most important reasons driving these shortcomings and their most important features. He was the investigator - may God have mercy on him.

Keywords: Intakes, Galilee Scholarship, investigator Muhammad Muhyi al-Din, commentator Bahaa al-Din Ibn Aqeel.

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الفرقان، منزها عن كل عيب ونقصان، وَالصَّلَاة والسلام على سيد ولد عدنان، مُحَمَّد، زهرَة الأكوان، على اخْتِلَاف اللُّغَات والألوان، الَّذِي بلغ ما أُمر بتبليغه على التمام والكمال. **وبعد،،**

فقد أبى الله-ﷻ- لغير كتابه التمام، فلا يسلم كتاب سواه من عيب أو نقصان، كما أنَّ الاختلاف سنة الله في خلقه، وكما قيل: "لكل جواد كبوة ولكل عالم هفوة"، وقد وقع شارح الألفية ابن عقيل في بعض الأمور التي جعلته موضع انتقاد الشيخ محمد محي الدين، فأخذها عليه، لكنه لم يفرد مآخذه هذه بمبحث مستقل في تحقيقه، بل جاءت منثورة بين ثنايا التحقيق، كلما عَنَّ له مأخذ على الشارح نبَّه عليه في حاشيته.

وتبرز أهمية هذا البحث في أنه يلقي الضوء على بعض مسائل الخلاف النحوي بين علمين جليلين، هما: الإمام العلامة بهاء الدين ابن عقيل، وشيخ المحققين محمد محي الدين، وذلك من خلال عرض أبرز مآخذ المحقق على الشارح في حاشيته التي سماها: "منحة الجليل"، ومناقشته فيها. ولا شكَّ أن مسائل الخلاف التي يجليها النقد النحوي بصوره المتعددة تفتح آفاق البحث النحوي وتثري عقليَّة الباحث، وتنمي ملكته، وتوسع مداركه؛ حيث تدفعه إلى التفكير في المآخذ والاعتراضات النحوية، ومناقشتها؛ بغرض الترجيح بينها بالحجج والبراهين في ضوء القواعد النحوية التي أقرها جمهور النحاة.

مشكلات البحث: تكمن أهمية كل بحث في الإشكالية التي يتناولها- وجاء هذا البحث محاطا بعدة أسئلة، يهدف إلى الإجابة عنها، وهي:

١-ما المقصود بالمأخذ، وهل هناك فرق بينه وبين الاعتراض والتعقيب والاستدراك؟

٢- ما أسباب مآخذ الشيخ محمد محي الدين على ابن عقيل، وما المنهج الذي اتبعه في عرضها؟ وما أهم سمات المآخذ عنده؟

٣- هل أصاب المحقق في كل مآخذه على الشارح، أم أنَّه أخفق في بعضها وجانبه الصواب ؟

٤- هل كان المحقق منصفًا وحياديًا وموضوعيا في مآخذه على الشارح أم أنَّه تجنى عليه في بعضها؟

منهجيَّة الدراسة:

تمثلت السمة المنهجية للبحث في الاعتماد على منهجين، المنهج الوصفي التحليلي والمنهج النقدي، وتمثل الأول في الجانب المنهجي، في عرض مآخذ المحقق ووصفها، وتجلَّى الثاني في سبر ومناقشة هذه المآخذ والحكم عليها في ضوء القواعد النحوية.

الدراسات السابقة:

لقد تتبعت الأعمال العلمية حول حاشية محمد محي الدين على شرح ابن عقيل فهُدِيت إلى بحث بعنوان: "اعتراضات صاحب منحة الجليل على شرح ابن عقيل في باب المبتدأ والخبر) للباحثة/غويلة خالد محمد، منشور في مجلة العلوم الأسمرية والتطبيقية بليبيا، سنة ٢٠١٧م، وقد اقتصر على عدد من النقاط في باب المبتدأ والخبر خاصةً، -كما يتضح من عنوانه-، وبحثي عن بعض مآخذ المحقق بنظرة شمولية أوسع ومن وجهة نظر نقدية تحليلية.

ثمَّ قدَّر الله بعد أن أتممت بحثي هذا- أن أهتديَ إلى بحثٍ آخر حول (منحة الجليل) بعنوان: (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد -منهج وموقف-) لمحمد حسين المهداوي وآخرين، منشور بمجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية بجامعة كربلاء، وقد قسمه الباحثون ثلاثة مباحث، تكفل الأول بعرض المنهج، وتعهد الثاني ببعض الاستدراكات على المصنف وعلى الشارح، واستعرض الثالث موقف المحقق من بعض الآراء اللغوية. وربما يوحي عنوان المبحث الثاني ببعض التوافق مع موضوع بحثي، وهو الجانب المتعلق باستدراكاته على الشارح خاصة، وبعد الاطلاع عليه اتضح أنه تناولها بطريقة منهجية موجزة فيما لا يتجاوز الثلاث صفحات، وهو ما يجعله بعيدا كل البعد عن فكرة هذا البحث، الذي تناولت فيه عرضا لأهم مآخذ المحقق على الشارح بصورة نقديَّة تحليليَّة، فلله المنة ومنه الفضل.

خطَّ البحث: اقتضت طبيعة الموضوع أن يأتي في ثلاثة مباحث، يسبقها مقدمة وتمهيد، وتقفوها خاتمة، وفهارس فنيَّة، على النحو الآتي: المقدمة: تناولت فيها أهمية البحث، ومشكلاته، وخطَّته، والمنهج المتبع فيه.

التمهيد: (التعريف بالشارح والمحقق والمأخذ)، وفيه ثلاثة محاور:
المحور الأول- شارح الألفية، **(**بهاء الدين ابن عقيل**)**.
المحور الثاني-المحقق، وحاشيته منحة الجليل -دراسة وصفية موجزة-
المحور الثالث- التعريف بالمأخذ لغة واصطلاحًا، ومحاولة التفريق بينه وبين بعض المصطلحات التي تتقارب معه في المعنى، كالاعتراض والتعقيب.
المبحث الأول - المآخذ التي أصاب فيها المحقق.
المبحث الثاني - المآخذ التي جانبه فيها الصواب.
المبحث الثالث- أسباب مآخذ المحقق على الشارح وأهم سماتها.
الخاتمة: وتتضمَّن عرضًا لأهم النتائج التي توصل إليها البحث.
وأخيرا، فقد ذيَّلت الدراسة بثبت للمراجع والمصادر وآخر للموضوعات.

وفي الختام أسأل العلي القدير أن أكون قد وُفِّقت فيما قصدت إليه من عرض صورة واضحة عن مآخذ الشيخ الجليل محمد محي الدين على شارح الألفيَّة بهاء الدين ابن عقيل في حاشيته المسماة: **(**منحة الجليل**)**، من خلال دراسة أهم هذه المآخذ دراسة تحليلية نقدية، وأن يجعل ما تسطره أيدينا في موازين حسناتنا يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

والله المستعان، هو حسبي ونعم الوكيل

د. أسماء عطيَّة حامد

التمهيد (التعريف بالشارح والمحقق والمأخذ)

المحور الأول- شارح الألفية، بهاء الدين ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) (١)

هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله، بهاء الدين، القرشي الهاشمي العقيلي الهمداني الأصل، المصري نشأة ووفاة، من نسل عقيل ابن أبي طالب. ولد في المحرم سنة ٦٩٨هـ، كان إماما في الْعَرَبيَّة والمعاني وَالْبَيَان، مشاركا فِي الْفِقْه والأصول، عَارِفًا بالقراءات السَّبع، لازم أبا حيان الأندلسي، وقرأ عليه النحو، فكَانَ من أَجل تلامذته حَتَّى صَار يشْهد لَهُ بالمهارة فِي الْعَرَبيَّة، وهو الذي قال فيه: "ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل"، وقال عنه الأسنوي: "كان إمامًا في العربية والبيان ويتكلم في الأصول والفقه كلامًا حسنًا"، من أهم مؤلفاته في النحو: "شرح الألفية"، وهو شرحٌ متوسطٌ حسنٌ، لكنه اختصر فِي النّصْف الثَّانِي جدا، وهو متداول بين الطلاب والدارسين، وله -أيضًا- شرح متوسط على كتاب التسهيل لابن مالك، سَمَّاهُ بـ(المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، وَكان له علم بالأصول والفقه، ومن آثاره في ذلك أنه شرع فِي تَفْسِير مطول وصل فِيهِ إِلَى سورة النِّسَاء، وتوفي -رحمه الله- في ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول سنة تسع وستين وسبعمائة من الهجرة، ودفن بالقرافة قريبا من تربة الشافعي-رضي الله عنهما.

المحور الثاني- المحقق، وحاشيته: منحة الجليل-دراسة وصفية موجزة-.

محمد محيي الدين عبد الحميد إبراهيم، ولد بمحافظة الشرقية، سنة١٣١٨هـ، وقد ترك ثروة علمية ضخمة في عدَّة تخصصات، لا تقدر بثمن، تنوعت بين التأليف والتحقيق. من أهمها في النحو: دروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال، وتنقيح الأزهريَّة، ومبادئ دروس العربيَّة، والتحفة السَّنيَّة بشرح المقدمة الآجرُّوميَّة في قواعد النحو والإعراب، وأوضح المسالك لابن هشام، وشذور الذهب ومغني اللبيب لابن هشام، وله كتاب الانتصاف من الإنصاف شرح على كتاب الإنَّصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري. ناهيك عن مؤلفاته في

---

(١) تنظر ترجمته في: طبقات الشافعية لتقي الدين بن قاضي شهبة٣/٩٧، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني٣/٤٢، والمنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي ليوسف بن تغري الظاهري٧/٩٤، والأعلام للزركلي٤/٩٦،

العلوم الأخرى وهي لا تقل أهمية عن مؤلفاته النحوية، وإن الإنسان ليعجب كيف اتسع عمر الشيخ لإخراج هذا العدد من الكتب المتنوعة في التخصص، الكثيرة في العدد، ولكنه فضل الله يؤتيه من يشاء. وتوفي الشيخ -رحمه الله- في الخامس والعشرين من ذي القعدة سنة١٣٩٢هـ(١). تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جناته.

هذا.. وقد أوجزت في التعريف بالعالمين الجليلين الشارح والمحقق لشهرتهما.

أمَّا عن حاشية الشيخ محمد محيي الدين والمسماة (منحة الجليل) فتعدُّ بحقٍ أهمَّ الحواشي على شرح ابن عقيل. وقد أوضح الباعث له على تأليفه ومنهجه فيه، في مقدمة تحقيقه؛ حيث قال: "وقد أردت أن أقوم لهذا الكتاب بعمل أتقرب به إلى الله تعالى، فرأيت -في أول الأمر- أن أتمم ما قصر فيه من البحث، فأبين اختلاف النحويين واستدلالاتهم، ثم نظرت فإذا ذلك يخرج بالكتاب عن أصل الغرض منه، وقد يكون الإطناب باعثا على الازورار عنه، ... فاكتفيت بما لا بد منه، من إعراب أبيات الألفية، وشرح الشواهد شرحا وسطا بين الاقتصار والإسهاب، وبيان بعض المباحث التي أشار إليها الشارح أو أغفلها بتة في عبارة واضحة وفي إيجاز دقيق." (٢).

وهو شرح يتميز بعبارته السهلة وأسلوبه السلس القريب، وقد يتعرض أحيانا للمسائل النحوية الخلافية مفسرا ومعقبا ومرجحا بما وهبه الله من ملكة لغوية وقدرة على التحليل والترجيح مما يدل على سعة علم ونفاذ بصيرة، وتمكن في علوم العربيَّة، ودراية بمواطن الخلاف.

المحور الثالث- تعريف المأخذ، والفرق بينه وبين بعض المصطلحات :

المأخذ: مصدر ميمي من(أخذ يأخذ) مهموز الفاء، ورد في معجمات اللغة بثلاثة معانٍ:

أ- المنهج والمسلك، ومنه ما جاء في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ -ﷺ-، أَنَّ رَسُولَ اللهِ -ﷺ- قَالَ: "لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَأْخُذَ أُمَّتِي مَآخِذَ الْأُمَمَ وَالْقُرُونَ

(١) الترجمة نقلا عن الشيخ فتحي عثمان من مجلة التوحيد الصادرة عن جماعة أنصار السنة المحمدية بمصر عدد ذي القعدة ١٤٢٩هـ (بإيجاز).

(٢) مقدمة المحقق١/٨،٩.

قَبْلَهَا..." [١]، "أَي يسلكون مسلكهم"[٢]. ويقال: "فلان يأخذ مأخذ فلان"، أي: يذهب مذهبه، ويسلك مسلكه[٣]. وهو بهذا المعنى قد يعدى بحرف الجر (منْ)، كما يُقال: مآخذ الرضي من سيبويه، ومآخذ ابن الشجري من الفرَّاء، أي: المسائل التي سلك فيها مسلكه.

ب-أصل الشيء ومصدره، يقال: مآخذ الكتاب، أي: مصادره. وقد عقد الصاحبي في (فقه اللغة) بابا، عنوَنه بـ "القول في مأخذ اللغة"[٤].

ج- النقد والاعتراض، ومنه قولهم: مآخذ الطير، مَصائدها[٥]، وقد يتعدى بهذا المعنى بحرف الجر (على)، ومن المؤلفات التي حملت هذا الاسم: (الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء) للمرزباني (ت٣٨٤هـ).

جاء في المعجم الوسيط في هذه المعاني: "(المأخذ) الْمنْهَج، وَمَا يعاب على الْعَمَل وَالْعَامِل، جمعه مآخذ، ومآخذ الطير وَنَحْوه أَمَاكِن صَيْده، ومآخذ الشَّيْء مصادره"[٦].

وهذا المعنى الثَّالث في المأخذ هو المقصود في مآخذ العلماء على من سبقهم، ومنه يمكن استنباط تعريف اصطلاحيٍّ للمأخذ بأنَّه: "انتقاد أمور تتعلق بالقاعدة النحوية من حكم أو استشهاد أو غموض ملبس أو خطأ في النقل أو غير ذلك، بالحجة والدليل، بعبارة معتدلة". وهذا التعريف ينطبق تماما على مآخذ محمد محي الدين على ابن عقيل؛ فهو أحيانا ينتقد حكما نحويًا يذكره الشارح، أو توجيها غير سديد أو استشهادا في غير موضعه أو يأخذ عليه عدم الدقة في النقل عن العلماء، وكله بالحجة والدليل، وبعبارة معتدلة لا تجريح فيها ولا تجاوز.

وثمَّة مصطلحات أخرى تتقارب مع المأخذ في المعنى، نحو: الاعتراض، والتعقيب، والاستدراك، لكنَّ بينها فروقًا دقيقة، فالتعقيب يمكن تعريفه بأنَّه: "تتبع عثرات السابقين العلمية"، يؤخذ من قول الأزهري:

---

(١) مسند أحمد١٤/٦٠.

(٢) فتح الباري١/٧٦.

(٣) التوقيف على مهمات التعاريف لعبد الرؤوف المناوي ص٤٢.

(٤) الصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس ص٣٤.

(٥) ينظر: جمهرة اللغة، ابن دريد٢/١٠٥٣.

(٦) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١/٨.

"واستعقبتُ الرجلَ وتعقّبتُه، إذا طلبتَ عورَتَهُ وعثرته"[(١)]، ومن ذلك: (تعقبات أبي حيَّان النحويَّة لجار الله الزمخشري في البحر المحيط).

أمَّا الاعتراض فقد عرَّفه بعض الباحثين بأنَّه: "رد الحكم النحوي أو وصفه بعدم الاستقامة لحجة نحويَّة"[(٢)]، ومنه: (اعتراضات الرضي على سيبويه في شرح الكافية)، و (اعتراضات ابن يعيش على آراء الزمخشري النحوية والصرفية في شرح المفصل).

ويمكن التفريق بين هذه المصطلحات بأنَّ التعقب والاعتراض غرضهما تعمد تتبع خطأ السابقين وقد يكون بعبارة فيها تجاوز، وهذا كثير في تعقبات أبي حيان للزمخشري، بخلاف المأخذ الذي يأتي عفوا بلا تعمد تعقب المصنف أو إظهار عثراته، وغالبا يكون بعبارة معتدلة.

أمَّا الاستدراك، فهو يعني إضافة إلى الحقيقة العلميَّة المسبوق بها. ومنها: (استدراكات السيرافي على سيبويه)، ويمكن إدراجها في المآخذ؛ لمَّا أغفل الشارح أمورًا تتعلق بالمسألة النحوية التي يعالجها وكان من الأهمية بمكان الإشارة إليها.

وربما تتداخل هذه المصطلحات فيوضع أحدها موضع الآخر، ولا ريب أنَّ دراسة هذا اللون من النقد على اختلاف مصطلحه له أهميته في الدرس النحوي؛ ذلك أن مناقشة رأيين مختلفين لعلمَينِ جليلين لهما مكانتهما، للوصول إلى أرجحهما بالحجة والدليل، يثري البحث وينمي لدى الباحث الملكة اللغوية.

والذي يغلب على الظنِّ أنَّ الغرض من هذه الانتقادات الزيادة في العلم والفائدة وتحقيق الأمانة العلمية الموجبة لذلك. لكن لا ينبغي أن نسلم مطلقا بصحة هذه الانتقادات، فقد تكون –أحيانا– تحاملا من الناقد أو مبنية على عدم فهم عبارة المصنف، ما يجعل دراسة هذه المآخذ ومناقشتها بالحجة والدليل أمرا ضروريا.

---

(١) تهذيب اللغة (ع ق ب)١/١٨٥.

(٢) ينظر: الرسالة العلمية: اعتراضات الرضي على سيبويه في شرح الكافية للباحث/ محمد بن عبد الله بن صويلح المالكي ص١٠.

المبحث الأوَّل- مآخذ متَّجهة أصاب فيها المحقق

ويشتمل على خمسة عشر مأخذا:

١- توجيه بيت الألفيَّة في حذف الخبر بعد (لولا)
٢- إعراب قول أبي نواس: " غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ"
٣- إعراب (أراغب) في قول الله -تعالى-:{قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي}[١]
٤- حذف الخبر المسند إلى مبتدأ نصٍ في اليمين
٥- إعراب (تسعى) في قول الله -تعالى-: {فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ} [٢]
٦- توجيه بيت استشهد به الشارح على تقديم خبر (دام) على اسمها
٧- تقدير: "قضيَّة ولا أبا حسن لها"
٨- حكم الاستغناء عن الفاعل
٩- تاء التأنيث مع الفاعل المؤنث المفصول عن عامله بـ(إلَّا) بين الحذف والإثبات
١٠-تأويل الاسم المرفوع بعد أداة تختص بالأفعال
١١-توجيه النصب في الاستثناء التام المنفي المتصل
١٢-موقف سيبويه من الجر بـ(خلا)
١٣-توجيه الخلاف في مجيء الحال من المضاف إليه
١٤-حكم تقديم الحال على عاملها
١٥-إعراب (دَكًّا دَكًّا) في قول الله -ﷻ-: {كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا}[٣]

١- توجيه بيت الألفيَّة في حذف الخبر بعد (لولا): قد يحذف خبر المبتدأ، ولحذفه حالتان؛ لأنَّه إمَّا أن يكون واجب الحذف أو جائزه، وقد أشار ابن مالك في ألفيته إلى أربعة مواضع يحذف فيها الخبر وجوبًا، بدأها بقوله:

وبعدَ " لَولَا " غالبًا حذفُ الخبرْ * حتمٌ، ... [٤]

وشرح ابن عقيل هذا الموضع فقال إن الموضع الأول- أن يكون خبرا لمبتدأ بعد لولا نحو: "لولا زيد لأتيتك"، التقدير: لولا زيد موجود لأتيتك، ثمَّ

(١) من الآية (٤٦) من سورة مريم.
(٢) شرح ابن عقيل١/٢٦٠.
(٣) الآية (٢١) من سورة الفجر.
(٤) الألفية ص١٨.

ذكر أنه احترز بقوله: "غالبا" عما ورد فيه مذكورا شذوذا كقول أبي عطاء السندي:

لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلا قَبلَهُ عُمَرٌ ❊ أَلْقَتْ إِلَيكَ مَعَدٌّ بِالْمقَالِيدِ[1]

وأضاف الشارح الجليل أنَّ للنحويين ثلاث طرق لهذا الحذف:

الطريقة الأولى- أن الحذف بعد لولا واجب إلا قليلا، وحمل عليها ما ذكره المصنف هنا.

والثَّانية- أن الحذف واجب دائما، وأن ما ورد من ذلك بغير حذف في الظاهر مؤول.

والثالثة- التفصيل؛ لأن الخبر إمَّا أن يكون كونا مطلقا أو كونا مقيدا، فإن كان كونا مطلقا وجب حذفه نحو: "لولا زيد لكان كذا" أي: لولا زيد موجود، وإن كان كونا مقيدا فإمَّا أن يدل عليه دليل أولا، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره نحو: "لولا زيد محسن إلى ما أتيت"، وإن دلَّ عليه دليل جاز إثباته وحذفه، نحو أن يقال: "هل زيد محسن إليك؟" فتقول: "لولا زيد لهلكت" أي: لولا زيد محسن إلي، فإن شئت حذفت الخبر وإن شئت أثبته.[2]

موقف المحقق: نبَّه الشيخ محمد محيي الدين على أنَّ الشارح قد حمل كلام الناظم على الطريقة الأولى، وذلك مخالف لما حمله من عداه من الشروح، فإنهم جميعا حملوا كلام الناظم على الحالة الثالثة، بدليل أنه اختارها في غير هذا الكتاب، وحمل المحقق الجليل محمد محي الدين قول ابن مالك في الألفية: "غالبا" على حالات "لولا"؛ وذلك لأن (لولا) إمَّا أن يليها كون عام وهو أغلب الأمر فيها، وإما أن يليها كون خاص وهو قليل، ثم حمل قوله "حتم" على الحكم النحوي، وكأنه قد قال: "إن كان خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) كونا عاما -وهو الغالب-، فإنَّه لا يجوز ذكر ذلك الخبر، ثمَّ قال: "وهذا هو - كما ذكرنا - الطريقة الثالثة، فتدبر." [3]، واستدل المحقق على أولوية حمل نظم الألفية على الطريقة الثالثة التي تقضي

---

(١) من (البسيط)، ورد في التذييل والتكميل٣/٢٨٢، والمساعد على تسهيل الفوائد١/٢٠٩، والمقاصد النحوية١/٥٣٧. وشاهده ذكر الخبر (قبله)، والمبتدأ (عمر).

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل١/٢٨٤.

(٣) منحة الجليل١/٥٠.

بالتفصيل بأنَّها هي الطريقة التي اختارها ابن مالك في غير الألفيَّة، وهذا نصُّه في شرح التسهيل: "ولو أريد كون مُقَيّد لا دليل عليه لم يجز الحذف، نحو: "لولا زيد سالَمَنا ما سلم"، ...، فلو أريد كون مقيد مدلول عليه جاز الإثبات والحذف، نحو: "لولا أنصار زَيد حموه لمْ ينج"، فحموه خبر مفهوم المعنى، فيجوز إثباته وحذفه..، وهذا الذي ذهبت إليه هو مذهب الرماني والشجري والشلوبين وغفل عنه أكثر الناس" (١). ومن وجوب حذف الخبر؛ لكونه مطلقًا قول الله -ﷻ-: ﴿ **لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ** ﴾(٢)، قدَّره ابنُ هشام: "لَوْلَا أَنْتُم صددتمونا عَن الْهدى"(٣)، بِدَلِيل أَن بعده: ﴿ **أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ** ﴾(٤).

ومما ورد فيه الخبر مقيَّدًا ولم يدل عليه دليل، فتعين ذكره ما جاء في الحديث الشريف من صحيح البخاري: "يَا عَائِشَةُ لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ، لَنَقَضْتُ الكَعْبَةَ"(٥)، وفي رواية أحمد ومسلم: «لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِشِرْكٍ، أَوْ بِجَاهِلِيَّةٍ، لَهَدَمْتُ الْكَعْبَةَ..."(٦).

ومما جاء فيه الخبر كونا مقيدا مدلولًا عليه، فجاز فيه الإثبات والحذف قول أبي العلاء المعري:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ * فَلَولاَ الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لسَالا(٧)

وردَّ بعض النحويين ما اختاره ابن مالك، ورجحوا عليه مذهب الجمهور القائل بوجوب حذف خبر المبتدأ بعد (لولا)، مع وجوب كونه عامًا، من هؤلاء الشيخ الجليل أبو حيَّان؛ حيث يقول -معقبًا على اختيار ابن مالك-: "وهذا الذي اختاره غير مختار، بل المختار ما حكاه الجمهور

---

(١) شرح التسهيل ٢٧٦/١. وينظر -أيضا- شرح الكافية الشافية له ٣٥٤/١.

(٢) من الآية (٣١) من سورة سبأ.

(٣) قطر الندى وبل الصدى ص١٢٦.

(٤) من الآية (٣٢) من سورة سبأ.

(٥) رواه البخاري في صحيحه ٣٧/١، برقم(١٢٦).

(٦) مسند الإمام أحمد ت/ الأرنؤوط ٢٩٢/٤٢، وصحيح مسلم ٩٦٩/٢.

(٧) من (الوافر)، ورد في: الجنى الداني ص٦٠٠، ومغني اللبيب ص٣٦٠، والمقاصد الشافية ١٠٥/٢، وتعليق الفرائد ٢٨/٣.

من أن خبر المبتدأ بعد "لولا" يجب إضماره، وأنه لا يكون إلا كونًا مطلقًا لا كونًا مقيدًا." [١]، قال سيبويه في الباب الذي جعل عنوانه: " باب من الابتداء يُضمَر فيه ما يُبنى على الابتداء وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا.": "وكأن المبنى عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا، فكأنه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن هذا حُذف حين كثُر استعمالُهم إياه في الكلام، كما حُذف الكلام من (إما لا)." [٢]

ولحن بيت المعري على مذهب الجمهور، وردَّ الاستدلال بالحديث الشريف لجواز تحريف لفظه، أو روايته بالمعنى وربما نقل على لسان بعض العجم.

ولعلَّ الأولى قبولهما وتصحيح مذهب التفصيل؛ لموافقته للسماع؛ حيث ورد الحديث الشريف في أصح الكتب بعد القرآن الكريم، وهو صحيح البخاري، كما أن أبا العلاء المعري من علماء اللغة، والأولى أخذ ما ينشده في الاعتبار، ولو كان على سبيل الاستئناس.

*والحق أن ابن عقيل أقرَّ بأن ابن مالك اختار مذهب التفصيل في خبر (لولا) في غير الألفية، فقال –بعد أن ذكر الطريقة الثالثة–: " وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب" [٣]، إلَّا أنَّه شرح قوله في في الألفية على ظاهره، مخالفا بذلك ما ذكره غيره من شراح الألفية[٤] –على على النحو الذي ذكره المحقق محمد محي الدين–.

٢– <u>إعراب قول أبي نواس: " غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ" :</u> من استدراكات المحقق على الشَّارح ما فاته في شرحه على الألفية من أوجه إعرابيَّة– تعقيبه على قول ابن عقيل في شرحه على بيت ابن مالك الذي أشار فيه إلى المبتدأ الذي يستغني بفاعله عن الخبر، وهو قوله:

---

(١) التذييل والتكميل٣/٢٨٢. وينظر: همع الهوامع١/٣٩٣.

(٢) الكتاب٢/١٢٩، وينظر: شرح السيرافي٢/٤٥٩.

(٣) شرح ابن عقيل١/٢٥٢.

(٤) ينظر: شرح المكودي على الألفية١/٥٣، وشرح ابن الناظم ص٨٧، وشرح الأشموني١/٢٥٠، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية١/١٨٢، والمقاصد الشافية٢/١٠٤.

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ * "إنْ قُلْتَ: زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ
وأولٌ مبتـدأ والثانـــي * فاعل اغني في "أسارٍ ذان؟" (١)

وكان مما استشهد به ابن عقيل قول أبي نواس:

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ * ينقضي بالهمِّ والحَزَن (٢)

وقال فيه: " فـ(غيرُ) مبتدأ، و(مأسوفٍ) مخفوض بالإضافة، و(على زمنٍ) جار ومجرور في موضع رفع بـ(مأسوفٍ)؛ لنيابته مناب الفاعل، وقد سد مسد خبر (غير)." (٣)، فقد شرح الشيخ محمد محي الدين في تحقيقه هذا البيت مبينا نسبته، وموضحا معناه، وأعربه على الوجه الذي ذكره ابن عقيل، فقال: " التمثيل به: في قوله " غير مأسوف على زمن " حيث أجرى قوله "على زمن" النائب عن الفاعل مجرى الزيدين في قولك "ما مضروب الزيدان في أن كل واحد منهما سد مسد الخبر؛ لأنَّ المتضايفين بمنزلة الاسم الواحد؛ فحيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما مسد الخبر فإنه يسد مع الآخر أيضا، وكأنه قال: "ما مأسوف على زمن"(٤).

لكنَّه نقل وجهين آخرين من الإعراب ذكرهما بعض النحويين، وأغفلهما ابن عقيل، قال الشيخ محمد محي الدين: "هذا أحد توجيهات ثلاثة في ذلك ونحوه، وإليه ذهب ابن الشجري في أماليه"، ثمَّ ذكر الوجهين الآخرين مبديًا موقفه منهما، فقال:

"والتوجيه الثاني– لابن جنى وابن الحاجب، وحاصله: أن قوله "غير" خبر مقدم، وأصل الكلام: " زمن ينقضي بالهم غير مأسوف عليه " وهو

---

(١) الألفية ص١٧. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٤٧٢)

(٢) البيت من (المديد)، الشاهد فيه: في قوله "غير ماسوف على زمن" حيث أجرى قوله: "على زمن" النائب عن الفاعل مجرى الزيدان في قولك: "ما مضروب الزيدان" في أن كل واحد منهما سد مسد الخبر؛ لأن المتضايفين بمنزلة الاسم الواحد، فحيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما مسد الخبر، فإنه يسد مع الآخر أيضا، وكأنه قال: "مأسوف على زمن" فالوصف مخفوض لفظا بإضافة المبتدأ إليه وهو في قوة المرفوع بالابتداء وهذا أحد توجيهات ثلاثة لذلك ونحوه.

(٣) شرح ابن عقيل١/١٩٢.

(٤) منحة الجليل١/١٩٢.

توجيه ليس بشيء؛ لما يلزم عليه من التكلفات البعيدة؛ لأنَّ العبارة الواردة في البيت لا تصير إلى هذا إلا بتكلف كثير.

والتوجيه الثالث- لابن الخشاب، وحاصله: أن قوله "غير" خبر لمبتدأ محذوف تقديره " أنا غير - إلخ " وقوله " مأسوف " ليس اسم مفعول، بل هو مصدر مثل " الميسور والمعسور، والمجلود، والمحلوف " وأراد به هنا اسم الفاعل، فكأنه قال " أنا غير آسف - إلخ " وانظر ما فيه من التكلف والمشقة والجهد." (١)

ويتضح من تعقيب المحقق على التوجيهين اللذين نقلهما أنه يضعفهما؛ لما فيهما من التعسف والتكلف، فهو يقوي توجيه ابن عقيل والجمهور، وإنما نقلهما إتماما للفائدة، وكأنه أخذ على الشارح إغفالهما وكان ينبغي عليه من وجهة نظره أن يشير إليهما في شرحه.

٣-إعراب (أراغب) في قول الله -تعالى-: {قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي}(٢):

ذكر ابنُ عقيل وجهين من الإعراب لـ(راغبٌ) في قول الله -سبحانه- :**{قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي}**، أحدهما- أن يكون مبتدأ و(أنت) فاعلًا سد مسد الخبر، والثَّاني- أن يكون (أنت) مبتدأ مؤخرا و(أراغب) خبرا مقدما(٣). وذكر أنَّ الوجه الأول هو الأولى. كذلك استدلَّ غيره من شرَّاح الألفيَّة بهذه الآية على جواز الوجهين على السواء (٤)، فهمًا من قول ابن مالك:

والثاني مبتدأ وذا الوصف خبر * إن في سوى الإفراد طبقا استقر(٥)

كما قال ابن النَّاظم: " فيفهم من هذا أنَّ الوصف متى كان لمثنى، أو مجموع، ولم يطابقه وجب كونه مبتدأ؛ لأنَّه قد علم أنه لم يتحمل

---

(١) منحة الجليل١/١٩٢. وينظر مذهب ابن جني وابن الحاجب وابن الخشاب في: أمالي ابن الحاجب٢/٦٣٨، ومغني اللبيب ص٢١٣، ونقل أبو حيان مذهب ابن جني في التذييل والتكميل٣/٢٧٨.

(٢) من الآية (٤٦) من سورة مريم.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل١/١٩٧.

(٤) ينظر: شرح المكودي ص٤٧، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة= شرح ابن الوردي على ألفية ابن مالك١/١٦٨.

(٥) الألفية ص١٧.

الضمير، ومتى كان لمفرد، كما في قوله-تعالى-: {**قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي**}، جاز أن يكون مبتدأ، وما بعده فاعل، وجاز أن يكون خبرًا مقدمًا، متحملا للضمير." (١)

وأنكر المحقق هذا الرأي، فانتقد قول ابن عقيل: "والأول في هذه الآية أولى" بأنَّه ليس دقيقا، وأنَّ الصواب أن يقول فيه: " والأول في هذه الآية واجب لا يجوز غيره "(٢)، ووجَّه المحقق ردَّه الوجه الثَّاني بأنَّه لو جعل "راغب" خبرا مقدما و"أنت" مبتدأ مؤخرا للزم عليه الفصل بين "راغب" وما يتعلق به وهو قوله "عن آلهتي" بأجنبي وهو أنت؛ لأنَّ المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبي منه، إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح، ولا يلزم شيء من ذلك إذا جعلت "أنت" فاعلا؛ لأنَّ الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبيا منه" (٣).

والحق أنَّ هذه المسألة من المسائل التي وقع فيها خلاف بين النحويين والمعربين، فما أجازه ابن عقيل وجعله خلاف الأولى، وأنكره المحقق اقتصر عليه بعض المعربين للقرآن الكريم، ومنهم الزمخشري الذي قال في كشَّافه: "وقدّم الخبر على المبتدأ في قوله: "أَراغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يا إِبْراهِيمُ"؛ لأنَّه كان أهمّ عنده وهو عنده أعنى"(٤)، فقد صرَّح الزمخشري بأنَّ (راغب) خبر مقدَّم، و(أنت) مبتدأ مؤخر، وهو في ذلك موافق لمذهب جمهور الكوفيين(٥).

وانتصر الشَّاطبي لهذا القول بأنَّ انفصال الضمير مع إمكان اتصاله يرجح أنه مبتدأ، حيث يقول: "وهذا فيه نظر فإن الضمير المنفصل لا يكون فاعلا مع إمكان اتصاله وإنما يكون فاعلا إذا لم يمكن اتصاله بالعامل نحو: ما قائم إلا أنت، وأعجبني الضاربه أنا، وما أشبه ذلك. أما إذا تأتى الاتصال فانفصاله يدل على أنه مبتدأ قدم عليه خبره لا فاعل." (٦)

---

(١) شرح ابن الناظم ص٧٦.

(٢) منحة الجليل١/١٩٧.

(٣) السابق.

(٤) الكشاف للزمخشري٣/٢٠.

(٥) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ص٢٣٤.

(٦) المقاصد الشافية للشاطبي١/٦٠٦.

والوجه الأول اختيار الجمهور، فلم يذكر النحاس، والكرماني[١] غيره في إعراب الآية الكريمة، قال النحاس: "قالَ أَراغِبٌ رفع بالابتداء، و«أنت» فاعل سدّ مسدّ الخبر، كما تقول: أقائم أنت؟ وحسن الابتداء بالنكرة لما تقدمها" [٢]، وصوَّب ابن عطيَّة الأول بأنَّه مذهب سيبويه[٣].

ورجَّح أبو حيَّان الوجه الأول على وجه التقديم والتأخير الذي ذكره الزمخشري بأمرين: أحدهما- أنَّ التقديم والتأخير خلاف الأصل؛ إذ رتبة الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، والآخر- أنَّه لن يترتب عليه ما يترتب على التقديم والتأخير من الفصل بين العامل الذي هو (أراغب) وبين معموله الذي هو (عن آلهتي) بما ليس بمعمول للعامل؛ لأنَّ الخبر ليس هو العامل في المبتدأ بخلاف كون (أنت) فاعلا؛ فإنَّه معمول (أراغب)، فلم يفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، إنما فصل بمعمول له [٤]. ومما ردَّ به المحقق مذهب التقديم والتأخير أنَّ يتعذر القول به في بعض الأحيان، وذكر شواهد لذلك بالإضافة إلى الآية الكريمة السَّابقة- قول الشَّاعر:

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا * إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ[٥]

وقول الآخر:

أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا؟ * إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا[٦]

وقول الآخر:

أَمُنْجِزٌ أَنْتُمُو وَعْدا وَثِقْتُ بِهِ * أَم اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعا نَهْجَ عُرْقُوبِ[٧]

---

(١) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل٢/٦٩٨،٦٩٩.

(٢) إعراب القرآن للنحاس٣/١٣.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطيَّة٤/١٨.

(٤) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان٧/٢٧٠. والدر المصون للسمين الحلبي٧/٦٥٠.

(٥) من (الطويل)، مجهول القائل، من شواهد اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ١/٢٩٩، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص٢٣٢، وشرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ص١٩٧.

(٦) من (البسيط)، مجهول، ورد في: شرح التسهيل لابن مالك١/٢٦٩، وشرح قطر الندى لابن هشام ص١٢١، وهمع الهوامع للسيوطي١/٣٦١، وتعليق الفرائد للدماميني٣/١٤.

(٧) من(البسيط)، مجهول القائل في مصادره، ورد في: شرح الأشموني١/١٧٨، وحاشية الصبان١/٢٧٨.

وجه الاستدلال بهذه الأبيات على ردِّ مذهب الكوفيين والزمخشري ومن وافقهم أنَّه على القول به تفوت المطابقة بين المبتدأ وخبره، وهو لازم، قال المحقق الجليل بعد أن استشهد بهذه الأبيات الثلاثة: "ولا يجوز في بيت من هذه الأبيات الثلاثة أن تجعل الوصف خبرا مقدما والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرا....؛ لأنَّه يلزم على ذلك أن يفوت التطابق بين المبتدأ وخبره، وهو شرط لا بد منه، فإن الوصف مفرد والضمير البارز للمثنى أو للمجموع، أما جعل الضمير فاعلا فلا محظور فيه، لأنَّ الفاعل يجب إفراد عامله" (١)، وبهذه الشواهد رجح الشيخ المحقق مذهب الجمهور؛ إذ لا يلزمهم شيء من ذلك؛ لأنَّ الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبيا منه في الآية الكريمة، كما أنَّ جعل الضمير فاعلا في الشواهد الشعريَّة ليس فيه محظور؛ لأنَّ الفاعل يجب إفراد عامله(٢). وتوجيه المحقق هنا موافق لما ذكره ابن هشام الأنصاري(٣).

وأصاب المحقق في انتقاده للشارح فيما ذكره من تجويز الوجهين في الآية، فهو إن جاز في غيرها- لا يصح فيها؛ وإنَّما يتعيَّن الأول، لما يترتب على تجويز التقديم والتأخير من الفصل بين المعمول وعامله بأجنبي - وفاقًا لما ذكره أبو حيَّان وابن هشام الأنصاري- وغيرهما.

٤- **حذف الخبر المسند إلى مبتدأ نصٍ في اليمين:** من المواضع التي يحذف فيها الخبر وجوبًا أن يكون المبتدأ نصًا في اليمين، نحو: "لعمر الله ، و "لعمرك "، و "أيمن الله "، و"أيم الله" ، "أيمن الكعبة"، فالخبر مقدَّرٌ، أي: لعمر الله قسمي، أو يميني، وهكذا. ولا يجوز التصريحُ به (٤)، ومنه قول الله -تعالى-: {لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ}(٥)، قال قال الزجاج -رحمه الله-: "قال النحويون: "ارتفع لعمرك بالابتداء والخَبَر محذوف"، المعنى: "لَعَمْرُكَ قَسَمِي"، و"لَعَمْرُكَ ما أقسِمَ به".

(١) منحة الجليل١/١٩٣.

(٢) السَّابق.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ص٧٢٣، وشرح شذور الذهب ص٢٣٤.

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي٤/٢٤٢، وشرح المفصل لابن يعيش٥/ ٢٦١، وشرح الأشموني١/٢٠٧.

(٥) من الآية (٧٢) من سورة الحجر.

وحذف الخبَرِ؛ لِأنَّ في الكلام دليلًا عليه"[١]. ومن شواهد حذفه مع (أيمن) – في القسم– قولُ الشَّاعر:

فقال فَرِيقُ القَوْمِ لمّا نَشَدْتُهم: * نَعَمْ، وفريقٌ: لايْمُنُ اللَّهِ ما نَدْرِي[٢]

قال ابن السراج: "وبعض العرب يقول: وأيمُن الكعبة وأيمُ الله فقولك: لعَمَرَ الله اللام: لام الابتداء وعمر الله: مرفوع بالابتداء. والخبر محذوف كأنه قال: لعَمَر الله المقسم به وكذلك: أيم الله، وأيمن" [٣]، وفي الدر المصون[٤]: "لَعَمْرُكَ مبتدأٌ، محذوفٌ الخبر وجوبًا، ومثلُه: لأيْمُنُ الله."

وإنّما لزم حذفُه بعد ما هو نصٌ في القسم؛ لأنّ فيه ما في الخبر بعد (لولا) من كونه معلوما مع سدّ الجواب مَسَدّه، وأيضا لكثرة استعمالهم إياه، ذكره الشاطبي وغيره، قال سيبويه: «فكأنه قال: لعمرو الله المقسَمُ به. وكذلك أَيمُ وأيمُنُ، إلا أن ذا أكثرُ في كلامهم، فحذفوه كما حذفوا غيره»[٥]. وقال ابن ابن مالك مشيرًا إلى هذا الموضع: «**وَفِي نَصّ يَمِينٍ ذَا استقر**». [٦]

وقال ابن عقيل في شرح قول ابن مالك السابق: "الموضع الثاني– أن يكون المبتدأ نصا في اليمين، نحو: "لعمرك لأفعلنَّ"، التقدير: لعمرك قسمي، فـ(عمرك) مبتدأ، و(قسمي) خبره، ولا يجوز التَّصريح به. قيل: ومثله "يمين الله لأفعلنَّ" التقدير: يمين الله قسمي، وهذا لا يتعين أن يكون المحذوف فيه خبرا؛ لجواز كونه مبتدأ، والتقدير: قسمي يمين الله بخلاف

---

(١) معاني القرآن وإعرابه٣/١٨٣،١٨٤.

(٢) من (الطويل)، منسوب لنصيب بن رباح، وهو من شواهد الكتاب٣/٥٠٣، و٤/١٤٨، والمقتضب٢/٩٠، واللمع ص٢٢٦، واللباب في علل البناء والإعراب ص٣٨٠، وشرح الكافية الشافية٢/٧٨٩.

شاهده: استعمال (أيمن) نصًا في القسم، واستشهد به النحويون على أن همزته همزة وصل.

(٣) الأصول في النحو ١/٤٣٤.

(٤)٧/١٧٣.

(٥) الكتاب٣/٥٠٣، وينظر: المقاصد الشافية٢/١٠٩، والتصريح بمضمون التوضيح ١/١٧٧.

(٦) الألفية ص١٨.

لعمرك فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبرا؛ لأنَّ لام الابتداء قد دخلت عليه وحقها الدخول على المبتدأ.." [١]. فأخذ عليه الشيخ محمد محي الدين اعتراضه على من مثَّل بـ(يمين الله): بأنَّه إن كان من غرض الشارح الاعتراض على الذين ذكروا هذا المثال لحذف الخبر وجوبا لكون المبتدأ نصا في اليمين فلا محل لاعتراضه عليهم بأن ذلك يحتمل أن يكون المحذوف هو المبتدأ.

وذلك من وجهين، ذكرهما المحقق:

أولهما- أنَّ المثال يكفي فيه صحة الاحتمال الذي جيء به من أجله، ولم يقل أحد إنه يجب أن يتعين فيه الوجه الذي جيء به له.

وثانيهما- أنَّ الغرضَ من كلامهم أنَّا إن جعلنا هذا المذكور مبتدأ كان خبره محذوفا وجوبا، أمَّا حذفه فلكون ذلك المبتدأ نصًّا في اليمين، وأما الوجوب فلأنَّ جواب اليمين عوض عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه." [٢]

وقد اقتصر هنا الشارح فيما هو نص للقسم على (لعمرك)، وذكر بعض النحويين (يمين الله) وغيرها، منهم: ابن الناظم [٣]، وأبو حيَّان[٤]، والشاطبي[٥]، والشيخ خالد الأزهري [٦].

وأقول: خصَّ بعض النحويين الألفاظ التي تعتبر نصًا في اليمين بما تقدَّمه لام الابتداء، وعليه أوجبوا كون المحذوف هو الخبر بعد ما هو مبدوء بها فقط، نصَّ على ذلك أبو علي الفارسي في التعليقة في قولهم(لعمرك)، وعليه أوجب كون المحذوف من هذه الجملة هو الخبر دون المبتدأ؛ لأنَّ لام الابتداء إنما يدخل على المبتدأ، ولا يدخل في الخبر إلا في ضرورة شعر. [٧]، ويترتب على ما ذكره الفارسي أنَّ كل لفظ للقسم خلا من لام

---

(١) شرح ابن عقيل١/٢٥٢،٢٥٣.

(٢) منحة الجليل١/٢٥٢.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص٨٨.

(٤) ينظر: الارتشاف٣/١٠٩٠.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية٢/١٠٩.

(٦) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح١/٢٢٧.

(٧) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي٤/١٠.

الابتداء قد يكون مبتدأ أو خبرا، والجزء الآخر هو المحذوف، ولا يتعين كون المحذوف هو الخبر، ولهذا اعترض الأشموني على التمثيل بـ(أيمن الله) فيما هو نص للقسم، الذي يحذف بعده الخبر وجوبا، وكان قد ذكر ابن الناظم مثالين، هما: (لعمرك وأيمن)، فقال الأشموني: "اقتصر في شرح الكافية على المثال الأول، وزاد ولده المثال الثاني وتبعه عليه في التوضيح، وفيه نظر؛ إذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر لجواز كون المبتدأ هو المحذوف، والتقدير: قسمي أيمن الله، بخلاف المثال الأول لمكان لام الابتداء"(١). وكلام الشارح ابن عقيل هنا وفي المساعد يتفق مع هذا القول." (٢)

*وذكر أبو حيَّان في موضع وجوب حذف الخبر بعد ما هو نص في اليمين ألفاظ خلت من لام الابتداء، فقال: "ويجب حذف الخبر –أيضًا– في قسم صريح، مثاله: لعمرك، وأيمن الله، وأمانة الله، ويمين الله. (أي: قسمي)..." (٣). وهو ظاهر مذهب سيبويه؛ حيث نقل عن فصحاء العرب في قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ: يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا، * وَلَوْ قطّعوا رأسِي لدَيكِ وأوْصَالي(٤)

برفع (يمينُ)، ثمَّ عقَّب عليه قائلًا: "جعلوه بمنزلة: "أيمن الكعبة" و"أيم الله"، وفيه المعنى الذي فيه." (٥)، وفهم السيرافي من كلام سيبويه أنَّ الخبر بعد (يمين) محذوف؛ لكونه نصًا في القسم، فقال: "أراد أنهم رفعوا (يمينُ اللهِ) بالابتداء وحذفوا خبره، وتقديره: يمينُ اللهِ قسمي وهو مثل: لعمرُ الله

(١) ينظر: شرح الأشموني١/٢٠٧.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد٢/٣٠٨.

(٣) ارتشاف الضرب٣/١٠٩٠.

(٤) من(الطويل)، لامرئ القيس، في ديوانه تح/ المصطاوي ص١٣٧، روي (يَمِين الله) الله) مَرْفُوعا ومنصوبا بِالْوَجْهَيْنِ. أما الرّفْع فعلى الِابْتِدَاء، وَالْخَبَر مَحْذُوف أَي: لازمي وَنَحْوه. وَأما النصب فعلى أَن أَصله أَحْلف بِيَمِين الله فَلَمَّا حذف الْبَاء وصل فعل الْقسم إِلَيْهِ بِنَفسِهِ ثمَّ حذف فعل الْقسم وَبَقِي مَنْصُوبًا بِهِ.

(٥) الكتاب٣/٥٠٣،٥٠٤.

لأفعلنّ"[١]. كما قال ابن يعيش في البيت: "ويروى: "فقلت: يمينُ الله أبرح" بالرفع. وكذلك قوله: "فذاك أمانةُ الله الثريد" على الابتداء، ويُضْمَر الخبر، ويكون التقدير: يمينُ الله قسمي، أو ما أُقْسِم به. وكذلك "أمانةُ الله لازمةٌ لي"، فحذفوا الخبر كما حذفوه في "لَعَمْرُ الله"، و"أَيْمُنُ الله"."[٢]

وتمثيل السيرافي وابن يعيش له بـ "لعمر الله" و"أيمن الله" يُفهم أن (يمين الله) كذلك مستعمل في القسم، مع خلوِّه من لام الابتداء، وأن الخبر بعده واجب الحذف، كما كان الحال كذلك مع (لعمر الله). وصرَّح الزمخشري بأنَّ اللام مضمرة قبله، كما تضمر في (لاه أبوك). [٣]

وعليه يستقيم اعتراض المحقق على الشارح، وفاقًا لمذهب جمهور النحويين القائل بوجوب حذف الخبر بعد كل ما كان نصًا في اليمين، ولا يشترط اقترانه بلام الابتداء؛ حيث وردت ألفاظ في لغة العرب للقسم نصًا وقد خلت منها، ويمكن تقدير اللام قبلها مضمرة –كما ذكر الزمخشري–، وجاء في لسان العرب أنَّ (يَمِينُ اللَّهِ) كَانُوا يَحْلِفُونَ بِهَا. ونقل عن أَبي عُبَيْدٍ: كَانُوا يَحْلِفُونَ بِالْيَمِينِ، يَقُولُونَ يَمِينُ اللَّهِ لَا أَفعل؛ وأَنشد فيه قولِ امْرِئ الْقَيْسِ السابق. [٤]

ويجوز مع بعض الألفاظ إن لم يرد بها القسم أن يذكر معها الخبر وأن يُحذف، يقال: على عهد الله ويمين الله تلزمني، فيجوز حذف (على) ويلزمني، وقد نص سيبويه وحكى: على عهد الله لأفعلن[٥]، فأظهر الخبر، خلافًا لمن أنكر إظهاره من المتأخرين[٦].

أمَّا كون المحذوف هو الخبر لا المبتدأ فهو مذهب الجمهور الذين قدروه على حذف الخبر –كما سبق–، وقدره الفرَّاء كذلك: "عليَّ يمين"[٧]، ونقل أبو حيان عن ابن عصفور في نحو: (يمين الله) أنَّه أجاز أن يكون

---

(١) شرح أبيات سيبويه٢/٢٠٣.

(٢) شرح المفصل٥/٢٦١.

(٣) المفصل ص٤٨٨.

(٤) ينظر: لسان العرب١٣/٤٦٣.

(٥) ينظر: الكتاب٢/٥٠٣

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب٤/١٧٦٩.

(٧) ينظر: معاني القرآن له٢/٤١٣.

مبتدأ محذوف الخبر، وأن يكون خبرًا محذوف المبتدأ، وقدر(يمين الله): قسمي يمين الله[١]، والأول الأولى؛ حيث إنه قد ثبت أنَّ الأواخر هي محل التغيير غالبًا، فإذا دار الحذف بين أن يكون من الصدور الأوائل أو من الأعجاز الأواخر فالحمل على الأواخر أولى.

٥- إعراب (تسعى) في قول الله -تعالى-: {فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ} [٢]:

أجاز أكثر النحويين تعدد الخبر[٣]، ومنهم ابن مالك، وفيه نظم:

وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا ❊ عَنْ وَاحِدٍ كَ(هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا)[٤]

ومنعه بعضهم دون حرف العطف إلا أن يكون الخبران فصاعدًا في معنى خبر واحد[٥]، والصحيح جوازه لحاجة المعنى إليه، ولوروده في السماع، ومنه قول الله-ﷻ-: {وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ، ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ، فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ}[٦]، ولا فرق في جوازه بين أن يتحد الخبران في الجنس أو أن يختلفا، فقد يكونان مفردين أو أحدهما مفردا والآخر جملة، واستدلوا على جوازه بقول الله-تعالى-: {فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ}[٧]، وقوله: {فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ} أعربوا: (يختصمون)، و(تسعى) خبرا ثانيًا. ونقل ابنُ عقيل استدلالهم بهذه الآية الثانية، ثمَّ قال: "ولا يتعين ذلك لجواز كونه حالًا." [٨]، واعترض الشيخ/ محمد محي الدين على ما ذكره ابنُ عقيل من جواز الحاليَّة في جملة(تسعى) في الآية الكريمة؛ لمَّا كان لفظ (حيَّة) نكرة، وصاحب الحال لا يكون إلَّا معرفة أو نكرة بمسوِّغ ولا مسوغ هنا. وإعرابها خبرا ثانيًا أو صفة

---

(١) ٣/١٠٩٠.

(٢) شرح ابن عقيل١/٢٦٠.

(٣) ينظر: الكافية في النحو لابن الحاجب ص١٦، وشرح التسهيل لابن مالك١/٢٣٧، وهمع الهوامع ١/٤٠١.

(٤) الألفيَّة ص١٨.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل٤/٨٩، وتمهيد القواعد٢/١٠٣٣.

(٦) الآيات(١٤)-(١٦) من سورة البروج.

(٧) من الآية (٤٥) من سورة النمل.

(٨) ينظر: مغني اللبيب ص٥٦٢،

هو اختيار حذَّاق النحويين المعربين للقرآن الكريم[١]، أمَّا إعرابها حالًا فقد ذكره بعض المحدثين[٢].

إلَّا أنَّه اعتذر عنه بأنَّه قد يُتَمحَّل له بزعم جملة الحال من الضمير الواقع مبتدأ على رأي سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ[٣]. وهو اعتذار مقبول، له وجهه وما يؤيده من الشواهد التي تؤكد صحة وقوع الحال من المبتدأ، لكثرته في السماع الصحيح.

٦- توجيه بيت استشهد به الشارح على تقديم خبر (دام) على اسمها: ذكر (ابنُ معط) أن خبر (دام) لا يتقدم على اسمها فلا يجوز نحو: "لا أصاحبك ما دام قائما زيد". قال في ألفيته:

ولا يجوز أن تقدّم الخبر ❊ على اسم مادام وجاز في الأخر

وقد نسب قوله هذا إلى الوهم؛ إذ لم يقل به غيرُه[٤]. وممن صرَّح بردِّ مذهبه هذا ابن عقيل، فقال في شرحه على الألفية: "والصواب جوازه"[٥]، واستشهد على جوازه بوروده في السماع، في قول الشاعر:

لا طِيبَ للعيش ما دامتْ منغَّصَةً ❊ لذّاتُهُ بادِّكارِ الموتِ والهَرَمِ[٦]

حيث قدم خبر (دام) وهو قوله: "منغصة" على اسمها وهو قوله: "لذاته". وبهذا البيت ردَّ ابن عقيل قول ابن معط، كغيره من النحويين الذين استشهدوا به لرد مذهبه، كـ/ ابن مالك، والمرادي، وابن هشام الأنصاري، وغيرهم[٧]، فقد رد ابن مالك مذهبه بهذا البيت سماعًا، وكذلك ردَّه قياسًا على (ليس)؛ لأنَّ توسيط خبر (ليس) جائز بإجماع، مع أن فيها ما في

---

(١) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي١/٨١، تفسير أبي السعود=إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم٦/١٠.

(٢) ينظر: الدر المصون١/٨١.

(٣) ينظر: منحة الجليل١/٢٦٠.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك١/٤٩٥، وشرح قطر الندى وبل الصدى ص١٣٢، والأشموني١/٢٣١، وهمع الهوامع١/٤٢٩.

(٥) شرح ابن عقيل١/٢٧٤.

(٦) سبق تخريجه.

(٧) ينظر: شرح التسهيل١/٣٤٩، وتوضيح المقاصد والمسالك١/٤٩٥، وأوضح المسالك١/٢٤٠، وشرح قطر الندى وبل الصدى ص١٣٢،

(دام) من عدم التصرف، وتفوقها ضعفا بأن منع تصرفها لازم، ومنع تصرف دام عارض، ولأن ليس تشبه "ما" النافية معنى، وتشبه ليت لفظا؛ لأنَّ وسطها ياء ساكنة سالمة، ومثل ذلك مفقود في الأفعال، فثبت بهذا زيادة ضعف (ليس) على ضعف (دام)، وتوسيط خبر ليس لم يمتنع، فأن لا يمتنع توسيط خبر دام لنقصان ضعفها أحق وأولى[١]. وقال العيني: "وقد رَدَّ ذلك ابنُ معطٍ، والبيت حجة عليه."[٢]

* إلَّا أنَّ المحقق الجليل محمد محي الدين ضعَّف استشهاد ابن عقيل وأكثر النحويين بهذا البيت، لما اعتراه من خلل، من جهة أنه ترتب عليه الفصل بين "منغصة" ومتعلقه وهو قوله: "بادكار" بأجنبي عنهما وهو " لذاته".[٣]

وذكر للبيت توجيهًا آخر، وهو أن يكون اسم "دام" ضميرا مستترا، وقوله: "منغصة" خبرها، وقوله: "لذاته" نائب فاعل لقوله: "منغصة"؛ لأنَّه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني لما لم يسم فاعله، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد، فلا يستقيم أن يكون ردا على ابن معط. ثمَّ ذكر أنَّ الأنسب في ردِّ مذهب ابن معط من البيت الذي ذكره ابن عقيل قول الشاعر:

ما دام حافظَ سرّي من وثقتُ به ❊ فهو الذي لستُ عنه راغبًا أبدا[٤]

على أنَّ قوله: "حافظ سري" خبر دام، وقوله: "من وثقت به" اسمها، وقد تقدم الخبر على الاسم، وهذا البيت لا يرد عليه الاعتراض الذي ورد على البيت الذي استشهد به ابن عقيل، إلَّا أنَّه يحتمل التأويل؛ إذ يجوز أن يكون اسم دام ضميرا مستترا يعود إلى "من وثقت به" ويكون خبرها هو "حافظ سري"، ويكون قوله: "من وثقت به" فاعلا بـ(حافظ)؛ لأنَّه اسم فاعل.

ثم افترض الشيخ محمد محي الدين أن يُعترَض عليه بعود الضمير على متأخر، وردَّه بأنَّه مغتفر ههنا؛ لأنَّ الكلام على هذا يصير من باب

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/٣٤٩.

(٢) المقاصد النحوية شرح شواهد الألفية للعيني ٢/٥٩١.

(٣) منحة الجليل ١/٢٧٥ .

(٤) من (البسيط)، بلا نسبة في مصادره، ورد في: التذييل والتكميل ٤/١٧١، وتمهيد القواعد ٢/١١١١، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص٢٤٠.

الاشتغال لتقدم عاملين وهما: (دام)، و(حافظ سري)، وتأخر معمول واحد وهو (من وثقت به)، فلمَّا أعمل العامل الثاني أضمر في الأول المرفوع، وهو جائز عند البصريين.

وقد سبق الشيخ/ خالد الأزهري المحقق إلى ما ذكره من كون البيت الثاني أصح في رد مذهب ابن معط؛ حيث قال بعد أن ذكر ما في البيت الأول من خلل:

"وأولى منه قول الآخر:

ما دام حافظَ برّي من وثقتُ به ❊ فهو الذي لستُ عنه راغبًا أبدا." (١)

* ومما يصح أن يستشهد به في رد قول ابن معط ما جاء في المثل المشهور: "ما دام للزَّيْت عاصرٌ"(٢)، وهو يعني فعل الشيء أو نفيه على التأبيد، وجاء في قول أوس بن حجر:

نحنُ بنو عَمرِو بنِ بكرِ بنِ وائلٍ ❊ نُخَالِفُهُم ما دامَ للزَّيتِ عاصِرُ(٣)

وقول آخر:

وأَحْبِسُها ما دامَ للزَّيتِ عاصِرٌ ❊ وما طافَ فَوقَ الأَرضِ حافٍ وناعلُ (٤)

وهذا البيت والذي قبله لا يدخل عليهما ما دخل على البيتين اللذين ذكرهما ابن عقيل والمحقق؛ إذ إنهما لا يحتملان تأويلا كما هو الحال في السابقين. إلا أن تقدر (دام) تامة.

ومما تجدر الإشارة إليه في نهاية هذا المأخذ أنَّ ابن جمعة الموصلي (ت٦٧٢هـ) شارح ألفية ابن معط اعتذر له فيما ذكره من منع تقديم خبر (دام) على اسمها- بأنها لما لزمت طريقة واحدة وهي الماضي جرت مجرى الأمثال، والأمثال لا تغير ولأن ما معها مصدرية وهي وما في حيزها صلتها، وكأنه يريد الترتيب في آخر الصلة، ولأنها لما لم تكن مصدرا

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح١/٢٤٣.

(٢) ينظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ص٢٧٦، والأمثال للهاشمي ص٢٢٤، والمستقصي في أمثال العرب للزمخشري٢/٢٤٨.

(٣) من (الطويل)، وقد ورد في شرح نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة معمر بن المثنى ١/٣٢٩.

(٤) من (الطويل)، من قصيدة أوردها المفضل الضبي في كتابه المفضليات ص٩٣، ونسبها للمزرد أخي الشماخ.

صريحا كانت فرعا عليه فلم يتصرف فيها بالتقديم كما تصرف في المصدر [(١)]، إلَّا أن اعتذاره هذا لا يقبل مع ثبوت ما ينافيه في السماع الصحيح الذي يعضده القياس -كما سبق-.

٧- **تقدير: "قضيَّة ولا أبا حسن لها"**: ورد من كلام عمر بن الخطَّاب في حق علي بن أبي طالب -رضي الله عنهما-، "قضية ولا أبا حسن لها"- وظاهره إعمال (لا النافية للجنس) في المعرفة، وهو مخالف لما عليه جمهور النحويين من أنها لَو دخلت على معرفَة وَجب إعمالها وتكرارها[(٢)]، ما جعلهم يتأولونه بالنكرة، فقدَّره ابن عقيل: (ولا مسمى بهذا الاسم لها)[(٣)]، ولا أعلم هذا التقدير عن أحد غيره ممن اطلعت على قولهم. وتقديره هذا ردَّه الشيخ محمد محي الدين قائلًا: "هكذا أوله الشارح، وليس تأويله بصحيح؛ لأنَّ المسمى بأبي حسن موجود وكثيرون، فالنفي غير صادق"[(٤)]. ثم ذكر تأويلات أخرى ترجحت عنده على تقدير ابن عقيل، فقال: "وقد أوله العلماء بتأويلين آخرين:

أحدهما- أن الكلام على حذف مضاف، والتقدير: "ولا مثل أبي حسن لها، و(مثل) كلمة متوغلة في الابهام لا تتعرف بالإضافة، ونفي المثل كناية عن نفي وجود أبي الحسن نفسه، وهو مذهب كثير من العلماء في التقدير[(٥)]. قال السيرافي: "قيل: "قضية ولا أبا حسن لها"، وإنما القصد فيه إلى علي بن أبي طالب-عليه السّلام-. كما قال الشاعر: "**لا هيثَمَ الليلةَ للمَطيّ**" [(٦)]. فإنه وإن كان أراد عليّا -رضي الله عنه- وقصد الهيثم، فإن تقدير الكلام: لا مثل علي ولا مثل الهيثم؛ لأنَّ(لا) لا تنصب إلا منكورا،

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معط٢/٨٦١.

(٢) ينظر: أسرار العربية للأنباري ص١٨٧، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص٢٧٣.

(٣) شرح ابن عقيل٢/٦ و ١/٣٤٧.

(٤) منحة الجليل٢/٦.

(٥) ينظر: الأصول في النحو ١/٣٨٣، وشرح المفصل٢/٩٩، و٣/١٦٢، واللمحة في شرح الملحة١/٥٠١، والكناش١/٢٠٧.

(٦) من (الرجز المشطور)، من شواهد الكتاب٢/٢٩٦، وهو من شواهد سيبويه الخمسين المجهولة، وهو من شواهد المقتضب٤/٣٦٢، واللباب في علل البناء والإعراب١/٢٤٣.

فإنما جاز تقدير "مثل" وإن كان القصد إلى واحد؛ لأنَّ التأسف إذا وقع لفقد إنسان، فإن وجود مثله يزيل ذلك، ويصير كأنه هو الأول المطلوب."[١]

وهذا التوجيه ردَّه ابن مالك بأمرين: أحدهما- التزام العرب تجرد المستعمل ذلك الاستعمال من الألف واللام، ولو كانت إضافة "مثل" منوية لم يحتج إلى ذلك، والآخر- إخبار العرب عن المستعمل ذلك الاستعمال بـ"مثل" كقول الشاعر:

تبكّي على زيد ولا زيدَ مثلهُ ❊ برئٌ من الحمَّى سليم الجوانحِ[٢]

قال: "فلو كانت إضافة "مثل" منوية لكان التقدير: ولا مثل زيد مثله وذلك فاسد." [٣]

والتأويل الثاني الذي ذكره المحقق- أن يجعل "أبا حسن" عبارة عن اسم جنس وكأنه قد قيل: ولا فيصل لها، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعارة نحو "حاتم" بالمتناهي في الجود، ونحو "مادر" بالمتناهي في البخل، ونحو "يوسف" بالمتناهي في الحسن، وضابطه: أن يؤول الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف." . وهو للرضي، ذكره في شرحه على الكافية؛ فقال: " وأما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى؛ لأنَّ معنى (قضية ولا أبا حسن لها) لا فيصل لها .. فصار اسمه -رضي الله عنه-كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع، كلفظ الفيصل وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر، وهذا كما قالوا (لكل فرعون موسى) أي لكل جبار قهار، فيصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور"[٤]. ولعلَّ هذا التوجيه هو أصح التوجيهين اللَّذين ذكرهما المحقق.

٨- حكم الاستغناء عن الفاعل: كلُّ فعلٍ لابد له من فاعلٍ، فوجود فعل بلا فاعل محال، فالعقل يدرك أنَّ كلَّ حدثٍ لابد له من محدِث، ولا يتصور أن يوجد حدث بلا محدِث، والمحدث هو الفاعل. فالفاعل عمدة في الكلام لا يستغنى عنه ولا يجوز حذفه بحال، وهو أحد ركني

(١) شرح السيرافي١/١١٩.

(٢) من (الطويل)، منسوب لجرير في تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص٤٠٢.

(٣) شرح الكافية الشافية١/٥٣٠.

(٤) ١/٢٨٣.

الإسناد بلا خلاف، فإن ظهر – وإلَّا قدِّر ضميرا مستترا[١]، ولذا قال ابنُ مالكٍ:

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإن ظَهَر ❊ فَهوَ وإلاَّ فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ[٢]

وهذا هو ما ذكره ابن عقيل في إسناد الفعل إلى الفاعل، الذي قد يكون ظاهرًا أو مضمرا، فقال في شرح بيت ابن مالك السابق: "الفعل وشبهه لا بد له من مرفوع فإن ظهر فلا إضمار، نحو: "قام زيد"، وإن لم يظهر فهو ضمير، نحو: "زيد قام" أي: هو."[٣]

فاستدرك عليه العلامة محمد محي الدين–رحمه الله– قائلًا: " بعض الأفعال لا يحتاج إلى فاعل، فكان على الشارح أن يستثنيه من هذا العموم."[٤]، وذكر ثلاثة مواضع من هذه القبيل لا تحتاج إلى فاعل، هي: الفعل المؤكد، و(كان) الزائدة، والفعل المكفوف بـ(ما) [٥]. أولها– الفعل المؤكد، وهو تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناء به، وذلك نحو: "أدرجى أدرجى"، ومنه قول الشاعر:

فأيْنَ إلى أيْـن النَّجَاةُ ببغلتي ❊ أتاكِ أتَاكِ اللاّحقون احْبِسِ احْبِسِ[٦]

فسره الشيخ خالد الأزهري بقوله: "فـ"اللاحقون" فاعل "أتاك" الأول، و"أتاك" الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل له."[٧]

وإنَّما استغنى الفعل المؤكد عن الفاعل؛ لأنَّ الطالب للمعمول إنما هو الأول، وأما الثاني فلم يؤتَ به للإسناد، بل لمجرد التقوية، فلا فاعل له، كما وجهه ابن هشام الأنصاري.[٨]

---

(١) ينظر: المرتجل في شرح الجمل ص٢٨١، وفتح رب البرية في شرح نظم الآجروميَّة ص٣٠٨، والمقاصد الشافية٥/١٨٥.

(٢) الألفية ص٢٤.

(٣) شرح ابن عقيل٢/٧٨.

(٤) منحة الجليل٢/٧٨.

(٥) السابق٢/٧٩.

(٦) من (الطويل)، ورد في توجيه اللمع ص٢٦٧، وشرح ابن الناظم ص١٨٤، والتذييل والتذييل والتكميل٧/٦٩، والمقاصد النحوية٣/١٠١٤.

(٧) التصريح بمضمون التوضيح١/٤٨٠.

(٨) ينظر: أوضح المسالك٢/١٧١.

الثاني– الفعل المكفوف بـ(ما)، نحو: قلما، وطالما، وكثر ما، بناء على ما ذهب إليه أكثر النحويين، فقد نقل ابن جني عن شيخه أبي علي الفارسي: "قالوا: قلما يقوم زيد، فكفوا "قل" بـ "ما" عن اقتضائها الفاعل، وجاز عندهم إخلاء الفعل من الفاعل لما دخله من مشابهة حرف النفي؛ كما بقوا المبتدأ بلا خبر في نحو هذا من قولهم: أقل امرأتين تقولان ذلك لما ضارع المبتدأ حرف النفي." (١)، وقال ناظر الجيش: "ويتّصل بـ(قلّ) (ما) كافة عن طلب فاعل – على أن «قل» حينئذ تجري مجرى حرف النفي، فلا يكون لها فاعل، ولما أجريت مجرى النفي وليها الأفعال في الكلام الفصيح." (٢)، ولهذا ولهذا اختار الحريري فيها اتصال(ما) بها؛ فقال: "وَأما (حَيْثُمَا) فالاختيار أَن تكْتب مَوْصُولَة، لِأَن (مَا) لَا تقع بعْدهَا موقع الِاسْم، وَكَذَلِكَ طالما وقلما؛ لِأَن مَا فيهمَا صلَة، بِدَلِيل شبههما بـ(ربما) فِي أَن الْفِعْل لم يكن يَلِي إِحْدَاهمَا إِلَّا بعد اتصالهما بِمَا" (٣).

الثالث–"كان" الزائدة في نحو قول الشاعر:

لله درّ أنو شروان من رجل ❊ ما كان أعرفه بالدّون والسّفل (٤)

ذكره المحقق بناء على الراجح عند المحققين من أن (كان) الزائدة لا فاعل لها؛ لأن الفعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغني عنه؛ مستدلين بأن (قلما) فعل ولما استعملته العرب للنفي لم يحتج إليه إجراء له مجرى حرف النفي، وهو مذهب الفارسي، واختاره ابن مالك ووجهه بأنها تشبه الحرف الزائد فلا يبالي بخلوها من الإسناد (٥).

---

(١) الخصائص٢/١٢٦. وينظر: المحكم لابن سيده٦/١٣٠، والمساعد على تسهيل الفوائد٣/٢٤٢.

(٢) تمهيد القواعد٩/٤٥٢٠.

(٣) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص ص٢٤٨. وَقيل: هِيَ تَامَّة وفاعلها ضمير الشأن، وقيل: هِيَ نَاقِصَة وَاسْمهَا ضمير (مَا) وَالْجُمْلَة بعْدهَا خَبَرهَا. ينظر: مغني اللبيب ص٨٨٣.

(٤) من (البسيط)، ذكره المحقق، وورد في شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية٢/٢٧١.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل٤/٢١٣، وتمهيد القواعد٢/١١٥٨، وهمع الهوامع١/٤٣٩.

وفهم الصبَّان أنَّ الزائدة لا تدل على الحدث عند من يقول بأنها لا فاعل لها [(١)]، وخصَّ ابن عصفور زيادتها بالشعر، ولا يلزم لوروده في سعة الكلام، ومنه قول قيس بن غالب البدري: "ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من عبس، لم يوجد – كان– مثلهم." يريد: لم يوجد مثلهم. [(٢)]

* هذه هي الأنواع الثلاثة التي ذكرها المحقق متعقبا بها الشارح؛ الذي أغفلها وكان ينبغي عليه ذكرها، وهذا مما يدل على دقة التحقيق، وأضيف إلى ما ذكره المحقق الجليل موضعين قال بهما بعض النحويين، وقلما أُشِيْرَ إليهما:

أحدهما– أفعال الاستثناء: (حاشا وعدا وخلا) إذا استعملت استعمال الحروف، قال به أبو حيَّان ونقله عن الفرَّاء في(حاشا)، واستدل على صحته بطبيعة استعمال(قلما) وأخواتها؛ فقال في التذييل: "ولا يُنكر أن يعرى الفعل من الفاعل إذا استعمل استعمال الحروف؛ ألا ترى "قلما" قد استعملت للنفي المحض، فاستغنت عن الفاعل، فتقول "قلما يقوم زيدٌ" إذا أردت معنى: ما يقوم، فلا تحتاج إلى فاعل، وكذلك هذه الأفعال، لما كانت معانيها في الاستثناء بمعنى إلا، ولم يظهر فرق من جهة المعنى بين قولنا: قام القوم إلا زيدًا، وقام القوم عدا زيدًا – أجريت مُجرى إلا في العرو عن الفاعل." [(٣)]، ومن العلماء من يبقيها على فعليتها ويطلب لها فاعلا، ويكون ضميرا مستترا مفهوما من الفعل السابق، أو على المصدر المفهوم منه.

والذي تميل إليه النفس أن تُجعل هذه الأدوات "خلا وعدا حاشا" – في حالة نصبها ما بعدها – أفعالاً لا فاعل لها ولا مفعولًا؛ لأنها واقعة موقع الحرف، أو أحرفًا للاستثناء منقولة عن الفعلية الى الحرفية؛ لتضمنها معنى حرف الاستثناء كما جعلوها – وهي جارَّةٌ– أحرفَ جر، وأصلها الأفعال . وقد وجدت الشيخ مصطفى الغلاييني –رحمه الله– قال بمثل هذا [(٤)].

والآخر– ما تركب مع غيره، نحو: حبَّذا ولا حبَّذا، ذكره أبو حيَّان والسيوطي، وهذا على القول بتركيبهما مع (ذا) بعدهما، لتصيرا في تقدير

(١) ينظر: حاشية الصبان ٣٥٣/١.
(٢) ينظر: ضرائر الشعر ص٧٨.
(٣) التذييل والتكميل٣٢٠/٨.
(٤) ينظر: جامع الدروس العربية١٤٣/٣.

اسم مرفوع يعرب مبتدأ، ويكون الاسم بعدها خبرها. وهو أحد أقوال خمسة للنحويين في إعرابها، فتكون في هذه الحالة قد استغنت عن الفاعل بالتركيب، قال أبو حيَّان: " أصل العمل للأفعال، يدل على ذلك أن كل فعل لابد له من فاعل، إلا ما استعمل زائدًا نحو: "كان" على خلاف ذلك، أو استعمل في معنى الحرف نحو: "قلما"، أو تركب مع غيره نحو: "حبذا" على خلاف في هذا"[(١)]، ولا يخفى أنَّ حملهما على هذا خلاف الأولى، وربما هو أضعف الوجوه فيها. ولكني أشرت إليها لتتم الفائدة بذكر جميع المواضع التي قيل فيها بحذف الفاعل، إضافة إلى ما تعقب به المحقق الشارح.

وقد نظم أحد الفضلاء بعض هذه المواضع قائلًا:

خمسٌ منَ الأفعالِ ليسَ يُوجَدُ فاعلُها فيما حكى المجددُ
كثُرما وقلما وطالما وفعْلَي التوكِيدِ والحشوِ كـ(ما
كان أصحَّ علمَ مَنْ تقدَّما) وكـ(ادرج ادرج المعالي) فاعلما.

٩- تاء التأنيث مع الفاعل المؤنث المفصول عن عامله بـ(إلَّا) بين الحذف والإثبات:

قال ابن عقيل في شرح بيت ابن مالك:

والحذف مع فصل بـ(إلَّا) فُضِّلا * كـ"ما زكا إلا فتاةُ ابن العلا"[(٢)]:

"إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث (إلَّا) لم يجز إثبات التاء عند لجمهور فتقول ما قام إلا هند وما طلع إلا الشمس ولا يجوز: "ما قامت إلا هند"، ولا "ما طلعت إلا الشمس"، وقد جاء في الشعر." وانتقد ابن عقيل قول المصنف: "فضِّلا"؛ لأنَّه يشعر بأن الإثبات –أيضا– جائز، قال: "وليس كذلك؛ لأنَّه إن أراد به أنه مفضل عليه باعتبار أنه ثابت في النثر والنظم وأن الإثبات إنما جاء في الشعر فصحيح، وإن أراد أن الحذف أكثر من الإثبات فغير صحيح؛ لأن الإثبات قليل جدا."[(١)]، وهذا المذهب الذي تبنَّاه ابن عقيل واعترض به على ابن مالك هو مذهب الأخفش وبعض النحويين الذين أوجبوا حذف التاء مع الفصل بـ(إلَّا)، وخصوا التأنيث

(١) التذييل والتكميل٤/٢٥٤، وينظر: همع الهوامع١/٤٤٧.
(٢) الألفية ص٢٥.

بضرورة الشعر(١). كما في قول الشاعر: **فَمَا بَقِيَتْ إلا الضلُوع الجرَاشِعُ**[٢]

وقول الآخر:

مَا برئَتْ من رِيبَة وذَمٍّ * فِي حربنا إِلَّا بَنَات العَمِّ[٣]

وهو اختيار ابنِ الشجري، الذي قال في أماليه: "وإذا كانوا قد أسقطوها في حال السّعة من فعل المؤنّث الحقيقيّ، في قولهم: حضر القاضي اليوم امرأة، فليس بمستنكر سقوطها من فعل المؤنّث الواقع على الجنس، وقد قالوا: ما قام إلاّ هند، وما خرج إلاّ المرأة، فاختاروا طرح العلامة، فلم يثبتوها إلاّ لضرورة شعر." [٤]، وحجتهم أنَّه مع الفصل بـ (إلا) يكون الفعل مسندا في المعنى إلى مذكر؛ لأن التقدير في نحو: "ما قام إلَّا هند" يكون: "ما قام أحد إلا هند"، فحملوه على المعنى، وتركوا التأنيث [٥]، وعدَّ النحويون هذا من المواضع التي يطرد فيها حذف الفاعل[٦].

* إلَّا أنَّ الشيخ محمد محي الدين في حاشيته اعترض على ابن عقيل وانتصر لابن مالك- بأنَّ هذه المسألة مسألة خلافيَّة بين علماء النحو، وما ذكره ابن عقيل هو مذهب الجمهور، ومنهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدمه جائزان إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث بـ(إلَّا)، مع كون حذف التاء أفضل، وهذا هو الذي يصح أن يحمل عليه كلام

(١) ينظر: البديع في علم العربية١/٢٢٦، وارتشاف الضرب٢/٧٣٤.

(٢) عجز بيت من(الطويل)، لذي الرمة غيلان بن عقبة، كما في المقاصد النحوية٢/٩٤١، والمعجم المفصل في شواهد العربية٤/٣٠٠، وصدره: "طَوَى النَّحْزُ والأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِها".

(٣) من (الرجز)، من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك٢/١١٤، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص٢٢٦، والمقاصد النحوية٢/٩٣٤، وتعليق الفرائد٤/٢٣٠.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري٢/٤١٨.

(٥) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى ص١٨٣، وشرح شذور الذهب للجوجري١/٣٤٨،

(٦) ينظر: شرح قطر الندى ص١٨٣، والتصريح بمضمون التوضيح١/٣٩٩.

الناظم، لأنَّه صريح الدلالة عليه، أمَّا أن يلزم الشارحُ الناظمَ بمذهب الجمهور فهو إلزام ما لا يلزم. (١)

والحقُّ مع المحقق، فمذهب المصنف هو جواز الأمرين في المنثور وعدم اختصاصه بضرورة الشعر، مع ترجيح الحذف، وهذا ما صرَّح به في بعض مؤلفاته، فقال في شرح الكافية الشافية: "ويختار حذف التاء عند الفصل بـ"إلا" نحو: "ما قام إلا هند"."(٢)، وقال في شرح التسهيل: "والصحيح جوازها في غير الشعر، ولكن على ضعف." (٣)، وبهذا يكون انتقاد الشارح للمصنف غير سديد. حيث يلزمه ما لا يلزم.

واستدل ابن مالك على جوازه في المنثور بقول الله –تعالى–: {فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ} (٤)، في قراءة الجحدريّ والأعمش وابن أبي إسحاقَ والسُّلميّ وأبي رجاءٍ –بضمِّ التاءِ مِنْ فوقُ مبنيًا للمفعول، و«مساكنُهم» بالرفع لقيامِه مقامَ الفاعل–(٥)، إلَّا أنَّ هذه القراءة ضعيفة عند أهل العربيَّة؛ وهي التي يقول عنها الفراء: "وفيه قبح فِي العربية؛ لأنَّ العرب إِذَا جعلت فِعل المؤنث قبل إِلا ذَكَّروه، فقالوا: "لم يقم إلا جاريتُك"، و"ما قام إلا جاريتك"، ولا يكادون يقولون: "ما قامت إلا جاريتك"؛ وذلك أن المتروك (أحد)، فأحد إِذَا كانت لمؤنث أَوْ مذكر ففعلهما مذكر. ألا ترى أنك تَقُولُ: "إِن قام أحد منهن فاضربه"، وَلا تقل: "إن قامت" إلا مستكرهَا، وَهو عَلَى ذَلِكَ جائز." (٦)، وقال أبو حيَّان –عقب ذكر هذه القراءة–: "وهذا لا يجيزه أصحابنا إلا في الشعر، وبعضهم يجيزه في الكلام." (٧)

ولهذا جعل ابن مالك الحذف هو الوجه الراجح فيه، والتأنيث وجهًا مرجوحًا –مع جوازه–، فقال في القراءة السابقة: " وإلى نحو هذا أشرت

(١) ينظر: منحة الجليل٢/٩١.
(٢) شرح الكافية الشافية٢/٥٩٧.
(٣) شرح التسهيل٢/١١٤.
(٤) من الآية (٢٥) من سورة الأحقاف.
(٥) تنظر القراءة في: المحرر الوجيز٥/١٠٢، والبحر المحيط٩/٤٤٦.
(٦) معاني القرآن ٣/٥٥٥. وينظر: الكشاف٤/٣٠٧، والدر المصون٩/٦٧٥.
(٧) البحر المحيط٩/٤٤٦.

بقولي: "وإنْ فصل بها فبالعكس"، أي: إن فصل بـ(إلا) فالحذف أجود من لحاقها." [١]

واستدل ابن هشام كذلك لجواز التأنيث على مذهب ابن مالك بقراءة أبي جعفر: ﴿إِنْ كانَتْ إِلَّا صَيْحَةً واحِدَةً﴾[٢]، برفع (صيحة) [٣]. وبهاتين الآيتين ردَّ مذهب الأخفش، فقال: "وَزعم الْأَخْفَش أَن التَّأْنِيث لَا يجوز الا فِي الشّعْر وَهُوَ محجوج بِمَا ذكرنَا." [٤]

ويرى الشاطبي وغيره أن الآيتين اللتين احتُجَّ بهما لجواز تأنيث فعل الفاعل المؤنث المفصول بـ(إلَّا) ليس بحجَّة؛ حيث إنَّ الفاعل في كليهما مجازي التأنيث فلا يستدل بهما على تأنيث فعل المؤنث الحقيقي[٥]، وهذا مما يقوي موقف ابن عقيل في انتقاد الناظم.

١٠- تأويل الاسم المرفوع بعد أداة تختص بالأفعال: في باب الاشتغال، مذهب جمهور البصريين وجوب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل كأدوات الشرط، وامتناع الرفع على أنه مبتدأ إذ لا يقع الاسم بعد هذه الأدوات، وما ورد منه تأولوه على تقدير فعل مطاوع له[٦]، وذكر ابن عقيل أن بعضهم أجاز وقوع الاسم بعدها، فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء، وذكر شاهدًا على هذا المعنى قولَ الشَّاعر:

لا تجزعي إنْ منفسٌ أهلكتُهُ ❊ وإذا هلكتُ فعندَ ذلكِ فاجْزَعِي [٧]

ثم ذكر أن تقديره: "إن هلك منفس." [٨]

---

(١) شرح التسهيل٢/١١٤.

(٢) من الآيتين(٢٩)، و(٥٣) من سور يس.

(٣) تنظر القراءة في: الكنز في القراءات العشر لابن المبارك٢/٦١٨، وشرح طيبة النشر لابن الجزري ص٣٠١.

(٤) شرح شذور الذهب ص٢٢٦.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية٢/٥٧٦، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن الجوزية١/٣٠٦.

(٦) ينظر: شرح السيرافي١/٤٨٣، وشرح ابن الناظم ص١٧٣.

(٧) سبق تخريجه ص.

(٨) شرح ابن عقيل٢/١٣٤.

وانتقد المحقق تقدير ابن عقيل هذا، بأنه لا يتناسب مع الكلام السابق؛ إذ إنَّ الكوفيين هم الذين يجيزون وقوع الاسم بعدها، أما البصريون فهو عندهم ممتنع، وقد تأولوا هذا البيت على تقدير فعل رافع له، لذا ناسب التقدير المذكور مذهب البصريين، وعليه قال المحقق: "ولا يتفق ذكرُه هنا بهذا الشكل مع ما ذكره الشارح قبل إنشاد البيت، ولو أنه قال: " وتقديره عند البصريين إن هلك منفس" لاستقام الكلام" (١).

وقد أصاب الشيخ المحقق فيما أخذه على ابن عقيل حيث إنَّه ذكر هذا التقدير عقب المذهب الكوفي؛ الذي يجيز وقوع المبتدأ بعد أدوات الشرط، فلا يحتاج البيت عندهم إلى تقدير، وجعل ابن هشام مذهبهم مما لا يعول عليه، فقال عقيب البيت السابق: "وقيل: بل هو مبتدأ على أنَّه يجوز وقوع المبتدأ بعد أداة الشرط بشرط أن يخبر عنه بفعل، وهو رأي الأخفش والكوفيين، ولا يعوَّل عليه"(٢). والنصب رواية سيبويه(٣)، والرفع رواية المبرد، الذي أضمر له(هلك) (٤)، ووافقه ابن عقيل في تقديره السابق، وقد ذكر ابن مالك روايتي النصب والرفع في البيت، وتأول النصب على إضمار الموافق، والرفع على إضمار المطاوع. (٥)

إلَّا أنَّ ابن ولَّاد استقبح تأويل المبرد؛ لأنه أضمر ما يرفع وفسره بما ينصب، وإنما يضمر مثل ما يظهر ليكون ما ظهر مفسرا لما أضمر (٦)، وحمل ابن الأثير رواية الرفع على الشذوذ؛ لمخالفة المقدر للمذكور(٧). ونقل ونقل ابن هشام له تقديرا آخر، وهو أن يكون مثل الفعل المذكور، ولكن مبنيًا للمفعول، أي: "إنْ أُهلِكَ منفسٌ"(٨).

(١) منحة الجليل٢/١٣٤.
(٢) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص٥٠٠.
(٣) ينظر: الكتاب١/١٣٤.
(٤) ينظر: المقتضب٢/٧٨.
(٥) شرح التسهيل٢/١٤١.
(٦) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد ص٦٨.
(٧) البديع في علم العربيَّة١/١٥٠.
(٨) ينظر: تخليص الشواهد ص٥٠٠.

وجدير بالذكر أنَّ البغدادي ذكر في الخزانة أن الْكُوفِيّين هم الذين أضمروا فعلا رَافعا لـ(منفس)، أَي: إن هلك منفس، أَو أُهلك منفس، وأنَّ رواية جمهور البصريين وسيبويه بالنصب لا غير، على أَنه مَنْصُوب بِفعل مُضْمر تَقْدِيره: "إِن أهلكت منفسا أهلكته"، فـ(أهلكته) الْمَذْكُور مُفَسّر للمحذوف[1]، وبناءً على قوله هذا يكون التقدير الذي ذكره ابن عقيل عقب مذهب الكوفيين صحيحا ولا وجه لانتقاد المحقق له. إلَّا أن هذا القول غير سديد ولا يستقيم مع اشتهار نقل رواية الرفع عن أكثر البصريين، وتوجيههم له بإضمار فعل رافع له.

١١- توجيه النصب في الاستثناء التام المنفي المتصل: في باب الاستثناء إذا وقع المستثنى بعد تمام الكلام الذي ليس بموجب- وهو المشتمل على النفي أو شبهه، -والمراد بشبه النفي النهي والاستفهام -، فإما أن يكون الاستثناء متصلا أو منقطعا والمراد بالمتصل أن يكون المستثنى بعضا مما قبله وبالمنقطع ألا يكون بعضا مما قبله. فإن كان متصلا جاز نصبه على الاستثناء، وجاز إتباعه لما قبله في الإعراب، والثاني هو المختار عند الجمهور[2]. يقول ابن الصائغ: " أو غير موجب، وهو: أن يكون الكلام نفيًا، أو استفهامًا، أو نهيًا؛ فالأجود أن يُعرب ما بعد (إلاَّ) بإعراب ما قبلها على سبيل البَدَل؛ فتقول: "ما قام أحدٌ إلاَّ زيدٌ"، و"ما ضربتُ أحدًا إلاَّ زيدًا"، و"ما مررتُ بأحدٍ إلاَّ زيدٍ"، ولك أن تنصب الاسم المستثنى على الأصل..."[3]

ومن شواهد الإتباع بعد شبه النَّفي قول الله -تعالى-: {وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ}[4]، قال الفرَّاء في الآية الكريمة: "يقال ما قبل (إلا) معرفة، وإنما يرفع ما بعد (إلا) بإتباعه ما قبله إذا كان نكرة ومعه جحد كقولك: ما عندي أحد إلا أبوك، فإن معنى قوله: وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ما يغفر

(١) ينظر: خزانة الأدب ٣١٤/١.
(٢) شرح ابن عقيل ٢١٢/٢.
(٣) اللمحة في شرح الملحة ٤٦٥/١.
(٤) من الآية (٣٥) من سورة آل عمران.

الـذنوب أحـد إلا اللَّـه، فجعـل علـى المعنـى. وهـو فِـي القـرآن فِـي غيـر موضع."[١]،

والإتبـاع فـي هذه الحالـة يكـون علـى البدل، كمـا هـو مـذهب جمهـور البصـريين، وأورد عليـه إشـكالان: أحدهما- أنّـه بـدل بعض ولـيس معـه فـي نحو: "ما قام أحد إلا زيد" ضمير يعود على المبدل منه. والثّاني- ما بينهما من التخالف فإنّ المبدل موجب، والمبدل منه منفيّ.

وأجيب عن الأول بأن (إلّا) وما بعدها من تمام الكلام الأول، و (إلّا) قريبـة مفهمـة أنّ الثّـاني قد كـان يتناولـه الأول، فمعلوم أنّـه بعض الأول، فلا يحتاج فيه إلى رابط بخلاف: قبضت المال بعضه[٢]، وأجيب عن الثاني بأنه بـدل منـه فـي عمـل العامـل فيـه، وتخالفهمـا فـي النفـي والإيجـاب لا يمنـع البدلية؛ لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه؛ وقد يتخـالف الموصـوف والصـفة نفيـا وإثباتـا، نحـو: "مـررت برجـل لا كـريم ولا لبيب".[٣]

أمَّا الكوفيون فيجعلون (لا) عاطفة بمعنى الواو فيما وقع بعد النفي أو شبهه، ورُدَّ عليهم: بأن "إلا" لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو: "ما قام إلا زيد" وليس شيء من أحرف العطف يباشر العوامل[٤]. وقال ابن هشام في المغني: "وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير، إذ الأصل: ما قام أحد إلا زيد"[٥]. وإلى ترجيح الاتباع أشار الناظم بقوله:

وبعد نفي أو كنفي انتُخِب ❊ اتباعُ ما اتصل...[٦]

وذكر شارح الألفية ابنُ عقيل -كما ذكر غيره- أنَّه إن كان الكلام متصلا جاز نصب المستثنى على الاستثناء وجاز إتباعه لما قبله في الإعراب، وهو المختار..."[٧] .

---

(١) معاني القرآن ١/٢٣٤.

(٢) ينظر: الجنى الداني ص٥٢٠، وتمهيد القواعد٥/٢١٤٢، وشرح الأشموني١/٥٠٤.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد٥/٢١٤٢.

(٤) ينظر: الجنى الداني ص٥٢٠، وشرح الأشموني١/٥٠٤.

(٥) مغني اللبيب ص٩٩.

(٦) الألفية ص٣١.

(٧) شرح ابن عقيل٢/٢١٢.

*فانتقد المحقق- عبارة الشارح التي يقول فيها: "وهو المختار" والتي تفيد إطلاق اختيار إتباع المستثنى منه إذا كان الكلام تاما منفيا، فقال: "وليس هذا الاطلاق بسديد، بل قد يختار النصب على الاستثناء."(١)، ثمَّ بدأ بتفصيل المواضع التي يختار فيها النصب على الاستثناء على عكس ما ذكره الشارح من اختيار الإتباع حينئذٍ، وهذه المواضع التي ذكرها ثلاثة، هي:

الموضع الأول- أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه، نحو قولك: ما زارني إلا زيدا أحد، فالنصب على الاستثناء هنا أرجح من الرفع على البدلية؛ لئلا يلزم تقدم التابع على المتبوع، أو تغير الحال، فيصير التابع متبوعا، والمتبوع تابعا. وجعل أبو علي -رحمه الله- النصب على الاستثناء هنا واجبًا، وعلَّله بقوله: «لأن البدل الذي كان يجوز في قولك: ما قام أحد إلا زيد، قد بطل بتقديم الذي كان يكون بدلا على المبدل منه، فبقي النصب على أصل الاستثناء، ولم يجز غيره»(٢)، ومن شواهد اختيار النصب على التبعيَّة قول الكميت:

وَمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ * ومالِيَ إِلاَّ مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعبُ(٣)

والأصل: مالي شيعة إلا آل أحمد، ومالي مذهب إلا مذهب الحق، فلما قدمه نصبه.

الموضع الثاني- أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفاصل طويل، نحو: "لم يزرني أحد أثناء مرضي مع انقضاء زمن طويل إلَّا زيدًا"، واختيار النصب على الاستثناء في هذا الموضع وجَّهه المحقق بأنَّ الاتباع إنما يختار للتشاكل بين التابع والمتبوع، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما.

ولهذا لما أعرب البيضاوي(مَنْ) في قول الله -عز وجل-:{إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ}(٤): بدلًا من واو يسَمَّعون(١)، تعقبه الشهاب الخفاجي بأنَّ ابن

(١) حاشية محمد محي الدين على شرح ابن عقيل٢/٢١٢. حاشية (١)
(٢) توجيه اللمع لابن الخباز ص٢٢٠. و ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري٢/٤٧٧.
(٣) من(الطويل)، من شواهد المقتضب٤/٣٩٨، وشرح أبيات سيبويه٢/١٣٨، واللمع ص٦٨، وتخليص الشواهد وتلخيص الشواهد ص٨٢.
(٤) من الآية(١٠) من سورة الصافات.

ابن مالك اختار النصب إذا فصل بين المستثنى والمستثنى منه؛ لأنّ الإبدال للتشاكل، وقد فات بالتراخي.[٢]

والموضع الثالث- أن يكون الكلام جوابا لمن أتى بكلام آخر يجب فيه نصب المستثنى، وذلك كأن يقول لك قائل: نجح التلاميذ إلا عليا، فتقول له "ما نجحوا إلا عليا"، وقد وجَّه المحقق اختيار النصب على الاستثناء في هذا الموضع ليتم به التشاكل بين الكلام الأول وما يراد الجواب به عنه. وهذا التعقيب من الشيخ/ محمد محي الدين- من دقيق مسائل العلم التي لا يلتفت إلى توضيحها كثير من الشراح.

١٢- موقف سيبويه من الجر بـ(خلا) و(عدا):

إذا استُثنِيَ بـ(خلا) مجردةً من اللام قبلها- جاز في المستثنى بها الجر والنصب، فالنصب على أنهما فعلان، والمنصوب مفعولهما، وفاعلهما ضمير عائد، إما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، وإما على البعض المدلول عليه بكلّه السابق، أمَّا الجرُّ فعلى أنهما حرفان جاران متعلقان بالفعل أو معنى الفعل، فموضعهما نصب، وعلى ذلك يقال: "جاء القومُ خلا زيدًا" و"خلا زيدٍ"، بنصب (زيدٍ) وجرِّه[٣]، على حد تعبير المرادي: "خلا: لفظ مشترك؛ يكون حرفًا من حروف الجر، وفعلًا متعديا. وهي، في الحالين، من أدوات الاستثناء. فإذا كانت حرفاً جرت الاسم المستثنى بها، نحو: قام القوم خلا زيد. وإذا كانت فعلاً نصبت الاسم المستثنى بها، نحو: قام القوم خلا زيدًا. وكلا الوجهين،أعني الجر والنصب، ثابت بالنقل الصحيح عن العرب"[٤]

=

(١) تفسير البيضاوي= أنوار التنزيل وأسرار التأويل٦/٥. وينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية٦٠٨٤/٩.

(٢) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي٢٦١/٧.

(٣) ينظر: المقتضب٤٢٦/٤، واللمع في العربية ص٦٩، واللمحة في شرح الملحة٤٦٩/١، وشرح شذور الذهب للجوجري٤٨٩/٢.

(٤) الجنى الداني ص٤٣٦.

والجر بـ(خلا) نقله أكثر النحويين، من ذلك قول المبرد: "وَقد تكون خلا حرف خفض فَتَقول جَاءَنِي الْقَوْم خلا زيد مثل سوى زيد." [١]، وقال ابن الخشَّاب: "وربما أجروا "عدا" و "خلا" مجرى حروف الجر، فجروا بهما، فقالوا: جاءني القوم خلا زيد وعدا عمرو."[٢]، وقد حكى ابن يعيش في شرح المفصل إجماع النحويين البصريين والكوفيين على الجر بها.[٣]

وليس بمستغرب استعمال (خلا) جارَّةً -مع كونها فعلا في الأصل-؛ وله في اللغة نظائر، من ذلك: (على) التي تستعمل حرف جرٍّ وفعلا، وربما تأتي ظرفا -أيضًا-، فمن استعمالها حرفًا: "على زيد درهم"، ومن استعمالها فعلا: "علا شأن زيد"، فقولهم: خلا زيدٍ" بمنزلة: على زيد، في أنه حرف إضافة يجر، ومعناه فيما دخل عليه. صرح بهذا الرماني[٤].

وفي هذا المعنى يقول ابن مالك في الألفيَّة فيها مع (عدا):

واجرر بسابقي يكون إن ترد ❊ وبعد ما انصب وانجرارّ قد يرد

وحيث جرّا فهما حرفان ❊ كما هما إن نصبا فعلان[٥]

وذكر ابن عقيل في شرح هذين البيتين أنَّ الجر بها حكاه الأخفش، ونقل عن سيبويه أنَّه لم يحفظ الجر بها، فقال في شرح البيتين السابقين لابن مالك: "أي: إذا لم تتقدم (ما) على (خلا) و(عدا) فاجرر بهما إن شئت فتقول: "قام القوم خلا زيدٍ" و "عدا زيدٍ"، فـ(خلا) و(عدا) حرفا جر، ولم يحفظ سيبويه الجر بهما، وإنما حكاه الأخفش." [٦]، ومن شواهد الجر بها قول الشاعر:

خلا اللهَ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وإنّما ❊ أَعُدُّ عِيالِي شُعْبَةً من عِيالِكَا [٧]

---

(١) المقتضب٤/٤٢٦.

(٢) المرتجل في شرح الجمل ص١٨٩.

(٣) ينظر: شرح المفصل له٤/٥١٣.

(٤) في شرح الكتاب ص٤٣٩.

(٥) الألفية ص٣٢.

(٦) شرح ابن عقيل٢/٢٣٤.

(٧) من (الطويل)، مجهول القائل، ورد في: شرح التسهيل لابن مالك٢/٣١٠، والمقاصد والمقاصد النحوية٣/١١١٠، وشرح الأشموني١/٥٢٣.

واعترض المحقق على الشارح فيما ذكره من أنَّ سيبويه لم يحفظ الجر عن العرب، فقال في تحقيقه –بعد أن فصل الشاهد في البيت السابق– : " وذكر الشارح أن هذا مما نقله الاخفش، وأن سيبويه لم يحفظ من العرب الجر بخلا، وهذا نقل غير صحيح، بل نقله سيبويه في كتابه صريحا." (١)، وقد أنصف المحقق في هذا، وابن عقيل جانبه الصواب في نفي حكاية الجر عن سيبويه، حيث إنَّه صرح بالجر عن بعض العرب نظير (حاشا)، وفيه يقول: " وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء. وبعضُ العرب يقول: "ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله"، فيجعل خلا بمنزلة حاشا." (٢)

وهذا نصٌ صريح من سيبويه في رواية الجر بـ(خلا) عن العرب، يصحح اعتراض المحقق وينفي ادعاء الشارح.

١٣– **توجيه الخلاف في مجيء الحال من المضاف إليه:** من التحقيقات الدقيقة التي ذكرها الشيخ محي الدين ونبه عليها ما ذكره في مسألة (مجيء الحال من المضاف إليه)، حيث ذكر ابن عقيل أنَّه لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال، كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى الفعل، مثل قول الله –تعالى–: {إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا} (٣)، أو كان المضاف جزءا من المضاف إليه أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه. ومثال ما هو جزء من المضاف إليه قوله –تعالى–: {وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا} (٤)، ومثال ما هو مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه قوله –تعالى–: {ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً} (٥). فجاء تحقيق الشيخ لهذه المسألة أدق وأوفى ما يكون التحقيق، حيث ذكر أنَّ هذه المسألة من المسائل الخلافية بين النحويين، حيث إنَّ مذهب سيبويه الجواز مطلقا، أمَّا ما نقله ابن عقيل فهو مذهب بعض النحويين، ثم ذكر أنَّ هذا الخلاف راجع إلى

(١) منحة الجليل٢/٢٣٤.
(٢) الكتاب٢/٣٤٩،٣٥٠.
(٣) الآية (٤) من سورة يونس.
(٤) الآية (٤٧) من سورة الحجر.
(٥) الآية (٢) من سورة يوسف.

اختلافهم هل يجب أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحبها، أم لا؟

ولما كان سيبويه لا يوجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها، بل يجوز أن يكون العامل فيهما واحدا وأن يكون مختلفا- أجاز أن يجئ الحال من المضاف إليه مطلقا، ولما كان مذهب غيره وجوب أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحبها- ترتب على ذلك ألا يجوزوا مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا توفر له واحد من الأمور الثلاثة التي ذكرها الناظم والشارح؛ وذلك لأنَّ المضاف إن كان عاملا في المضاف إليه بسبب شبهه للفعل لكونه مصدرا أو اسم فاعل كان كذلك عاملا في الحال، فيتحد العامل في الحال والعامل في صاحبه الذي هو المضاف إليه، وإن كان المضاف جزء المضاف إليه أو مثل جزئه كان المضاف والمضاف إليه جميعا كالشيء الواحد، فيصير في هاتين الحالتين كأن صاحب الحال هو نفس المضاف، فالعامل فيه هو العامل في الحال."، وهو تحقيق يدل على فهم دقيق ونظر ثاقب، حتى قال بعده: "فاحفظ هذا التحقيق النفيس، واحرص عليه." (١)

١٤- حكم تقديم الحال على عاملها: مذهب جمهور البصريين جواز تقديم الحال على العامل فيها(٢)، محتجين لذلك بالسماع والقياس: أما السماع، فمنه قول الله -تعالى-: {خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ}(٣)، فـ(خشعًا) حال متقدمة على عاملها (يخرجون)، وهذا ما عليه جمهور المفسرين(٤)، وقولهم في المثل "شَتَّى تَئُوبُ الحَلَبَةُ"(٥) فـ(شتى): حال مُقَدَّمَة على الفعل العامل فيها، فدلَّ على جوازه. ومنه قول الشاعر:

---

(١) منحة الجليل٢/٢٦٧.

(٢) ينظر: المقتضب للمبرد٤/١٦٩، والأصول في النحو لابن السراج١/٢١٧، والإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة٣١) ١/٢٠٣.

(٣) من الآية (٧) من سورة القمر.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش٢/٥٨٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج٥/٨٦، وإعراب القرآن للنحاس ٤/١٩٣، والكشاف٤/٤٣٢.

(٥) ينظر: جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري١/٥٨١، والأمثال للهاشمي ص١٥٢، والمستقصي في أمثال العرب للزمخشري٢/١٢٧.

سريعًا يهونُ الصعْبُ عند أولي النّهى ❊ إذا برجاءٍ صادقٍ قابَلوا اليَأسا(١)

وقال آخر:

مُزْبِدًا يَخْطُر ما لَمْ يَرَنِي ❊ وإذَا يَخلوُ لَهُ لحمي رَتَعْ(٢)

نصب (سريعًا)، و(مزبدًا) على الحال مع تقدمهما على عاملهما.

وأما القياس، فلأنَّ العامل فيها متصرف، وإذا كان العامل متصرفًا وجب أن يكون عمله متصرفًا، وإذا كان عمله متصرفًا وجب أن يجوز تقديم معموله عليه، كقولهم "عَمْرًا ضَرَبَ زيد" فالذي يدل عليه أن الحال تُشَبَّهُ بالمفعول، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه. ومنعه الكوفيون؛ لأنه يؤدِّي إلى تقديم المضمر على المظهر(٣)، والراجح هو مذهب البصريين لقوة حجتهم من السماع والقياس، وهو اختيار ابن مالك، الذي نظم فيه قوله:

..... ❊ **في قول أهل الكوفة السبق منع**

ولنحاة البصرة أعز الغلبه ❊ لقولهم: "شتى تئوب الحلبه" (٤)

وأطلق الجواز في الألفية فقال:

والحال إن ينصب بفعلٍ صرّفا ❊ أو صفةٍ أشبهت المصرّفا

فجائز تقديمه كـ(مسرعا ❊ ذا راحلّ) و(مخلصًا زيدٌ دعا) (٥)

وتبعه ابنُ عقيل في شرحه، فذكر أنَّه يجوز تقديم الحال على ناصبها إن كان فعلا متصرفا، أو صفة تشبه الفعل المتصرف، والمراد بها ما تضمَّن معنى الفعل وحروفه وقبل التأنيث والتثنية والجمع، كـ/اسم الفاعل

---

(١) من(الطويل)، ورد في: شرح التسهيل لابن مالك٢/٣٤٢، والمساعد على تسهيل الفوائد٢/٢٤، والمقاصد الشافية٣/٤٧٢.

(٢) من(الرمل)، منسوب للشاعر سويد بن أبي كاهل، ورد في: عيون الأخبار للدينوري٢/١١٤، والمقتضب٤/١٧٠، والدر الفريد وبيت القصيد للمستعصمي٩/٢٧٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك٢/٧٤٨، والإنصاف في مسائل الخلاف١/٢٠٣.

(٤) شرح الكافية الشافية٢/٧٤٧.

(٥) الألفية ص٣٣.

واسم المفعول والصفة المشبهة." ومثَّل له بما مثَّل به ابن مالك في بيتي الألفية.[١]

وتعقَّب المحقق الشارح بأنه تبع المصنف في إطلاقه القول إطلاقا في أنه يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان هذا العامل فعلا متصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف- وهو غير سديد -على حدِّ تعبيره-، ووجهه الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد بأنَّه قد يعرض أمر يوجب تأخير الحال على عاملها ولو كان فعلا متصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف، وكان على الشارح تفصيلها، وذلك في أربعة مواضع، وهي-كما ذكرها-[٢]: أن يكون العامل مقترنا بلام الابتداء، كقولك: إني لأزورك مبتهجا، وأن يقترن العامل بلام القسم، كقولك: لأصومنَّ معتكفا، وقولهم: لأصبرن محتسبا، وأن يكون العامل صلة لحرف مصدري، كقولك: إن لك أن تسافر راجلا، وإن عليك أن تنصح مخلصا، وأن يكون العامل صلة لـ(أل) الموصولة، كقولك: أنت المصلى فذا، وعلى المذاكر متفهما.

والحق أنَّ ابن مالك ذكر كل هذه المواضع التي استدركها المحقق على الشارح وزيادة، لكن في غير هذا الكتاب، فقال في التسهيل: "ويلزم تقديم عاملها إن كان فعلا غير متصرف أو صلة لـ "أل" أو حرف مصدري، أو مصدرا مقدما بحرف مصدري، أو مقرونا بلام الابتداء أو القسم، أو جامدا ضمن معنى مشتق، أو أفعل تفضيل، أو مفهم تشبيه. واغتفر توسيط ذي التفضيل بين حالين غالبا." [٣]

وقد يلتمس العذر للمصنف في الإطلاق والإجمال في الألفية؛ إذ إنَّ النظم مقيد له، خاصة وأنَّه فصَّل في المنثور من كتابيه: التسهيل وشرحه ما أجمله في نظم الألفية، إلَّا أنَّه كان حريًا بالشارح أن يفصل في شرحه ما أجمله ابن مالك في النظم، فمقام الشرح هو التفصيل والإسهاب لا الإطلاق والإجمال.

(١) شرح ابن عقيل٢/٢٧٠.
(٢) منحة الجليل٢/٢٧٠.
(٣) تسهيل المقاصد ص١١٠.

١٥- إعراب (دَكًّا دَكًّا) في قول الله -ﷻ-: {كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا}[(١)]: من أنواع التوابع (التوكيد)، وهو قسمان، كما يذكر النحويون: أحدهما- التوكيد المعنوي، ويكون بألفاظ مخصوصة، نحو: (النفس، والعين، وكل، وكلا، وكلتا، وجميع)، والثاني- التوكيد اللفظي، يُقصد به إعادة اللّفظ الأول بعينه أو تقويته بموافقه معنى؛ اعتناء به[(٢)].

فمن إعادته بعينه قول الشاعر: **أتاكِ أتاكِ اللاّحقونَ احْبسِ احبسِ**[(٣)]، ومن إعادته بموافقه معنى قول الله -جل وعلا-: {وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا}[(٤)]، وهذا القسم أشار إليه ابن مالك في الألفية بنظمه:

وما من التَّوكيدِ لفظِيّ يَجِي ❊ مُكَرَّرًا كقولك: ادْرُجِي ادْرُجِي[(٥)]

وفي شرح ابن عقيل بيت ابن مالك عرَّف التوكيد اللفظي، واستشهد له بالبيت السابق، وبقول الله -ﷻ-: {**كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا**}[(٦)]، وهو ما أكد عليه في كتابه المساعد؛ حيث استدل بهذه الآية الكريمة نفسها[(٧)]. إلَّا أنَّ الشيخ محمد محي الدين أخذ عليه في حاشيته أنَّ الاستدلال بهذه الآية على التوكيد اللفظي لا يستقيم؛ فإنَّ مِن العلماء مَن منع أن تكون هذه الآية الكريمة من باب التوكيد اللفظي؛ لمَّا كان التوكيد اللفظي مشروطًا بأن يكون اللفظ الثَّاني دالًا على نفس ما يدل عليه اللفظ الأول، والأمر في هذه الآية الكريمة ليس كذلك؛ فإنَّ الدك الثاني غير الدك الأول، إذ المعنى: دكًا حاصلًا بعد دكٍّ، وذكر المحقق أنَّه على هذا المعنى يعرب اللفظان معًا حالًا، ويؤول بنحو: "مكررًا دكّها"، نظير قولهم: "جاء القوم رجلًا رجلًا"،

---

(١) الآية (٢١) من سورة الفجر.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص٣٦٢، وتمهيد القواعد٧/٣٣٠٤، وشرح قطر الندى وبل الصدى ص٢٨٩.

(٣) عجز بيت من (الطويل)، صدره: (فأين إلى أين النجاة ببغلتي)، استشهد به النحويون على التوكيد اللفظي، ولم يعرف له قائل، قال البغدادي في الخزانة"(٥/ ١٥٩): "وَهَذَا الْبَيْت مَعَ شهرته لم يعلم لَهُ قَائِل وَلَا تَتِمَّة."، وانفرد السلسيلي في شفاء العليل بنسبته للكميت، وليس في ديوانه.

(٤) من الآية (٣١) من سورة الأنبياء.

(٥) الألفية ص٤٦.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل٣/٢١٤.

(٧) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد للشارح٢/٣٩٦.

و"علَّمتــه الحســاب بابــا بابــا"[١]. ومثــل هــذه الآيــة تقــديرًا وإعرابًــا قوله -سبحانه-: {وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا}[٢].

والحق في هذا مع المحقق؛ حيث اتفقت كلمة المفسرين على أنَّ المعنى هنا في هاتين الآيتين لا يستقيم على التوكيد، وإنما على الحاليَّة، من ذلك قول أبي حيَّان: " دكا دكا: حال كقولهم: بابا بابا، أي مكررا عليهم الدكّ" [٣]، وهذا ما عليه أكثر المفسرين والمعربين للقرآن الكريم[٤]. وضعَّف وضعَّف أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي إعرابها توكيدا، فقال -بعد أن نقل الوجهين فيها-: " قوله: {دَكّا دَكّا} : فيه وجهان، أحدُهما: أنه مصدرٌ مؤكِّد، و «دكا» الثاني تأكيدٌ للأول تأكيدا لفظيا، كذا قاله ابنُ عُصفور، وليس المعنى على ذلك، والثاني: أنه نصبٌ على الحالِ والمعنى: مكرَّرا عليه الدَّكُّ ك/عَلَّمْتُه الحِساب باباً باباً، وهذا ظاهرُ قولِ الزمخشريِّ، وكذلك «صَفًّا صَفًّا» حالٌ أيضا، أي: مُصْطَفِّين أو ذوي صفوفٍ كثيرة." [٥]. [٥]. ولا شكَّ أن هذا هو ما يجب أن تحمل عليه الآية الكريمة، فتعرب حالًا؛ حالًا؛ إذ إنَّ الإعراب فرعُ المعنى.

ومع وضوح المعنى في الآية الكريمة درج أكثر النحويين على الاستشهاد بها على التوكيد اللفظي، على نحو ما فعل ابن عقيل، كابن الناظم[٦]، وناظر الجيش[٧]، والجوجري[٨]، والسيوطي[٩]، وغيرهم. واضطرب موقف ابن هشام من الاستشهاد بهذه الآية، فاستشهد بها على

(١) ينظر: منحة الجليل٣/٢١٤،٢١٥.
(٢) الآية (٢٢) من سورة الفجر.
(٣) البحر المحيط١٠/٧٩١.
(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس٥/١٣٩، والهداية١٢/٨٢٦٤، والكشاف٤/٧٥١.
(٥) الدر المصون١٠/٧٩١.
(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص٣٦٢.
(٧) ينظر: تمهيد القواعد٧/٣٣٠٥.
(٨) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري٢/٧٦٦.
(٩) ينظر: همع الهوامع٣/١٧٢.

التوكيد اللفظي في الشذور وأنكر أن تكون منه[١]، وحملها على الحال في القطر وشرحه[٢].

وختاما أقول: إنَّ الراجح في اللفظ المكرر في الآية الكريمة هو إعرابه حالا، أما استشهاد ابن عقيل وغيره من النحويين بها على التوكيد اللفظي فلا يستقيم؛ لفساد المعنى عليه.

هذا.. وما ينبغي التنبيه عليه الفرق بين التوكيد اللفظي والتكرار، فالمعنى في الأول يكون اللفظان لشيء واحد، كما في نحو: "اقتحم الأعداءَ بطلًا بطلًا"، فهو واحد، لكنه أعاده بلفظه للتأكيد. أمَّا المعنى في الثاني فهو شيء تكرر مرتين أو أكثر واستخدم له في كل مرة نفس اللفظ، نحو: حضر الطلاب طالبًا طالبا، ومنه ما جاء في هذه الآية الكريمة.

(١) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ص٥٥٠.

(٢) ينظر: متن قطر الندى ص٢٢، وشرحه ص٢٩٢.

المطلب الثاني- المآخذ التي جانبه فيها الصواب

ويشتمل على سبعة مآخذ:

١- الخلاف في لغة من يلزم المثنى الألف في جميع أحواله

٢- الضمير الثاني بعد (كان)، بين الاتصال والانفصال

٣- نقل ابن عقيل عن الكوفيين منع تقديم الخبر

٤- مفارقة (فوقَ) النصب على الظرفيَّة

٥- خروج "سوى" عن الظرفية

٦- اقتران (كل) و(بعض) بـ(أل)

١- الخلاف في لغة من يلزم المثنى الألف في جميع أحواله: إذا خففت (كأنَّ) فالصحيح على مذهب الجمهور أنها لا تلغى، ويكون اسمها غالبا ضمير الشأن محذوفًا[(١)]، ويخبر عنها حينئذٍ بجملة اسمية، نحو: "كأن زيد قائم"، أو جملة فعلية مصدره بـ(لم) كقوله -تعالى-: ﴿كَأَنْ لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾[(٢)]، أو مصدرة بـ(قد)، كالبيت الذي أنشده أبو العباس لعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وأورده الأنباري في كتابه الزاهر:

أفي اليومِ تقويضُ الأحبَّةِ أمْ غدِ ❊ ولمّا يبنْ وجهًا لهم وكأنْ قَدِ[(٣)]

أي: " وكأن قد بان". وأبطل الزمخشري وغيره عملها بالتخفيف[(٤)]، مستدلين بقول الشَّاعر:

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ الْنَّحْرِ ❊ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ [(٥)]

وهي عند الجمهور عاملة غير ملغاة، واسمها مضمر فيها، وجملة "ثدياه حقان" خبرها في محل رفع؛ قال سيبويه-بعد أن أنشده-: " لأنه لا يحسن ههنا إلاّ الإضمار." [(٦)]، وحمل ابن يعيش قوله في (المفصل): "يبطل عملها" على معنى: يبطل ظاهرًا، وتعمل في ضمير الشأن، فقال في

---

(١) ينظر: الكتاب٢/١٣٥، والبديع في علم العربيَّة١/٥٦٢، والجنى الداني ص٥٧٤، وتعليق الفرائد٤/٧٥.

(٢) من الآية (٢٤) من سورة يونس.

(٣) من (الطويل)، ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس٢/٣٧٩.

(٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ص٣٩٨، واللمحة في شرح الملحة٢/٥٣٦.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) الكتاب٢/١٣٥.

البيت السابق الذي استشهد به الزمخشري على إبطال عملها: "وقوله: يبطل عملها، يريد: ظاهرًا، فأمّا قوله: ونحر مشرق اللون ... إلخ- فالشاهد فيه رفعُ "ثدياه"، و"ثدياه" رفع بالابتداء، و"حقّان" الخبر، والجملة خبرُ "كَأَنْ"، والضمير في "ثدياه" يعود إلى "النحر" أو"الوجهِ"، والمراد به صاحبُه. ويجوز إعماله، فيقال: "كأنْ ثَدْيَيْه". وقد روي كذلك."(١)

ومما يؤكد عملها وهي مخففة أنه ورد اسمها ملفوظًا به في روايةٍ للبيت السابق؛ حيث روي (ثدييه) نصبًا-كما ذكر ابن يعيش-، ومنه كذلك قول الشاعر: **كأنْ وريدَيْه رِشاءُ خُلبِ**(٢)

قال سيبويه -بعد أن أنشده في الكتاب-: "وهذه الكاف إنَّما هي مضافة إلى (أنْ)، فلمَّا اضطررت إلى التخفيف فلم تضمر لم يغيِّر ذلك أن تنصب بها، كما أنَّك قد تحذف من الفعل فلا يتغير عن عمله."(٣)، قال السيرافي شارحًا عبارة سيبويه: "يقول: تخفيفك لها لم يغير عملها، كما أن الفعل إذا حذف منه بعض حروفه لم يغير عن عمله."(٤)

وإلى ما سبق أشار ابن مالك في نظمه بقوله:

وَخُفِّفَتْ (كَأَنّ) أَيْضًا فَنُوِي ❊ مَنْصُوبُهَا، وَثابِتًا أَيْضًا رُوِي(٥)

وقال شارح الألفية ابن عقيل: "وأشار بقوله: "وثابتا أيضا روي" إلى أنه قد روى إثبات منصوبها ولكنه قليل"(٦)، وعدَّ منه رواية البيت السابق:

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ الْنَّحْرِ ❊ كَأَنْ ثَدْيَيهُ حُقَّانِ

---

(١) شرح المفصل٤/٥٦٧.

(٢) من(الرجز المشطور)، لابن صريم اليشكري في بعض مصادره، ورد في: الأصول في النحو ١/٢٣٨، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري ص٣٤٩، وأوضح المسالك ص٣٦٢.

شاهده: مجيء "كأن" مخففة من الثقيلة، ومجيء اسمها مذكورا، وكذا خبرها الذي جاء مفردا غير جملة، وحكم ظهور اسمها، ومجيء خبرها مفردا الجواز من غير ضرورة ولا شذوذ.

(٣) الكتاب٣/١٦٤.

(٤) شرح أبيات سيبويه٢/٨٦.

(٥) الألفية ص٢٢.

(٦) شرح ابن عقيل١/٩١.

بنصب (ثدييه)، وفيه يقول: " فـ" ثدييه" اسم (كأن) وهو منصوب بالياء؛ لأنه مثنى، وحقان خبر كأن، وروي: "كأن ثدياه حقان"، فيكون اسم (كأن) محذوفا وهو ضمير الشأن والتقدير: كأنه ثدياه حقان، وثدياه حقان: مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كأن"[(١)]، وبهذا التقدير الذي ذكره الشارح في رواية رفع (ثدياه) في البيت يكون متفقًا مع تقدير جمهور النحويين. لكنه ذكر تقديرا آخر محتملا فيه، وهو: أن يكون ثدياه اسم (كأن)، وجاء بالألف على لغة من يجعل المثنى بالألف في الأحوال كلها.[(٢)]

هذا، وقد تعقَّبه المحقق في هذا التقدير بأن ما أجازه الشارح على رواية " كأن ثدياه " من أن يكون " ثدياه" اسم(كأن) أتى به الشاعر على لغة من يلزم المثنى الألف، مما لا داعي لذكره، وكان أولى به الاكتفاء بالوجه الذي خرَّجه عليه الجمهور، وعلله المحقق الجليل بأمرين، ذكر أنَّ كلًا منهما خلاف الأصل:

الأمر الأول- أنَّ مجيء المثنى في الأحوال كلها بالألف لغة مهجورة قديمة لبعض العرب، والأمر الثاني- أن فيه حمل البيت على القليل النادر -وهو ذكر اسم كأن- مع إمكان حمله على الكثير المشهور، وقال على حدِّ تعبيره: إنَّه يتعيّن على المعربين ألَّا يحملوا الكلام على وجهٍ ضعيفٍ متى أمكن حمله على وجهٍ صحيحٍ راجح.[(٣)]

وأقول: رحم الله المحققَ الجليل، ما كان ينبغي له وصف لغة من يلزم المثنى الألف بأنها قديمة مهجورة، -وإن كنت أتفق معه في أنَّ الأولى حمل البيت على الوجه الراجح-؛ فهذه اللغة مشهورة، واردة بالنقل الصحيح عن قبائل عربية فصيحة، ولازالت العرب في بعض المناطق تتكلم بها حتى الآن، وكيف يقال: مهجورة وقد نزل بها القرآن الكريم وتكلم بها خاتم المرسلين وأفصح العرب أجمعين، كما جاء على لغتهم أشعار وأقوال تفوق الحصر.

(١) السابق.

(٢) شرح ابن عقيل ٩١/١.

(٣) ينظر: منحة الجليل ٩٢/١.

فقد قرئ في السبعة: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[١]، وهذه القراءة استحسنها الزجاج، فقال: "ولكني أَسْتَحسِنُ (إِنْ هذان لساحران) بتخفيف (إِنْ) وفيه إمامان: عاصمٌ والخليلُ[٢]، وموافقة أُبيٍّ في المعْنَى وإن خالفه اللفظ." [٣]، وقد خرَّج كثير من العلماء هذه القراءة على هذه اللغة، ومنهم مكي بن أبي طالب الذي ذكره وجهًا ثانيًا في تخريجها، فقال في كتابه الهداية: "والقول الثاني- ما حكاه أبو زيد والكسائي والأخفش والفراء أنها لغة لبني الحارث بن كعب، يقولون: رأيت الزيدان ومررت بالزيدان، وأنشدوا:

فأَطْرَقَ إِطراقَ الشُّجاعِ وَلَو يرىٰ ❊ مَسَاغاً لِنَاباهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّما[٤]

وأنشدوا أيضًا:

تَزَوَّدَ مِنا بَيْنَ أُذْناهُ طَعْنَة ❊ دَعَتهُ إِلىٰ هابِي التُّرابِ عَقِيمِ [٥]

وحكى أبو الخطاب أنها لغة لبني كنانة. وحكى غيره أنها لغة خثعم. وهذا القول قول حسن، لا نطعن فيه لثقة الناقلين لهذه اللغة، وتواتر نقلهم واتفاقهم على ذلك، وقد نقلها أبو زيد، وكان سيبويه إذا قال حدثني من أثق به، فإياه يعني.

ورواه الأخفش، وهو ممن روى عن سيبويه، وقول سيبويه في ألف التثنية إنَّها حرف الأعراب، يدل على أن حكمه لا يتغير عن لفظها، كما لا

---

(١) من الآية(٦٣) من سورة طه.

(٢) قال الزجاج: "ورويت عن الخليل أيضا: إِنْ هذانْ لَسَاحِرَان - بالتخفيف-، والإجماع أنه لم يكن أحد بالنحو أعلم من الخليل. معاني القرآن٣/٣٦١. وقرأ بتخفيف (إن) وباللام مثل عاصم والخليل- ابن كثير المكيّ إلا أنَّه شدَّد النون، ينظر: شرح طيبة النشر للنويري٢/٤٥٠.

(٣) معاني القرآن وإعرابه٣/٣٦٤.

(٤) من(الطويل)، للمتلمس في التقفية في اللغة لأبي بشر ص٥٦٦، ونسبه كراع النمل في كتابه المنجد في اللغة ص٢٨٣ للنابغة الجعدي. وهو من شواهد: شرح الكافية الشافية١/١٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش٢/٣٥٥، وتمهيد القواعد١/٣١٨.

(٥) من (الطويل)، من شواهد: سر صناعة الإعراب٢/٣٣٩، وشرح المفصل٢/٣٥٥، وهمع الهوامع١/١٤٦.

تتغير الدال من زيد، فجاءت في هذه الآية على الأصل، كما جاء " استحوذ " على الأصل."[١].

ومما تكلَّم به سيد المرسلين على هذه اللغة: ما رواه أبو داود والنسائي في سننهما وأحمد في مسنده أن النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: «لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ»[٢]، قال السيوطي في شرحه: "لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ" هُوَ عَلَى لُغَةِ بَلْحَارِثِ الَّذِينَ يَجْرُّونَ الْمُثَنَّى بِالْأَلْفِ فِي كُلِّ حَالٍ، وَكَانَ الْقِيَاسُ عَلَى لُغَةِ غَيْرِهِمْ: "لَا وترين"."[٣]

وقال -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "إِنَّ لَهُ لَأَجْرَانِ"، قال النووي في شرحه: "هَكَذَا هُوَ فِي مُعْظَمِ النُّسَخ: (لَأَجْرَانِ) بِالْأَلِفِ، وَفِي بَعْضِهَا: (لَأَجْرَيْنِ) بِالْيَاءِ، وَهُمَا صَحِيحَانِ، لَكِنَّ الثَّانِيَ هُوَ الْأَشْهَرُ الْأَفْصَحُ، وَالْأَوَّلُ لُغَةُ أَرْبَعِ قَبَائِلَ من العرب ومنها قوله-تعالى-: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[٤]."[٥]، [٥]، وإضافة إلى كل ما سبق فهذه اللغة لا تزال تستعمل إلى الآن في بعض بعض المناطق العربيَّة كالسودان وغيرها. فكيف يمكن -بعد هذه الشواهد الدالة على فصاحة هذه اللغة- أن نتفق مع المحقق الجليل فيما أخذه على الشارح في تخريجه البيت على هذه اللغة، أو نسلم به؟

ثمَّ إنَّ هذا التخريج الذي أنكره المحقق على الشارح لم ينفرد به، فقد ذكر هذا الوجه بعض النحويين كالصبَّان في رواية الرفع[٦]، ولا أعلم أحدا انتقده به أو عابه عليه.

٢- الضمير الثاني بعد (كان)، بين الاتصال والانفصال: إذا تعلَّق بـ (كان) وأخواتها ضميران متواليان، واتفقا في الغيبة وفي التذكير أو التأنيث وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع. ولم يكن الأول مرفوعًا، وجب كون الثاني بلفظ الانفصال، نحو: "فأعطاه إياه"، وإذا لم يكن أحدهما مرفوعا، وكان أحدهما أعرف وقدّم جاز في الثاني الاتصال والانفصال، وكذلك الحال

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية٧/٤٦٦٠،٤٦٦١.
(٢) ينظر: مسند الإمام أحمد٢٦/٢٢٣، وسنن أبي داود٢/٦٧، وسنن النسائي٣/٢٢٩.
(٣) ينظر: حاشية السيوطي على سنن النسائي٣/٢٣٠.
(٤) من الآية(٦٣) من سورة طه.
(٥) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم١٢/١٦٨.
(٦) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني١/٤٣٢.

مع المفعول الثاني لما ينصب مفعولين، فالذي وقع مفعولا ثانيًا يصح فيه الاتصال والانفصال، ويتحقق هذا مع كل الأفعال التي تنصب مفعولين على الإطلاق(١).

واختلف في المختار منهما، فاختار سيبويه وأكثر النحويين الانفصال(٢)؛ قال السيرافي: "ومما يجوز فيه الضمير المتصل والمنفصل كنايات أخبار (كان) و(ليس) وأخواتهما، والأكثر في كلام العرب، والاختيار عند النحويين في ذلك، الضمير المنفصل." (٣)، كما ذكر ابن يعيش أنَّ هذا هو الوجهَ الجيّد، واحتج له بأنَّ الضَّمير في البابين خبر في الأصل، وحق الخبر الانفصال، كما أنَّ الفاعل في هذا الباب والمفعول لشيء واحد، وفعلُ الفاعل لا يتعدّى إلى نفسه متّصلًا، ويتعدّى إلى نفسه منفصلًا، فلا يجوز "ضربتُنِي"، ولا "ضربتَكَ"، ويجوز "إيّايَ ضربتُ"، و"إيّاك ضربتَ"(٤). ومن شواهد الانفصال قول عمر بن أبي ربيعة:

لَئِنْ كَانَ إيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بُعْدُنَا ❊ عَنْ الْعَهْدِ وَالإنْسَانُ قَدْ يَتَغَيرُ (٥)

واختار ابن مالك الاتصال، مخالفًا بذلك مذهب سيبويه وأكثر النحويين، وإليه أشار بقوله:

... ❊ في "كنتُه" الخلفُ انتمى

كذاك "خلتنيه"، واتصالا ❊ أختارُ غيري اختار الانفصالا(٦)

وقد شرح ابن عقيل قول الناظم، ثمَّ رجح مذهب سيبويه والجمهور، حيث قال: "ومذهب سيبويه أرجح ؛لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المشافه لهم. ثمَّ تمثَّل بقول الشاعر: **"إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ❊ فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ**(٧)"

---

(١) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص٨١، وشرح ابن الناظم ص٣٩، والكناش في النحو ٢٥١/١، والمقاصد الشافية ٣٠٥/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٦/١، والمقتضب ٩٨/٣، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٣٠١.

(٣) ينظر: شرح الكتاب ١١٨/١.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٣٢٢/٢، وحاشية الأشموني ١٧٦/١.

(٥) من (الطَّويل)، ورد في: شرح المفصل ٣٢٢/٢، وشرح الأشموني ٩٧/١، وتخليص الشواهد ص ٩٣، والمقاصد النحوية ٣٠٤/١، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٦٢/١.

(٦) الألفية ص١٣.

(٧) من (الوافر)، لِلُجَيْم بن صَعْب، أو دَيْسَم بن طارق. تمثل به الشارح، واستشهد به النحويون، =

على أنَّ قول سيبويه أولى بالتصديق، ومذهبه أولى بالاتباع[١]. في إشارة منه بردٍّ مذهب المصنِّف الذي يرجح الاتصال.

إلَّا أنَّ الشيخ محمد محي الدين في تحقيقه أخذ على ابن عقيل ترجيحه الانفصال؛ لمجرد أنَّه اختيار سيبويه، وكأنَّه عرف الحق بأهله، وحقيق بالعلم أن يُعرف به أهله لا أن يُعرف هو بأهله، وفي هذا المعنى يقول: " قد جاء الشارح بهذا البيت وهو يزعم أن مذهب سيبويه أرجح مما ذهب إليه الناظم، وكأنَّه أراد أن يعرف الحق بأن يكون منسوبا إلى عالم جليل كسيبويه، وهي فكرة لا يجوز للعلماء أن يتمسكوا بها." [٢]، وبعد أن ردَّ المحقق هذه الفكرة، رجَّح قول الناظم ومن وافقه من أنَّ الاتصال هو المختار في خبر (كان)، وفي المفعول الثاني من معمولي (ظنَّ) وأخواتها؛ حيث ورد الاتصال كثيرا في السماع الصحيح، فالاتصال في البابين ورد كثيرًا عن العرب، ومنه قول أبي الأسود الدؤلي:

فإنْ لا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فإنَّهُ ❊ أَخُوها غَذَتهُ أُمهُ بِلِبَانِهَا[٣]

ولو فصل لقال: فإلّا يكن إيّاها أو تكن إيّاه.

بل ورد في أعلى درجات السماع من القرآن والسنَّة. حتَّى لم يرد في القرآن الانفصال في أحد البابين أصلا، وحسبنا أن يكون الاتصال هو الطريق الذي استعمله القرآن الكريم باطراد.

من ذلك قول الله-عزَّ وجلَّ-: ﴿**إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَراكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ**﴾[٤]. قال أبو جعفر النحَّاس: "{إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ} ظرف، وكذا {وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ}. وجاء متّصلا؛ لأنك بدأت بالأقرب، وأجاز يونس يريكمهم."[٥]

=

النحويون، بقوله: (حَذَامِ)؛ حيث جاء هذا الاسم مبنيًّا على الكسر على لغة الحجازيّين.

من شواهد: المذكر والمؤنث لابن الأنباري٢/٩٢، والخصائص٢/١٨٠، واللمحة في شرح الملحة٢/٩١٥.

(١) شرح ابن عقيل١/١٠٥.

(٢) منحة الجليل١/١٠٥.

(٣) من (الطويل)، في الكتاب١/٤٦، وشرح المفصل لابنيعيش٢/٣٢٥، وشرح الأشموني١/٩٥.

(٤) من الآية(٤٣)، من سورة الأنفال.

(٥) إعراب القرآن للنحاس٢/٩٩.

ومن مجيء الاتصال في السنَّة قول النبيِّ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ» (١)

* وأقول: رحم الله المحقق الجليل، وغفر له، فقد أصاب وأجاد في رفضه هذا المعيار الذي عمد إليه الشارح في الترجيح؛ إذ إن المسائل العلمية ينبغي ألا تبنى على شهرة القائلين، بل الأجدر أن ترجح مسائل العلم أو تضعف بالأدلة والشواهد التي تدعم المذهب العلمي وتقويه، وهذا ما يجدر بالباحثين وطلبة العلم.

إلَّا أن ترجيحه الاتصال في هذه المسألة غير سديد، والأولى بالاختيار تجويز الأمرين مع ترجيح الانفصال وفاقًا لمذهب سيبويه والجمهور، لا لأنَّه مذهب سيبويه -كما صرح بذلك ابن عقيل-، وإنَّما لكثرة شواهده، التي لو وزنت بأدلة الاتصال لوزنتها، مع قوته حجَّته وجريانه على القياس، لأمور فصلها النحويون ونقلها الإمام الشاطبي(٢).

أمَّا ما ركن إليه المحقق من أنَّه المستعمل في القرآن فليس بوجه؛ فإنَّ القرآن لم يحو كل أساليب العربيَّة وألفاظها، وإنَّما اختار منها لأغراضٍ ومقاصد.

٣-نقل ابن عقيل عن الكوفيين منع تقديم الخبر: الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ وذلك لأنَّ الخبر وصف في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير كالوصف، هذا مع كثرته في الاستعمال، والكثرة دليل الأصالة، إلَّا أنَّ جمهور البصريين أجازوا تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه(٣)؛ لأنه قد جاء كثيرًا في كلام العرب وأشعارهم؛ فأما ما جاء من ذلك في كلامهم فقولهم في المثل: "في بيته يُؤْتَى الحكم"، وقولهم: "مَشنُوءٌ من يَشْنَؤُكَ"، وحكى سيبويه "تميميٌّ أنا"، و"رجلٌ عبدُ اللهِ" (٤)، فقد تقدم الضمير في هذه المواضع كلها على الظاهر؛ لأن التقدير فيها: الحَكَمُ يُؤْتَى في بيته، ومن يَشْنَؤكَ مَشْنُوء، وأنا تميميٌّ...

ولمَّا كان أصل الكلام تقديم المبتدأ على الخبر- كان خلاف ذلك أصلًا استعماليًا؛ لأن القياس غيرُ عاضدٍ له، بل هو معارضٌ، حيث

(١) ذكره البخاري في صحيحه٢/٩٤.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية١/٣٠٥.

(٣) ينظر: المفصل ص٤٤، والإنصاف في مسائل الخلاف المسألة التاسعة ١/٥٦.

(٤) ينظر: الكتاب٢/١٢٧.

اقتضى لزوم الخبر موضعه من التأخير، فلولا السماعُ لاقتصر على الأول[١]، ويرى العكبري أن القياس يجيزه؛ حيث إنَّ الْخَبَر يشبه الْفِعْل وَالْفِعْل يتَقَدَّم ويتأخر، ويشبه الْمَفْعُول؛ لأنَّه قد يصيُر مَفْعُولا فِي نحو: "ظَنَنْت زيدا قَائِما"، وَالْمَفْعُول يجوز تَقْدِيمه، فيجوز تقديم خبر المبتدأ كذلك قياسا على الفعل والمفعول[٢].

وليختلف النحاة في توجيه ذلك ما شاءوا فكل منهم يلحظ ناحية فيه، لكن يبقى الأصل، وهو وروده في الاستعمال العربي الفصيح الذي عليه التقعيد النحويّ، ومنه قول الله-ﷻ-: ﴿سَلَامٌ هِيَ﴾ [٣]، خبرٌ مقدَمٌ ومبتدأٌ مؤخَّر، بقرينةِ الأصْلِ في أن يكونَ المبتدأُ معرفةً لا نكرةً، و {سلامٌ} نكرةٌ، و{هي} معرفةٌ، فناسَبَ أن تكونَ المبتدأ.

ومن أشعار العرب الشاهدة بجواز تقديم الخبر قول شاعر الرسول –حسَّان بن ثابت–رضي الله عنه–:

قَد ثَكلَتْ أُمُّهُ مَنْ كنتُ وَاجِدَهُ ❊ وباتَ مُنْتَشِبًا في بُرْثُنِ الأسَدِ[٤]

فـ(من كنت واجده) مبتدأ مؤخر، و(قد ثكلت أمه) خبر مقدم. ومنه قول الهذليِّ:

فَتًى ما ابنُ الأغرِّ إذا شَتَوْنَا ❊ وحُبَّ الزَّادُ في شَهْرَيْ قُمَاحِ[٥]

والأصل: "ابن الأغر فتىً". وإلى جواز تقديم الخبر أشار ابن مالك بقوله:

والأصلُ في الأخبار أنْ تُؤخَّرا ❊ وجَوَّزوا التقديمَ إذْ لا ضَرَرا[٦]

وشرح ابنُ عقيل بيت ابن مالك بجواز التقديم عند البصريين، ثمَّ نقل عن بعض العلماء قولهم في مذهب الكوفيين، وعقَّب عليه، فقال ما نصُّه: "وقد وقع في كلام بعضهم أن "الكوفيين منع تقدم الخبر الجائز التأخير عند

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية٢/٥٤.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب١/١٤٢.

(٣) من الآية (٥) من سورة القدر.

(٤) من (البسيط)، من شواهد: التذييل والتكميل١٠/١٣١، وشرح ابن عقيل١/٣٣٩، وقد ورد في المقاصد النحوية١/٥٢٨.

(٥) من(الوافر)، من شواهد الإنصاف في مسائل الخلاف١/٥٧، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٢٤٦، وتوجيه اللمع لابن الخبَّاز ص١١٦.

(٦) الألفيَّة ص١٨.

البصريين وفيه نظر؛ فإنَّ بعضهم نقل الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز: "في داره زيد"، فنقل المنع عن الكوفيين مطلقا، ليس بصحيح". هكذا قال بعضهم. وفيه بحث. نعم منع الكوفيون التقديم في مثل زيد قائم وزيد قام أبوه..." (١)

ولاحظ الشيخ محمد محي الدين في كلام الشارح اضطرابا وركاكة، فحشى عليه قائلًا: "في كلام الشارح في هذا الموضوع قلق وركاكة لا تكاد تتبين منهما غرضه واضحا فهو أولا ينقل عن بعضهم أنه ذكر أن الكوفيين لم يجوزوا تقديم الخبر على المبتدأ، ثم يعترض على هذا النقل بقوله "وفيه نظر".

وينقل عن بعض آخر أن الكوفيين يجوزون عبارة ظاهر أمرها أنها من باب تقديم الخبر، فيكون كلام الناقل الاول على إطلاقه باطلا، وكان ينبغي –على ذلك– تخصيصه بما عدا هذه الصورة. ثم يعترض على النقل الثاني بقوله: "وفيه بحث".

وظاهر المعنى من ذلك أن هذه العبارة التي ظنها ناقل المثال الثاني من باب تقديم الخبر ليست منه على وجه الجزم والقطع، لأنَّه يجوز فيها أن يكون "زيد" من قوله: "في داره زيد" فاعلا بالجار والمجرور، ولو لم يعتمد على نفي أو استفهام؛ لأن الاعتماد ليس شرطا عند الكوفيين، فيكون تجويز الكوفيين هذه العبارة ليس دليلا على أنهم يجوزون تقديم الخبر في صورة من الصور، فقد رجع الشارح على أول كلامه بالنقض، هذا من حيث تعبيره. (٢)

وأقول: إنَّ من يتأمل عبارة الشارح لا يرى ما أخذه المحقق على الشارح؛ من تخطئته فيما ذكر؛ فإن ابن عقيل لم ينقل عدَّة أقوال، فناقض نفسه –كما اعتقد المحقق–، وإنَّما هو قول واحد نقله عن بعض النحويين. ثمَّ انتقده بعد ذلك في قوله: "هكذا قال بعضهم، وفيه بحث". فهو ينتقد مَن ذكر عدم صحة نقل المنع المطلق عن الكوفيين. وهذا واضح لمتأمل عبارته، ومما يؤكد هذا المعنى قوله بعد ذلك: " نعم، منع الكوفيون التقديم في مثل: "زيد قائم"، و"زيد قام أبوه"، و"زيد أبوه منطلق". والحق الجواز؛ إذ

(١) شرح ابن عقيل ١/٢٢٨.

(٢) منحة الجليل ١/٢٢٨.

لا مانع من ذلك"، وقال في نهاية المسألة: "ونقل الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشجري الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة، وليس بصحيح وقد قدمنا نقل الخلاف في ذلك عن الكوفيين."[(١)]، واحتج الكوفيون الذين منعوا التقديم- بما يترتب عليه من عود الضمير على متأخر، وليس لهم بحجَّة؛ بل ذلك مما يوجب جوازه لما جاء في كلام العرب من ذلك[(٢)]، فقد قالوا: «في بيته يؤتى الحَكَمُ»، و«في أثوابه يُلَفُّ الميتُ»، وفي التنزيل: ﴿ **فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَىٰ** ﴾[(٣)]، وقال زهير بن أبي سلمى مادحًا هرم بن سنان:

مَنْ يَلْقَ يَومًا عَلَى عِلّاتِهِ هَرِمًا ❊ يَلْقَ السماحَةَ مِنْه والنّدَى خُلُقا[(٤)]

واستدل ابن الخباز على بطلان مذهبهم بنحو: «إنَّ خلفك زيدا» «وإنَّ في الدار عمرا» والعامل لا يدخل على العامل، وفي نحو «قائم عبد الله» لا يجوز أن يرتفع عبد الله بـ(قائم)؛ لأنَّه لم يعتمد، واشتماله على الضمير يؤكد أنه خبر مقدم؛ ولو رفع ما بعده لم يكن فيهما ضمير[(٥)].

٤- **مفارقة (فوقَ) النصب على الظرفيَّة**: من الظروف ما يُطلق عليه علماء النحو: "الظروف غير المتصرفة": وهي تلك الظروف التي تلازم النصب على الظرفية أو الظرفية والجر بـ(مِنْ)، نحو: قط، وعوض، وبينا، وبينما، وقبل، وبعد، ولدن، وعند، وفي هذا المعنى يقول ابن عقيل: "وغير المتصرف: هو مالا يستعمل إلا ظرفا أو شبهه نحو: (سحر) إذا أردته من يوم بعينه، فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف كقوله -تعالى-: ﴿ إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾[(٦)]، و(فوق) نحو:

(١) شرح ابن عقيل١/٢٣١.
(٢) ينظر: المقاصد الشَّافية٢/٥٦.
(٣) من الآية(٦٧) من سورة طه.
(٤) من (البسيط)، ورد في: الشعر والشعراء لابن قتيبة١/١٣٨، والمقتضب٤/٢٠٣، ومختارات شعراء العرب لابن الشجري٢/٥، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحويَّة لمحمد حسن شراب ٢/١٦٠.
(٥) ينظر: توجيه اللمع ص١١٧.
(٦) من الآية(٣٤) من سور القمر.

"جلست فوقَ الدار"، فكل واحد من: (سحر) و (فوق) لا يكون إلَّا ظرفا." (١)

فمثَّل ابنُ عقيل للظروف غير المتصرفة بظرفين، هما: (سحر)-على شرطه-، و(فوق)، إلَّا أن المحقق اعترض عليه تمثيله بـ(فوق)؛ معللًا له بأنَّ (فوق) من النوع الثاني الذي لزم الظرفيَّة أو شبهها، واستدلَّ على ما ذكره بمجيء (فوق) مجرورًا بـ(مِنْ) في قول الله -ﷻ-: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ (٢)، وآيات أخرى، ومنها قوله-سبحانه-: ﴿إِذْ جَاءُوكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ (٣)، ثمَّ أتى المحقق -بعد ذلك- بظروف ذكر أنها لا تفارق الظرفيَّة، منها: (قط وعوض، وبين، وصباحَ مساءَ، وبينا، وبينما) (٤)

وللتعليق على اعتراض المحقق الجليل على تمثيل الشارح بـ(فوق) أذكر أمرين:

أولهما- أنَّه ورد ما ظاهره استعمال(فوقَ) ظرفًا متصرِّفًا، فجر بـ(من) في قول الهذلي:

فأقْسمُ بالله الذي اهتزَّ عرشُه ❊ على فوق سَبْع لا أعلّمه بُطْلا (٥)

وجر بالباء في قول آخر:

كلّفوني الذي أطيق فإني ❊ لست رهنا بفوق ما أستطيع (٦)

وقيل في تفسير قول الله -تعالى-: "﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾ (٧): إنَّ (فوقَ) مفعول به على الاتساع(٨)؛ كما ورد في نسخة صحيح البخاري: "

---

(١) شرح ابن عقيل٢/١٩٩.

(٢) من الآية(٢٦) من سور النحل.

(٣) من الآية(١٠) من سور الأحزاب.

(٤) ينظر: منحة الجليل٢/١٩٩.

(٥) من (الطويل)، ورد ذكره في: شرح التسهيل لابن مالك٢/٢٣٤، والتذييل والتكميل٨/٦٠، وهمع الهوامع٢/٢٠١.

(٦) من(الخفيف)، ورد في: الارتشاف٣/١٤٥٢، وتمهيد القواعد٤/٢٠٢٠، وهمع الهوامع٢/٢٠١.

(٧) من الآية(١٢) من سور الأنفال.

(٨) ينظر: الدر المصون٥/٥٧٨، وحاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي =عنايه القاضي وكفاية الراضي (٤/ ٢٥٨).

وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ،..."[١]، برفع (فوق)، قال في مرقاة المصابيح: " وَفَوْقَ بِالنَّصْبِ وَفِي نُسْخَةٍ بِالرَّفْعِ. قَيل: قَيَّدَهُ الْأَصِيلِيُّ بِضَمِّ الْقَافِ ؛ أَيْ أَعْلَاهُ، وَالْجُمْهُورُ بِالنَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِ." [٢]

والصحيح عند جمهور النحويين أنها ظرف غير متصرِّف، كما قال ابن مالك في التسهيل: "وعادم التصرف كـ(فوق، وتحت، وعند، ولدن..." [٣]، وقال في شرحه: "ومن الظروف العادمة التصرف: (فوقَ) و(تحتَ)، نص على ذلك الأخفش، فقال: "اعلم أنَّ العرب تقول: "فوقَك رأسُك"، فينصبون الفَوْق؛ لأنَّهم لم يستعملوه إلا ظرفًا. ثم قال: "وتقول تَحْتَك رِجْلاك" لا يختلفون في نصب التَّحْت. هذا نصه." [٤]. وقال الدماميني: «فإن لم يتصرف الظرف كالفوق والتحت لزم نصبه»، فتقول: رأسك أو عمامتك فوقك، ورجلاك أو نعلاك تحتك، لا يجوز فيهما إلا النصب؛ لأنَّهما لم يستعملا إلا ظرفين." [٥]

*أمَّا ورد ظاهره استعمال (فوق) ظرفًا متصرفا- فهو متأول أو مردود، فما وقع في نسخة البخاري نسبه شراح الحديث إلى الوهم، فقال ابنُ قرقول(ت٥٦٩هـ): قوله: "وَفَوْقُهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ" -بضم القاف- على معنى: أعلاه عرش الرحمن، كذا ضبطه الأصيلي، وعند غيره بالنصب على الظرف. قال القاضي: "فَوْقُهُ" ضبطه الأصيلي قال القاضي: ولا أعرف له معنًى. قلت: وعندي أن الذي قاله عنه وهم، إنما ضبطه كما قلناه، وكذا رأيت بخط القاضي في أصله عن الأصيلي." [٦]، وبالنسبة للآية العليَّة، فقد ردَّ إعرابها مفعولًا أكثر المعربين للقرآن الكريم، جاء في الدر المصون: "قوله: {فَوْقَ الأعناق} فيه أوجه، أحدها: أن «فوق» باقيةٌ على ظرفيتها، والمفعولُ محذوفٌ أي: فاضربوهم فوق الأعناق، عَلِّمَهم كيف يضربونهم.

(١) صحيح البخاري٩/١٢٥.
(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح٦/٢٤٥٤.
(٣) ص٩٦.
(٤) شرح التسهيل٢/٢٣٤. ولم أستدل على عبارة الأخفش في كتابه (معاني القرآن).
(٥) تعليق الفرائد٣/١٢٤.
(٦) مطالع الأنوار على صحاح الآثار لابن قرقول٥/٢٧٥. وينظر: فتح الباري١٣/٤١٤، وعقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد للإمام السيوطي٣/١٣٤.

والثاني: أن «فوق» مفعولٌ به على الاتِّساع لأنه عبارةٌ عن الرأس كأنه قيل: فاضربوا رؤوسَهم. وهذا ليس بجيدٍ لأنه لا يَتَصَرَّف." [١]، وعن ما ورد من تصرفها في الشعر فحملوه على الندرة أو الشذوذ[٢].

وثاني الأمرين- أن ما ذكره المحقق تجن على ابن عقيل، فقد ذكر أنَّه مثل بـ(سحر)، و(فوق) للظرف الذي لا يفارق النصب على الظرفية، في حين أنَّ ابنَ عقيل مثَّل بهما للظرف غير المتصرف بصفة عامة، ولم يعين الملازم للنصب على الظرفية، فكلامه إذن يشمل الملازم للنصب وما ينصب ويجر بـ(من)، فيندرج تحت كلامه كلا النوعين، ويكون قد مثل لما لازم النصب على الظرفيَّة بـ(سحر) ولما يأتي منصوبا أو مجرورا بـ(من) بـ(فوق). فعبارته صريحة في ذلك، قال: "فكل واحد من سحر وفوق لا يكون إلا ظرفا." [٣]، ولم يقل ملازما النصب على الظرفية. وبهذا لا يكون هناك وجه لمأخذ الشارح على المحقق.

٥- خروج "سوى" عن الظرفية: ذهب سيبويه، وأكثر النحويين إلى أنَّ "سوى" ظرف مكان ملازم للنصب على الظرفية لا يخرج عن ذلك إلاَّ لضرورة شعريَّة[٤]. قال سيبويه: "هذا سَواءَك، وهذا رجلٌ سَواءَك، فهذا بمنزلة: مكانَك إذا جعلتَه في معنى بذلك. ولا يكون اسمًا إلاّ في الشعر. قال بعض العرب، لما اضطُرَّ في الشَّعر جعله منزلة غير، قال الشاعرُ:

وَلَا يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كانَ مِنْهُمُ ❋ إذا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوائِنَا[٥]." [٦]

---

(١) ٥/٥٧٨.

(٢) ينظر: الارتشاف٣/١٤٥٢، وتمهيد القواعد٤/٢٠٢٠، وهمع الهوامع٢/٢٠١.

(٣) شرح ابن عقيل٢/١٩٩.

(٤) ينظر: المقتضب٤/٣٥٠، والأصول في النحو١/١٩٩، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٤١٩.

(٥) من (الطويل)، منسوب للمرار العجلي في مصادره، ورد في: شرح أبيات سيبويه١/٢٨١، وشرح التسهيل لابن مالك٢/٣١٦، والمقاصد النحوية٣/١١٠١، والأشموني١/٥١٧.

وشاهده: استعمال (سوى) بمعنى (غير) ضرورة، واستشهد به الكوفيون على خروجها عن الظرفية؛ حيث جاءت مخفوضة بالحرف.

(٦) الكتاب١/٤٠٧.

فهذا نص منه على أن: "سوى" ظرف ولا تفارق الظرفية إلا في الضرورة.

وصحح مذهبهم ابن الحاجب في الكافية، دون أن يوجهه(١). ووجَّهه أبو البقاء العكبري في كتابه التبيين بثلاثةِ أوجهٍ: أحدُها- الاستِقراءُ، فإنَّ كلَّ مَوضعٍ استُعملت فيه (سِوي) كانت ظَرفا، وفي المَوضع الذي وَقَعَتْ غيرَ ظرفٍ فهي فيه مُتَأَوَّلةٌ، والثاني- أَنَّها وَقَعَتْ ظَرْفا بلا خِلافٍ، فأمَّا أن يكونَ ذلك وضَعُها، واستِعْمالُها في غيرِه مَجازا، أو بالعَكْسِ، أو هي في كلِّ ذلك حَقيقةً، لا وجهَ إلى الثَّاني؛ إذْ لا قائِلَ به. ولا وَجْهَ إلى الثَّالث؛ لأنَّه يُؤَدّي إلى الاشتِراكِ، والأَصلُ عَدَمُهُ، فتعيَّن الأولُ، والثالثُ- أنَّ معناها: وَسَطُ الشَّيءِ، وهو ظرف، فكانت هي كذلك، ووقوعها في غيرِه بمعنى (غير)، ووجهُ التَّأويل فيها ظاهرٌ(٢).

وذهب الكوفيون إلى أنّ (سوى) إذا استُثني بها خرجتْ عن حكم الظرفيّة إلى حكم الاسميّة، فصارت بمنزلةِ "غير" في الاستثناء، واستدلّوا بجَوَازِ دخولِ حروف الجرّ عليها، كما تدخل على "غير"، كما في البيت السابق، وكما في قول الشاعر:

تَجانَفُ عن جَوّ اليَمامَة ناقَتِي ❊ وماقصدتْ من أهْلِها لِسِوائكا(٣)

وقال أبو دؤاد الإيادي:

وَكلُّ مَن ظَنَّ أنّ المَوْتَ مُخْطِئُهُ ❊ مُعَلّلٌ بسواءِ الحَق مَكْذُوبُ(٤)

كما أنها خرجت عن الظرفيَّة إلى مواقع إعرابية مختلفة، فجاءت فاعلا في قول الشَّاعر:

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوَا ❊ نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا(٥)

---

(١) ينظر: الكافية في النحو ص٢٦.

(٢) ص٤١٩، ٤٢٠.

(٣) من (الطويل)، منسوب للأعشى، المسائل الحلبيات ص٢٤٢، والإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة٣٩) ١/٢٤٠، والبديع في علم العربية١/٢١٩، وشرح المفصل١/٤٢٩.

(٤) من (البسيط)، الإنصاف١/٢٤٠، وشرح الكافية الشافية٢/٧١٧، والتذييل والتكميل٨/٣٥٩، والمقاصد الشافية٣/٣٦٩، وحاشية الصبان٢/٢٣٤.

(٥) من (الهزج)، للفِنْد الزِّمَّانيّ، واسمُه شَهْل بن شيْبان، من قصيدةٍ قالها في حرب =

وجاءت مبتدأة، كقول الآخر:

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَو تُشْتَرَىٰ ❊ فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِي (١)

وجاءت مرفوعة بـ(ليس) في قول غيرهما:

أأتركُ ليلى ليسَ بيني وبينها ❊ سوىٰ ليلةٍ إنّي إذَنْ لصَبُورُ (٢)

وجاءت منصوبة بـ(إنَّ) في قول الشَّاعر:

ولديك كفيلٌ بالمنىٰ لمؤمّل ❊ وإن سواكَ مَن يُؤمّلُه يَشْقَىٰ (٣)

وأورد ابن مالك شاهدًا لجرِّها بالإضافة قول الشَّاعر:

فإنني والذي يحج له النَّا ❊ س بجدوىٰ سواك لم أثق (٤)

ويؤيد تصرفها ما حكاه الفرَّاء عن بعض العرب: "أتاني سواك" (٥).

وحمل أنصار المذهب البصري هذه الشواهد على الضرورة، فقال ابن يعيش: "ولا دليلَ في ذلك، لقِلّته وشُذوذه، وامتناعِه في سَعَةِ الكلام وحالِ الاختيار، فهو من قبيل الضرورة." (٦)، كما حكموا على حكاية الفرَّاء بالشذوذ (٧).

=

البَسوس. من شواهد: اللمحة في شرح الملحة١/ ٤٧٧، والأشموني١/٥٢٠، والتصريح بمضمون التوضيح١/٥٦٠.

(١) من (الكامل)، لابن المولى – محمّد بن عبد الله بن مسلم المدنيّ –، يخاطب به يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلّب، ويمدحه به. من شواهد: اللمحة في شرح الملحة١/ ٤٧٧، وشرح ابن الناظم ص٢٢٣.

(٢) من (الطويل)، لمجنون ليلى، وهو من شواهد: شرح الكافية الشافية٢/٧١٨، والتذييل والتكميل٨/٣٥٥، وتمهيد القواعد٥/٢٢٢٨، وهمع الهوامع٢/١٦٢.

(٣) من (الطويل)، مجهول القائل، وهو في شرح التسهيل لابن مالك٢/٣١٥، والمساعد على تسهيل الفوائد١/٥٤٩، والمقاصد النحوية٣/١١٠٧، والمقاصد الشافية٣/٣٩٦.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية٢/٧١٩، والبيت من (الرجز).

(٥) حكاية الفراء في إعراب لامية الشنفري لأبي البقاء العكبري ص٥٨، واللمحة في شرح الملحة١/٤٧٦، وشرح الكافية الشافية٢/٧١٩، وأوضح المسالك ٢/٢٤٠، وحاشية الصبان٢/٢٣٥.

(٦) شرح المفصل٢/٦٢.

(٧) ينظر: توضيح المقاصد٢/٦٨١.

والحقُّ أن تصرف (سوى)، ومخالفتها النصب على الظرفيَّة كثر في الشعر كثرة تبعد حمله على الضرورة، كما أنَّه ورد في كلام أفصح العرب، فمن الأحاديث الواردة عن المصطفى والرَّافعة للضرورة قوله -صلى الله عليه وسلَّم-: «مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ»[١]، وقوله: «وَلَا يُسَلَّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ يَسْتَبِيحُ بَيْضَتَهُمْ... »[٢]، ورُوِيَ عن عمر بن الخطَّاب -رضي الله عنه-: «وَلَا أَخْرَجْتُهَا فِي سِوَاكُمْ، وَلَا فِي غَيْرِ مَصْلَحَتِكُمْ. »[٣]

ولكثرة الأدلة السماعية التي تؤيد الكوفيين، وقوة حجَّتهم وافقهم ابن مالك، فقال-بعد أن ذكر ادعاء البصريين لزومها النصب على الظرفيَّة-: "وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين: أحدهما- إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: "قاموا سواك" و"قاموا غيرك" واحد. وأنه لا أحد منهم يقول: "إن سوى" عبارة عن مكان، أو زمان". وما لا يدل على مكان، ولا زمان فبمعزل عن الظرفية. الثاني- أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب نثرا، ونظما، خلاف ذلك، فإنها قد أضيف إليها وابتدئ بها، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية."[٤]، وهو ما أشار إليه في الألفية بقوله:

ولسوىً سوىً سواءٍ اجعلا ❊ على الأصحّ ما لغيرٍ جعلا[٥]

وذكر الشارح ابن عقيل قول النَّاظم، والشواهد التي استدلَّ بها على مفارقة (سوى) للنصب على الظرفيَّة؛ وفاقا للمذهب الكوفي، وثمَّ ذكر ما يُفهم مخالفته لما اختاره الناظم وموافقته لجمهور البصريين، فقال: "ومذهب سيبويه والجمهور أنها لا تخرج عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر، وما استشهد به -يعني الناظم- على خلاف ذلك يحتمل التأويل."[٦]

---

(١) رواه مسلم في صحيحه١/٢٠١.
(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده٣٧/٧٨.
(٣) أورده أبو داود في كتابه (الزهد) ص٧١.
(٤) شرح الكافية الشافية٢/٧١٦،٧١٧.
(٥) الألفية٣٢.
(٦) شرح ابن عقيل٢/٢٣٠.

* وقد أحسن الشيخ محمد محي الدين؛ إذ وافق الناظم وخالف الشارح، فقال مضعفًا المذهب الأوَّل: "وكل هذه الشواهد دالة على أن هذه الكلمة ليست ملازمة للنصب على الظرفية كما ذهب إليه سيبويه، والخليل، وجمهور البصريين، وادعاؤهم أن ذلك خاص بضرورة الشعر مع كثرة ما ورد منه- مما لا يجوز أن يلتفت إليه أو يؤخذ به، وتأويل هذه الشواهد الكثيرة مما لا تدعو إليه ضرورة، ولا يمكن ارتكابه إلا مع التمحل والتكلف، ولئن ذهبنا إلى ارتكابه لم يبق تأصيل قواعد النحو ممكنا."[(١)]

وأقول.. لو استباح أصحاب المذهب الأول حمل كل هذه الشواهد الشعرية على الضرورة-مع كثرتها-، وتكلفوا تأويلها بما هم في غنى عنه- فكيف عساهم يردون الأحاديث النبوية الصحيحة التي رويت عن أفصح العرب لسانا وأبلغهم نطقا وبيانا؟

٦- اقتران (كل) و(بعض) بـ(أل): أقسام البدل المعروفة كما ذكرها النحويون أربعة هي: بدل كل من كل (وهو المطابق)، وبدل بعض من كل، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط، وهذه الأنواع الأربعة نص عليها ابن مالك في الألفية، ثمَّ مثَّل لها في قوله[(٢)]:

كَزُرْهُ خَالِدَا"، وَ "قَبِّلْهُ اليَدَا" ❊ وَ"اعْرِفْهُ حَقَّهُ"، وَ "خُذْ نَبْلًا مُدَىٰ"

واستعمل ابن عقيل في شرح أبيات ابن مالك لفظ (كل) و(بعض) مقترنين بـ(أل)، فقال في هذه الأقسام: (بدل الكلِّ من الكل)، و(بدل البعض من الكل) [(٣)]، فأخذ عليه الشيخ محمد محي الدين هذا الاستعمال؛ لأنَّ كثيرًا من اللغويين والنحويين نصُّوا على أنَّ اقتران(كل)، و(بعض) بـ(أل) خطأ[(٤)]، خطأ[(٤)]، وكأنَّه بهذا يخطِّئ ابن عقيل في استعماله اللفظين مقترنين بالألف واللام.

والواقع أنَّ استعمال (بدل الكل من الكل، وبدل البعض من الكلِّ) مما جرى في عبارة كثير من أهل النحو وعلماء اللغة قبل ابن عقيل، فقد

(١) منحة الجليل٢/٢٣١،٢٣٢.
(٢) ص٤٩.
(٣) ينظر: شرح ابن عقيل٣/٢٩٤.
(٤) ينظر: منحة الجليل٣/٢٩٤.

استعمله ابن جنِّي[١]، وابن بابشاذ[٢]، والزمخشري[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن مالك[٥]، وغيرهم[٦]، كما جاء في نظم الآجروميَّة [٧]:

فَبَدَلُ الشَّيءِ مِنَ الشَّيءِ كَجَا ❊ زَيدٌ أَخُوكَ ذَا سُرُورٍ بَهِجَا

وَبَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ كَمَنْ ❊ يَأْكُلْ رَغِيْفًا نِصْفَهُ يُعْطِ الثَّمَنْ

وللتعليق على ما ذكره صاحب منحة الجليل مخطئًا ابن عقيل في استعماله (كل) و (بعض) مقترنين بـ(أل)؛ مستندا إلى نصوص بعض العلماء- أقول: أولًا- نقل الأزهري في تهذيب اللغة وعنه الفيومي في المصباح المنير عن أبي حاتم "وَلَا تَقول العربُ الكلّ وَلَا البعضَ، وَقد اسْتَعْملهُ الناسُ حَتَّى سِيبَوَيْهِ والأخفش فِي كتبهما، لقلَّة علمهما بِهَذَا النَّحْو، فاجتنِبْ ذَلِك فَإِنَّهُ لَيْسَ من كَلَام الْعَرَب." [٨]، ومع نقلهما هذا الاعتراض فقد فقد استعملاه في عدة مواضع، قال الأزهري مثلا: "وإنّما ذكر الْبَعْض ليوجب لَهُ الكلّ، لَا أنَّ البعضَ هُوَ الكلّ" [٩]، وقال الفيومي: " الكسوف ذهاب البعض والخسوف ذهاب الكل"[١٠].

ثانيًا- أظهر البحث أن هذا الاستعمال الذي أنكره المحقق على الشارح، معتقدًا تخطئته ورد عن الفصحاء من أصحاب اللغة، الناطقين بها، بل إنه وارد عن أفصح العرب؛ فقد أخرج الحاكم في مستدركه بسنده أن رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-قال: «لَا يَجْتَمِعُ مَلَأٌ فَيَدْعُو بَعْضُهُمْ، وَيُؤَمِّنُ الْبَعْضُ، إِلَّا أَجَابَهُمُ اللَّهُ» [١١]، كما أخرج عن مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ

(١) في اللمع ص٨٧.

(٢) شرح المقدمة٤٢٨/٢.

(٣) في المفصل في صنعة الإعراب ص١٥٧.

(٤) شرح المفصل٢٥٨/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل له٢٦٢/١.

(٦) ينظر: البديع في علم العربية ص٣٤٨، وتوجيه اللمع ص٢٧٤، وتعليق الفرائد٢٤٠/٤.

(٧) ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجروميَّة ص٤٨٤.

(٨) ينظر مادة (ب ع ض) في: تهذيب اللغة٣١١/١، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير ٥٣/١.

(٩) ينظر: تهذيب اللغة (ب ع ض)٣١٠/١.

(١٠) ينظر المصباح المنير(ك س ف)٥٣٣/٢.

(١١) المستدرك على الصحيحين٣٩٠/٣.

حَزْمٍ، «أَنَّهُ قَعَدَ فِي مَجْلِسٍ فِيهِ أَبُو هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُهُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُنْكِرُهُ بَعْضُهُمْ، وَيَعْرِفُهُ الْبَعْضُ...» (١). ونقل الجاحظ عن بعض حكماء العرب قوله: «قتل البعض إحياء للجميع»(٢)، وفي الأثر عن أعرابية: "أَمَّا النِّصْفُ فَلَا أَجود بهَا، وَلَكِنْ إِنْ أَرَدْتُمُ الْكُلَّ فَشَأْنُكُمْ بِهَا، قَالُوا وَلم تَمْنَعِينَ النِّصْفَ وَتَجُودِينَ بِالْكُلِّ؟ قَالَتْ: لِأَنَّ إِعْطَاءَ الشّطْر نقيصة وَإِعْطَاء الْكل فَضِيلَة..." (٣).

وكذلك ورد استعمال (كل وبعض) مقترنين بـ(أل) في بعض الشواهد الشعريَّة، من ذلك البيت الذي نقله الثعالبي، ولم ينسبه لقائل :

وَعيْنُ البعضِ تُبْرِزُ كُلَّ عيبٍ ❊ وعَيْنُ الحُبِّ لا تَجِدُ العُيُوبَا(٤)

ومنه البيت المشهور لأبي فراس الحمداني:

إِذْ صَحَّ مِنْكَ الودُّ فَالكلُّ هَيِّنٌ ❊ وَكُلُّ الَّذِي فَوْقَ التُّرَابِ تُرَابُ(٥)

ونظم ابن الحاجب في باب الصفة المشبهة:

وَجَاء فِي الْكل لِمَعْنى الْعَطشِ ❊ والجوع فعلان لضد قد غشي(٦)

وغير ذلك كثير لا يتسع له المقام، وفيما ذكر الكفاية.

ثالثًا– كما أنَّ هذا الاستعمال درج عليه أكثر علماء النحو وعامة أهل العلم من كل فنٍّ، من هؤلاء: ابن المقفع(٧)، وابن دريد(٨)، وابن سيده(٩)، وقال سيبويه شيخ النحويين: (تقول سيبويه معلقا على قولهم: "ذهبتْ بعض أصابعه": "وإنما أنث البعضَ؛ لأنّه أضافه إلى مؤنّثٍ هو منه..." (١٠)، وقال

(١) السابق٣/٥٨٥.

(٢) البيان والتبيين٢/٢١٦.

(٣) ينظر: المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها لأبي بكر الخرائطي ص١٣٦.

(٤) من (الوافر)، ذكره الثعالبي في كتابه (الشكوى والعتاب) ص٨٠.

(٥) من (الطويل)، في الدر الفريد وبيت القصيد٤/٢٥٨.

(٦) البيت في الشافية في علم التصريف، والوافية نظم الشافية٢/٢٦.

(٧) ينظر: كليلة ودمنة ص٢٧٠.

(٨) ينظر: جمهرة اللغة (ر ض ع)٢/٧٢٧.

(٩) ينظر: العدد في اللغة ص٢٤.

(١٠) الكتاب١/٥١.

المبرد في دلالة (مِن) على التبعيض: "فَإِن قلت أخذت من مَاله وأكلت من طَعَامه أَو لبست من ثِيَابه- دلّت من على الْبَعْض." [1]، وغير ذلك كثير.

وأخيرا فإنَّ ما عليه الاستعمال القرآني في اللفظين إنَّما هو التجرد من (أل)، من ذلك قوله-سبحانه-:{وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ}[2]، {وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ}[3]، {يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا}[4] ، ، {وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ}[5]، {وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ}[6]. وهذا مما يدُلُّك على أنَّ أنَّ التجرد فيهما هو الأفصح استعمالًا. لكن هذا لا يعني بالضرورة أن الاقتران استعمال خاطئ؛ فالقرآن الكريم اختار من استعمالات العرب أفصحها، ولم يجمع استعمالات كل العرب.

بناء على ما سبق يكون استعمال (بعض) و (كل) مقترنتين بـ(أل) فصيح، وتجردهما منها أفصح، ولا يُخطَّأ أحدهما، ولا وجه لتخطئة الشيخ محمد محي الدين لبهاء الدين ابن عقيل .

المبحث الثالث- أسباب مآخذ المحقق على الشارح، وأهم سماتها:

يتضح للناظر في (منحة الجليل) تقدير المحقق وإجلاله لشارح الألفية ابن عقيل، فهو يشير إليه دائما بعبارات الثناء والتبجيل، وهذا دأب العلماء وخلق الأنقياء، من ذلك قولُه في مقدمة الحاشية -مثنيًا عليه وعلى شرحه-: "ولصاحب هذا الشرح من الشهرة في الفن والبراعة فيه، ومن البركة والإخلاص ما دفع علماء العربية إلى قراءة كتابه والاكتفاء به عن أكثر شروح الخلاصة"[7]، كما أنَّه كثيرا ما يشير إليه بقوله: "الشارح العلَّامة"[8]. العلَّامة"[8]. ويمكن حصر مآخذ المحقق على الشارح في عدَّة أمور، أهمُّها: أهمُّها:

(١) المقتضب ١٧٣/٤.
(٢) من الآية (١٤٥) من سورة البقرة.
(٣) من الآية (٢١) من سورة النساء.
(٤) من الآية (١١٢) من سورة الأنعام.
(٥) من الآية (٩٩) من سورة الأنبياء.
(٦) من الآية (٤٠) من سورة يس.
(٧) مقدمة المحقق ٨/١.
(٨) ينظر: منحة الجليل ٢٢٢/١، ٢٥١/١، ٢٤٣/٢، ٢٦٢/٢.

أولًا- فهم الشارح كلام الناظم وتوجيهه على غير مراده؛ وهو ما يجعل المحقق يرى فيه مأخذا على الشارح، فيرد عليه منتصرا لصاحب الألفيَّة، ومن ذلك:

*ما ذكره ابن عقيل من أنَّ إثبات تاء التأنيث واجب إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ(إلا)، نحو: "ما قام إلا هند"، فقد اعترض على ابن مالك استعماله لفظ "فُضِّلا" في قوله:

والحذف مع فصل بـ(إلَّا) فُضِّلا ❊ كـ"ما زكا إلا فتاةُ ابن العلا"[(١)]

حيث يشعر بأنَّ الإثبات-أيضًا- جائز، وهو ما وصفه المحقق بأنَّه تجنٍّ من الشارح على الناظم، وإلزام له بمذهب معين قد لا يكون ذهب إليه، وذلك بأن هذه المسألة خلافية بين علماء النحو، فمنهم من ذهب إلى أنَّ لحاق تاء التأنيث وعدم إلحاقها جائزان إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث بـ(إلا)، ومع جواز الأمرين حذف التاء أفضل، وهذا هو الذي يصح أن يحمل عليه كلام الناظم؛ لأنَّه صريح الدلالة عليه[(٢)].

ومنه كذلك اعترض ابن عقيل على ابن مالك في قوله في عامل النصب في الظرف:

فانصبه بالواقع فيه مُظْهَرا ❊ كان وإلا فانْوِهِ مقدَّرا [(٣)]

حيث استظهر من قوله: "بالواقع فيه"- أنه لا ينصبه إلا الواقع فيه فقط، وهو المصدر، وليس كذلك بل ينصبه هو وغيره كالفعل والوصف، فانتصر المحقق للناظم بأنَّ المصدر يدل على الحدث بدلالة المطابقة، والفعل والصفة يدلان على الحدث بدلالة التضمن؛ لأن كلًّا منهما يدل على الحدث وزيادة، وكلام الناظم يصح أن يحمل على ما يدل بالمطابقة أو بالتضمن، فيكون شاملا للمصدر والفعل والوصف، وعلى هذا لا يرد اعتراض الشارح أصلا[(٤)].

ثانيًا-عدم تثبُّت الشارح في النقل عن العلماء: من ذلك ما ذكره ابن عقيل في (خلا) من أنَّ سيبويه لم يحفظ الجر بها، قال: "ولم يحفظ سيبويه

(١) الألفية ص٢٥.
(٢) ينظر: منحة الجليل٢/٩١.
(٣) الألفية ص٣٠.
(٤) ينظر: منحة الجليل٢/١٩٣.

الجر بها، وإنما حكاه الأخفش" [١]، وهو ما أخذه عليه المحقق، مؤكدًا أنَّ هذا النقل غير صحيح، وأنَّ سيبويه قد نقله في كتابه صريحا [٢]، يقصد بذلك قول سيبويه: " وأما (حاشا) فليس باسم، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده كما تجر (حتَّى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء. وبعضُ العرب يقول: "ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله"، فيجعل خلا بمنزلة حاشا." [٣]

ثالثًا- تعميم الحكم أحيانا: ومن ذلك: إطلاق الشارح اختيار إتباع المستثنى منه إذا كان الكلام تاما منفيا، نحو: "ما قام أحدٌ إلَّا زيدٌ"، فانتقده المحقق بأنَّ هذا الاطلاق ليس بسديد، بل قد يختار النصب على الاستثناء، وذكر لذلك ثلاثة مواضع، ووجهها، وهي:

الأول- أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه، نحو: ما زارني إلَّا زيدًا أحدٌ"، وهنا يترجح النصب على البدلية؛ لئلا يلزم تقدم التابع على المتبوع، أو تغير الحال، فيصير التابع متبوعا، والمتبوع تابعا، والثاني- أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفاصل طويل، نحو: "لم يزرني أحدٌ أثناء مرضي مع انقضاء زمن طويل إلَّا زيدا"، واختيار النصب على الاستثناء في هذا الموضع؛ لأنَّ الاتباع إنما يختار للتشاكل بين التابع والمتبوع، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما، والثالث- أن يكون الكلام جوابا لمن أتى بكلام آخر يجب فيه نصب المستثنى، وذلك كأن يقول لك قائل: نجح التلاميذ إلا عليا، فتقول له: "ما نجحوا إلا عليا"؛ ليتم التشاكل بين الكلام الاول وما يراد الجواب به عنه[٤].

* ومنه إطلاق الشارح القول في أنه يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان هذا العامل فعلا متصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف، فاعترضه المحقق بأنَّ هذا الاطلاق ليس بسديد، بل قد يعرض أمر يوجب تأخير الحال على عاملها ولو كان فعلا متصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف، وذلك في أربعة مواضع، وهي-كما ذكرها المحقق-: أن يكون العامل مقترنا بـ(لام الابتداء)، نحو: "إني لأزورك مبتهجا"، والثاني- أن يقترن العامل

(١) شرح ابن عقيل٢/٢٣٤.
(٢) منحة الجليل٢/٢٣٤.
(٣) الكتاب٢/٣٤٩،٣٥٠.
(٤) ينظر: منحة الجليل٢/٢١٢.

بـ(لام القسم)، نحو: "لأصومنَّ معتكفا"، والثالث- أن يكون العامل صلة لحرف مصدري، نحو: "إنَّ عليك أن تنصح مخلصا"، والرابع- أن يكون العامل صلة لـ(أل) الموصولة، نحو: "أنت المصلى فذا"(١).

رابعًا- غموض وقصور عبارة الشارح أحيانا، بما قد يؤدي إلى لبس أو خلل في المعنى، من ذلك: في باب الاشتغال، مذهب جمهور البصريين وجوب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل كأدوات الشرط، وامتناع الرفع على أنه مبتدأ إذ لا يقع الاسم بعد هذه الأدوات، وما ورد هذا ظاهره تأولوه على تقدير فعل مطاوع له، وذكر ابن عقيل أنَّ بعضهم أجاز وقوع الاسم بعدها، فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء، واستشهد بقول الشَّاعر:

لا تجزعي إنْ منفسٌ أهلكتُهُ ❊ وإذا هلكتُ فعندَ ذلكِ فاجْزَعِي (٢)

ثم ذكر بعدها مباشرة أن تقديره: "إن هلك منفس" (٣).

وعبارته هذه ملبسة، ولهذا أخذه عليه المحقق، بأنه لا يتناسب مع الكلام السابق؛ إذ إنَّ الكوفيين هم الذين يجيزون وقوع الاسم بعدها، أما البصريون فهو عندهم ممتنع، وقد تأولوا هذا البيت على تقدير فعل رافع له، لذا ناسب التقدير المذكور مذهب البصريين، وعليه قال المحقق: "ولا يتفق ذكرُه هنا بهذا الشكل مع ما ذكره الشارح قبل إنشاد البيت، ولو أنه قال: " وتقديره عند البصريين إن هلك منفس" لاستقام الكلام" (٤).

---

(١) السَّابق٢/٢٧٠.

(٢) من (الكامل)، للنمر بن تولب كما في الكتاب١/١٣٤، ونسبه الهروي في إسفار الفصيح٢/٨٦٧ للمتلمس وهو سهو منه، والبيت من شواهد: المقتضب٢/٧٦، والرد على النحاة لابن مضاء ص١٠٦، والبديع في علم العربية١/١٤٩، والرواية فيه بالنصب على إضمار الموافق، وقد أشار محمد محي الدين في تحقيقه إلى الروايتين وخرجهما.

الشاهد فيه: قوله "إن منفس" حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط التي هي "إن" والاكثر أن يلي هذه الاداة الفعل.

(٣) شرح ابن عقيل٢/١٣٤.

(٤) منحة الجليل٢/١٣٤.

* في باب التنازع، ذكر ابن عقيل أنه لا يجوز ترك الإضمار في نحو: "يحسن ويسيء ابناك"؛ لأنَّ ترك الإضمار يؤدي إلى حذف الفاعل، والفاعل ملتزم الذكر، فاعترض عليه المحقق بأنَّ هذا كلام قاصر، ولابد من تقدير ليصح، فإنَّ ترك الاضمار لا يؤدي إلى حذف الفاعل فقط، لجواز أن يظهر مع كل عامل معموله، والكلام التام أن يقال: "إن ترك الاضمار يلزم منه أحد أمرين، الأول- التكرار إذا أظهرت مع كل عامل معموله، والثاني- حذف الفاعل، وكلاهما محظور." (١)

خامسًا- يترك الشارح أحيانا أمورا مهمة، يتعيَّن عليه ذكرها، فهو يغفلها بالكليَّة أو يشير إلى بعضها ويترك بعضها، فيستدركها عليه المحقق من باب تتميم الفائدة، من ذلك:

* أشار الشارح إلى جواز تعدد الحال، لكنه لم يذكر من قريب أو بعيد تلك المواضع التي يتعدد فيها، فأخذ عليه المحقق أنَّه ترك بيانها، وهما موضعان يجب أن يتعدَّد فيهما، أحدهما: أن يقع بعد (إمَّا) نحو قول الله -تعالى-: {إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا}(٢)، والآخر: أن يقع بعد (لا النافية)، نحو: "رأيت بكرا لا مستبشرا ولا جذلان"(٣).

* في باب (لا النافية للجنس) ذكر الشارح تبعا للناظم حكم العطف على اسم (لا)، وحكم نعته، ولم يذكر واحد منهما حكم البدل منه، فذكره المحقق تتميما للفائدة، وحاصله أنَّ البدل إما أن يكون نكرة كاسم (لا)، وإما أن يكون معرفة، فإذا كان البدل نكرة جاز فيه الرفع والنصب، نحو: لا أحدَ رجلًا وامرأة فيها، وتقول: لا أحد رجل وامرأة فيها، وإن كان البدل معرفة لم يجز فيه إلا الرفع، فتقول: لا أحد زيد وعمرو فيها(٤).

سادسًا- الخلاف في الاستشهاد، من ذلك: مما استشهد به ابن عقيل على التوكيد اللفظي، قولُ الله-ﷻ-: {كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا}(٥)، فذكر المحقق أنَّ الاستدلال بهذه الآية على التوكيد اللفظي لا يستقيم؛ فإنَّ

(١) السابق ٢/١٦١.
(٢) من الآية (٣) من سورة الإنسان.
(٣) منحة الجليل ٢/٢٧٤.
(٤) السابق ٢/٢٠.
(٥) الآية (٢١) من سورة الفجر.

مِنهم مَن منع أن تكون هذه الآية الكريمة من باب التوكيد اللفظي؛ لمَّا كان التوكيد اللفظي مشروطًا بأن يدل اللفظ الثَّاني على نفس ما يدل عليه اللفظ الأول، والأمر في هذه الآية الكريمة ليس كذلك؛ فإنَّ الدك الثاني غير الدك الأول، إذ المعنى: دكًا حاصلًا بعد دكٍّ، وذكر المحقق أنَّه على هذا المعنى يعرب اللفظان معًا حالًا، ويؤول بنحو: "مكررًا دكّها"، نظير قولهم: "جاء القوم رجلًا رجلًا"، و"علَّمته الحساب بابا بابا"(١).

* استشهد ابن عقيل على ردِّ مذهب ابن معط الذي يمنع تقديم خبر (دام) على اسمها–مخالفا بذلك مذهب جمهور النحويِّين– بقول الشاعر:

لا طِيبَ للعيش ما دامتْ منغَّصَةً ❊ لذّاتُهُ بادِّكارِ الموتِ والهَرَمِ(٢)

إلَّا أنَّ المحقق ضعَّف استشهاد ابن عقيل وأكثر النحويين بهذا البيت، لما اعتراه من خلل، من جهة أنَّه ترتب عليه الفصل بين "منغصة" ومتعلقه وهو قوله: "بادكار" بأجنبي عنهما وهو: " لذاته"، ثمَّ ذكر بيتا آخر من الشعر أنسب للاستشهاد من البيت السابق(٣).

– أهم سمات المأخذ عند الشيخ محمد محي الدين: اعتدال العبارة: فقد جاءت عبارة الشيخ في مآخذه على ابن عقيل معتدلة في الغالب، لا تجريح فيها ولا تجاوز، مما تظهر احترامه لآراء الآخرين وفكرهم، وتقبله الخلاف مع الآخر. فمن ألفاظه المعتدلة قوله: "ومن هنا تعلم أنَّ قول الشارح –فيما بعد–: "والأول في هذه الآية أولى"– ليس دقيقا، والصواب أن يقول: "والأول في هذه الآية واجب لا يجوز غيره" (٤)، وقوله: "هذا توجيه كلام الشارح العلامة كغيره من النحاة، ... وفيه خلل" (٥)، ثمَّ يوضح وجه الخلل –كما بدا له– بالأدلة والبراهين، وقوله في موضعٍ آخر: "هكذا أوله الشارح، وليس تأويله بصحيح"(٦).

---

(١) ينظر: منحة الجليل٣/٢١٥،٢١٤.

(٢) من (البسيط)، مجهول في مصادره، ولم أقف على قائله، ورد في: المقاصد النحوية٢/٥٨٩.

(٣) منحة الجليل١/٢٧٥ . وللمسألة مزيد تفصيل في الجانب التطبيقي.

(٤) منحة الجليل١/١٩٨.

(٥) السابق١/٢٧٥.

(٦) السابق٢/٦.

* **الاعتماد على الحجَّة والدليل:** حتى تكون للمأخذ قيمته العلمية ويؤخذ في الاعتبار- لابد أن يقوى بالدليل، وإلا فما قيمة اعتراض أو مأخذ خلا من دليل يدعمه ويقويه، ولهذا حرص المحقق أن تكون له أدلته التي تدعم مآخذه على الشارح، وكان أدلته النقلية، متمثلة في آيات الذكر الحكيم، والحديث الشريف، وأقوال العرب المحتج بها -شعرا ونثرا-، أو عقلية تشمل القياس النحوي، أو الإجماع، وهذا ما سوف توضحه الدراسة التطبيقية لبعض هذه المآخذ.

* **موافقة الإعراب للمعنى:** ويتضح هذا المبدأ عند الشيخ من خلال مأخذه على ابن عقيل عندما استشهد على التوكيد اللفظي بقول الله-ﷻ-: {كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا}(١)، حيث عوَّل في مأخذه على استشهاد الشارح بهذه الآية على التوكيد اللفظي على أنَّ المعنى يأباه، لما كان معنى الآية الكريمة: "دكًا حاصلًا بعد دكٍّ"، وهذا تأويل جمهور المفسرين، وبناء على هذا المعنى يكون إعراب (دكا دكا) حالا، ومعرفة المعنى أمر مهم ينبغي أن يعتبر عند الإعراب ترجيحًا وتضعيفا، أو قبولا وردًا؛ فمن المعروف أنَّ الإعراب فرع المعنى(٢).

* **لا يحمل على القليل النادر متى أمكن الحمل على الكثير الغالب،** ومن ذلك:

ما جوزه الشارح في رواية رفع (ثدياه) في قول الشاعر:

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ * كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ (٣)

حيث ذكر تقديرا آخر محتملا فيه، وهو: أن يكون (ثدياه) اسم (كأنْ)، وجاء بالألف على لغة من يجعل المثنى بالألف في الأحوال كلها(٤)،

(١) الآية (٢١) من سورة الفجر.

(٢) ينظر: منحة الجليل٣/٢١٥،٢١٤.

(٣) من (الهزج)، في الكتاب٢/١٣٥، ولم يعزه إلى قائل، وهو من شواهد: الأصول في النحو١/٢٤٦، وأمالي ابن الشجري١/٣٦٢، وشرح ديوان المتنبي للعكبري١/٣١٠، وشرح التسهيل لابن مالك٢/٤٥.

كلها[١]، في حين تأوله الجمهور على وجهٍ واحدٍ، وهو أنَّ اسمها ضمير الشأن محذوفا، والجملة الاسميَّة في محل رفع خبرها[٢].

هذا، وقد أخذ عليه المحقق بأنَّ ما أجازه الشارح مما لا داعي لذكره، وكان أولى به الاكتفاء بالوجه الذي خرَّجه عليه الجمهور، وعلَّله بقوله: "إنَّه يتعيّن على المعربين ألَّا يحملوا الكلام على وجهٍ ضعيفٍ متى أمكن حمله على وجهٍ صحيحٍ راجح" [٣]. وهذا منهج المحقق في أكثر مآخذه على النحويين، فقد قال في موضعٍ آخر –مضعفا مذهبًا ليونسَ–: " الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائغ لا ضرورة معه" [٤].

*** التعويل في الترجيح على قوة الحجة لا شهرة صاحب المذهب:**

من مبادئ المحقق –رحمه الله– أن الحق لا يعرف بأهله، وإنما الأشخاص هم الذين يعرفون بانتِّباعهم للحق، ويتضح هذا جليا في مأخذه الذي سبقت دراسته بعنوان: (الضمير الثاني بعد (كان)، بين الاتصال والانفصال)[٥]؛ حيث انتقد ما ذهب إليه قائلًا: " جاء الشارح بهذا البيت وهو يزعم أن مذهب سيبويه أرجح مما ذهب إليه الناظم، وكأنَّه أراد أن يعرف الحق بأنْ يكون منسوبا إلى عالم جليل كسيبويه، وهي فكرة لا يجوز للعلماء أن يتمسكوا بها" [٦].

(١) ينظر: شرح ابن عقيل١/٣٩١.
(٢) ينظر: الكتاب٢/١٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش٤/٥٦٧.
(٣) ينظر: منحة الجليل١/٣٩٢.
(٤) السابق٢/١٣.
(٥) منحة الجليل١/١٠٥.
(٦) تنظر المسألة من البحث ص (٤٨).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبكرمه وجوده تغفر الزلات، والصلاة والسلام على مسك الختام وبدر التمام، سيدنا محمد وعلى آله وصحابته الطيبين الأطهار الكرام. وبعد،،، فإني أسطر في نهاية البحث أبرز ما توصلت إليه من نتائج، وهي على النحو الآتي:

أولًا- استخلص البحث من خلال دراسة مآخذ المحقق على الشارح تعريفًا اصطلاحيا للمأخذ، وهو: "انتقاد أمور تتعلق بالقاعدة النحوية من حكم أو استشهاد أو غموض في العبارة أو خطأ في النقل أو غير ذلك، مدْعما بالحجة والدليل في أسلوب معتدل لا تجاوز فيه ولا تجريح". وتعد المآخذ واحدة من صور النقد والخلاف النحوي، وتتفق معها في هذا المعنى بعض المصطلحات الأخرى: كالاعتراضات والتعقيبات والاستدراكات، وإنْ كان بينها فروق دقيقة، وربما يوضع أحدها موضع الآخر، ويعد النقد النحوي بمختلف صوره نموذجا ثريًا في إثراء البحث، وتنمية الملكة اللغوية لدى الباحثين.

ثانيا- أظهرت الدراسة التطبيقيَّة لبعض مآخذ المحقق على الشارح أنَّ هناك بعض القواعد النحويَّة أقرَّها الجمهور، لكنها تحتاج إلى إعادة نظر؛ لما كانت الشواهد السماعية الحجية تنافي ما أقروه، مثل: خروج(سوى) عن الظرفية، فقد أنكرته القاعدة النحوية والسماع يعضد جوازه، ولا شكَّ أنَّ السماع هو الحجَّة.

ثالثًا-استنتج البحث أهم سمات المأخذ عند المحقق، وقد تمثلت في: اعتدال عبارته، واعتماده على الحجة والدليل، وأهمية التوافق بين الإعراب والمعنى، والتعويل في الترجيح بين المذاهب النحوية على قوة الحجة لا شهرة صاحب المذهب، وعدم جواز الحمل على القليل النادر ما أمكن الحمل على الكثير الغالب.

رابعًا- أحصى البحث خمسة عشر مأخذا أصاب فيها المحقق، وستة مآخذ جانبه فيها الصواب. تميز الشيخ المحقق -رحمه الله- في مآخذه بالحياد والأمانة العلمية، فكان باعثه على نقد الشارح تتميم الفائدة وإظهار الحقيقة العلمية، دون تكلف أو تحامل، فأصاب في أكثر مآخذه على الشارح، وجانبه الصواب في قليل منها، وللمجتهد إذا أخطأ أجر وإذا أصاب أجران.

ثبت بأهم المصادر والمراجع

أولًا- القرآن الكريم وكتب السنة النبويَّة.

ثانيًا- المصادر والمراجع الأخرى:

١. أدب الكاتب، ابن قتيبة الدينوري، تح/ محمد الدالي، ط: مؤسسة الرسالة.
٢. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ابن قيم الجوزية، تح/ د. محمد بن عوض السهلي، ط: أضواء السلف – الرياض،١٩٥٤م.
٣. أرشيف ملتقى أهل الحديث، الجزء الثالث، ترجمة الشيخ العلامة/ محمد محي الدين عبد الحميد.
٤. أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات الأنباري، ط: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٥. إسفار الفصيح، الهروي، تح/ أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، ط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٠هـ.
٦. إصلاح المنطق، ابن السكيت، تح/ محمد مرعب، ط: دار إحياء التراث العربي،١٤٢٣ هـ،٢٠٠٢ م.
٧. اعتراضات الرضي على سيبويه في شرح الكافية، رسالة ماجستير للباحث/ محمد بن عبد الله بن صويلح المالكي، ١٤٢٥هـ.
٨. إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس، تح/ عبد المنعم خليل، ط: دار الكتب العلمية، بيروت،١٤٢١هـ.
٩. إعراب لامية الشنفري، العكبري، تح/ محمد أديب عبد الواحد جمران، ط: المكتب الإسلامي – بيروت، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
١٠. الأعلام، الزركلي الدمشقي، ط: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢ م.
١١. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ابن السِّيد البَطَلْيَوسي، تح/ أ. مصطفى السقا، ط: مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٦م.
١٢. ألفية ابن مالك، ط: دار التعاون
١٣. أمالي ابن الشجري، تح/ د. محمود محمد الطناحي، ط: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ – ١٩٩١م.
١٤. الأمثال، زيد بن عبد الله بن مسعود بن رفاعة، ط: دار سعد الدين، دمشق، ١٤٢٣ هـ.

١٥. الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس، ابن ولاد، تح/ د. زهير عبد المحسن سلطان، ط: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م.
١٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، ط. المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
١٧. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ، تح/ د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض)، ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م.
١٨. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي ، تح/ صدقي محمد جميل، ط: دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠ هـ.
١٩. البديع في علم العربية، ابن الأثير، تح/ د. فتحي أحمد علي الدين، ط: جامعة أم القرى،١٤٢٠ هـ.
٢٠. التبيين عن مذاهب النحويين، أبو البقاء العكبري، تح/ د. عبد الرحمن العثيمين، ط: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م.
٢١. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، تح/ د. عباس مصطفى الصالحي، ط: دار الكتاب العربي، ١٩٨٦ م.
٢٢. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح/ د. حسن هنداوي، ط: دار القلم، وكنوز إشبيليا، الطبعة الأولى.
٢٣. التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهري، ط: دار الكتب العلمية –بيروت، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٢٤. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الدماميني، تح/ د. محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط: ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.
٢٥. التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسيّ، تح/ د. عوض القوزي، ط: ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
٢٦. تفسير أبي السعود، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٢٧. التقفية في اللغة، أبو بشر، اليمان البَندنيجي، تح/ د. خليل إبراهيم العطية، ط: الجمهورية العراقية – وزارة الأوقاف، ١٩٧٦ م.
٢٨. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، تح/ أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، ط: دار السلام، مصر، ١٤٢٨ هـ.
٢٩. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تح/ محمد عوض مرعب، ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت،٢٠٠١م.
٣٠. توجيه اللمع، ابن الخباز، تح/أ. د. فايز زكي محمد دياب، ط: دار السلام، مصر، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٣١. التوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرؤوف المناوي، ط/ عالم الكتب، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٣٢. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ط: المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
٣٣. جريدة البصائر، العدد ٢٠٨، ط: دار الهدى، الجزائر، ٢٠١٠م.
٣٤. جمهرة أشعار العرب، أبو زيد، تح/ البجادي، ط: نهضة مصر .
٣٥. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، تح/ رمزي منير بعلبكي، ط/ دار العلم للملايين - بيروت، ١٩٨٧م.
٣٦. الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تح/ د فخر الدين قباوة - أ. محمد نديم فاضل، ط: دار الكتب العلمية، ط: ١٩٩٢م.
٣٧. حاشية السندي على سنن النسائي، جلال الدين السيوطي، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ١٤٠٦ - ١٩٨٦م.
٣٨. حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، ط: دار صادر - بيروت.
٣٩. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ط. دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ -١٩٩٧م.
٤٠. الحدود في علم النحو، الأُبَّذيّ، تح/ نجاة حسن عبد الله نولي، ط: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
٤١. حروف المعاني والصفات، للزجاجي، تح/ علي توفيق الحمد، ط: مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٩٨٤م.
٤٢. حلية الأولياء، أبو نعيم، ط: السعادة، ١٩٧٤م.
٤٣. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تح/ عبد السلام هارون، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة،١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٤٤. الدر الفريد وبيت القصيد، المستعصمي، تح/ د. كامل سلمان الجبوري، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٥ م.
٤٥. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، بالسمين الحلبي، تح/ د. أحمد محمد الخراط، ط: دار القلم، دمشق.
٤٦. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، تح/ محمد عبد المعيد ضان، ط/ مجلس دائرة المعارف العثمانية - اباد/ الهند، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
٤٧. الدعاء، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي، تح/ مصطفى عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية -١٤١٣هـ.

٤٨. ديوان امرِئ القيس، تح/ عبد الرحمن المصطاوي، ط: دار المعرفة – بيروت، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.
٤٩. ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، تح/ رجب عثمان محمد، ط: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٥٠. الرّد عَلى النّحاة، ابن مَضَاء القرطبي، تح/ د. محمد إبراهيم البنا، ط: دار الاعتصام، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
٥١. الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر الأنباري، تح/ د. حاتم صالح الضامن، ط: مؤسسة الرسالة –١٩٩٢م.
٥٢. الزهد، أبو داود السجستاني، تح/ أبي تميم ياسر بن ابراهيم بن محمد، ط: دار المشكاة، حلوان، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
٥٣. سر صناعة الإعراب، ابن جني، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
٥٤. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح/ محمد باسل عيون السود، ط: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م.
٥٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: دار التراث – القاهرة، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
٥٦. شرح أبيات سيبويه، للسيرافي، تح/ د. محمد علي الريح هاشم، الناشر: دار الفكر، القاهرة، ط: ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
٥٧. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
٥٨. شرح ألفية ابن مالك، لابن الوردي، تح/ د. عبد الله بن علي الشلال، ط: مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
٥٩. شرح ألفية ابن معط، تح/ د. علي موسى الشوملي، الناشر: مكتبة الخريجي بالرياض.
٦٠. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تح/ عبد المنعم أحمد هريدي، ط: جامعة أم القرى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
٦١. شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، تح/ د. إميل بديع يعقوب، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٦٢. شرح المكودي على الألفية، المكودي، تح/ د. عبد الحميد هنداوي، ط: المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٥م.

٦٣. شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، تح/ د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط: هجر، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٦٤. شرح درة الغواص في أوهام الخواص، للخفاجي، تح/ عبد الحفيظ فرغلي، ط: دار الجيل، بيروت،١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٦٥. شرح ديوان المتنبي، للعكبري، تح/ مصطفى السقا وآخرين، ط: دار المعرفة – بيروت.
٦٦. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تح/ عبد الغني الدقر، ط: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
٦٧. شرح شذور الذهب، للجَوجَري، تح/ نواف بن جزاء الحارثي، ط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.
٦٨. شرح طيبة النشر في القراءات العشر، النُّوَيْري، تح/ د. مجدي محمد سرور سعد باسلوم، ط: دار الكتب العلمية– بيروت، ٢٠٠٣م.
٦٩. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، تح/ محمد محيى الدين، ط: القاهرة، ١٣٨٣هـ.
٧٠. شرح كتاب سيبويه، للرماني، أطروحة دكتوراه لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة: الإمام محمد بن سعود– الرياض، ١٩٩٨ م.
٧١. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تح/ أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٨ م.
٧٢. شرح نقائض جرير والفرزدق، أبو عبيدة، تح/ محمد إبراهيم حور، ط: المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات، ١٩٩٨م.
٧٣. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان الحميرى، تح/د حسين بن عبد الله العمري وآخرين، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، ط: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٧٤. الصاحبي، أحمد بن فارس، ط/ محمد علي بيضون، ١٩٩٧م.
٧٥. صحيح البخاري، تح/ محمد زهير بن ناصر الناصر، ط: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.
٧٦. ضرائر الشِّعْر، ابن عصفور، تح/ السيد إبراهيم محمد، ط: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٠ م.
٧٧. طبقات الشافعية، تقي الدين ابن قاضي شهبة، تح/ د. الحافظ عبد العليم خان، ط/ عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٧ هـ.

٧٨. عيون الأخبار، ابن قتيبة الدينوري، ط: دار الكتب العلمية –بيروت، ١٤١٨ هـ.
٧٩. غرائب التفسير وعجائب التأويل، الكرماني، ط: دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت.
٨٠. فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومي، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، ط: مكتبة الأسدي، مكة، ٢٠١٠ م.
٨١. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، ط: دار الكتاب العربي – بيروت، – ١٤٠٧ هـ.
٨٢. الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء صاحب حماة، تح/ د. رياض الخوام، ط: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠ م.
٨٣. الكنز في القراءات العشر، أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ، تح/ د. خالد المشهداني، ط: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.
٨٤. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تح/ د. عبد الإله النبهان، ط: دار الفكر – دمشق، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٨٥. لسان العرب، محمد بن مكرم، ابن منظور الأنصاري، ١٤١٤ هـ.
٨٦. اللمع في العربية، ابن جني الموصلي، تح/ فائز فارس، ط: دار الكتب الثقافية – الكويت.
٨٧. المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، تح/ عبد الفتاح أبو غدة، ط مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٦– ١٩٨٦م.
٨٨. مجلة الأستاذ ص٣٤، ط: دار كتبخانة، مصر، ١٩٨٥م.
٨٩. مجلة التوحيد الصادرة عن جماعة أنصار السنة المحمدية بمصر عدد ذي القعدة ١٤٢٩هـ .
٩٠. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، تح/عبد السلام عبد الشافي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٢هـ.
٩١. المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده المرسي، تح/ عبد الحميد هنداوي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
٩٢. المذكر والمؤنث، أبو بكر، الأنباري، تح/ عضيمة، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، ط: لجنة إحياء التراث، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١م.
٩٣. المرتجل (في شرح الجمل)، ابن الخشاب، تح/ علي حيدر، ط: دمشق، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م.

٩٤. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، الهروي القاري، ط: دار الفكر، بيروت، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
٩٥. المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تح/ د. محمد كامل بركات، ط: جامعة أم القرى، ١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ.
٩٦. المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ، تح/ د. حسن هنداوي، ط: دار القلم، دمشق، ط: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
٩٧. المستقصى في أمثال العرب، الزمخشري، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ١٩٨٧م.
٩٨. معانى القرآن، الأخفش الأوسط، تح/ د. هدى محمود قراعة، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م.
٩٩. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تح/عبد الجليل عبده شلبي، ط: عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
١٠٠. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط/ دار الدعوة.
١٠١. مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تح/ د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، ١٩٨٥م.
١٠٢. المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تح/ د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، ١٩٩٣م.
١٠٣. المفضليات، المفضل الضبي، تح/ أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، الناشر: دار المعارف – القاهرة، ط: السادسة.
١٠٤. المقاصد الشافية، الشاطبي، تح/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، ط: معهد البحوث العلمية، أم القرى، ٢٠٠٧ م.
١٠٥. المقاصد النحوية، العيني، تح/ أ. د. علي محمد فاخر، وآخرين ط: دار السلام القاهرة، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.
١٠٦. المقتضب، المبرد، تح/ عظيمة، ط: عالم الكتب – بيروت.
١٠٧. المُنَجَّد في اللغة، «كراع النمل»، تح/ د. أحمد مختار عمر، د. ضاحي عبد الباقي، ط: عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨ م.
١٠٨. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف/ محمد محي الدين عبد الحميد، ط، دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م.
١٠٩. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٣٩٢هـ.

References :

awlan- alquran alkarim wakutub alsunat alnbwya.

thanyan- almasadir walmarajie al'ukhraa:

1. 'adab alkatibi, aibn qataybat aldiynuri, taha/ muhamad aldaali, ta: muasasat alrisalati.
2. 'iirshad alsaalik 'iilaa hali 'alfiat abn malk, abn qiam aljawziati, taha/ du. muhamad bn eawad alsahli, ta: 'adwa' alsalaf - alriyadu,1954m.
3. 'arshif multaqaa 'ahl alhadithi, aljuz' althaalithi, tarjamat alshaykh alealaamatu/ muhamad muhi aldiyn eabd alhamid.
4. 'asrar alearabiat, eabd alrahman bin muhamad bin eubayd allah al'ansari, 'abu albarakat al'anbari, ta: al'uwlaa 1420hi- 1999m.
5. 'iisfar alfasihi, alharawi, taha/ 'ahmad bin saeid bin muhamad qashash, ta: eimadat albahth aleilmii bialjamieat al'iislamiati, almadinat almunawarati, 1420hi.
6. 'iislah almantiqa, abn alsakiit, taha/ muhamad mureib, ta: dar 'iihya' alturath alearbii,1423 ha,2002 mi.
7. aietiradat alradii ealaa sibwih fi sharh alkafiati, risalat majistir lilbahithi/ muhamad bin eabd allh bin sawilih almalki, 1425h.
8. 'iierab alqurani, 'abu jaefar alnnhhas, taha/ eabd almuneim khalil, ta: dar alkutub aleilmiati, bayrut,1421hi.
9. 'iierab lamiat alshanfri, aleakbiri, taha/ muhamad 'adib eabd alwahid jamran, ta: almaktab al'iislamii - bayrut, 1404h 1984m.
10. al'aelami, alzirikliu aldimashqi, tu: dar aleilm lilmalayini, 2002 mi.
11. alaiqtidab fi sharh 'adab alkitabi, aibn alssid albatalyawsy, taha/ 'a. mustafaa alsaqaa, ta: matbaeat dar alkutub almisriat bialqahirati, 1996 mu.
12. 'alfiat abn malk, ta: dar altaeawun
13. 'amali abn alshajari, tahi/ du. mahmud muhamad altanahi, ta: maktabat alkhanji, 1413h - 1991m.

14. al'amthali, zayd bin eabd allh bin maseud bn rafaeata, ta: dar saed aldiyn, dimashqa, 1423 hi.
15. aliantisar lisibwih ealaa almubardi, 'abu aleabaasi, aibn wiladi, taha/ du. zuhayr eabd almuhsin sultan, ta: muasasat alrisalati, 1996m.
16. al'iinsaf fi masayil alkhilaf bayn alnahwiiyna: albasariiyn walkufiiyn, 'abu albarkat al'anbari, ta. almaktabat aleasriati, 1424hi- 2003m.
17. al'iidah aleudadi, 'abu ealii alfarsy, tahi/ du. hasan shadhli farhud (kaliat aladab - jamieat alriyadi), 1389 hi - 1969 mi.
18. albahr almuhit fi altafsiri, 'abu hayaan al'andalusi , taha/ sidqi muhamad jamil, ta: dar alfikr - bayrut, 1420 hi.
19. albadie fi eilm alearabiati, abn al'athira, tahi/ du. fathi 'ahmad eali aldiyn, ta: jamieatan 'umi alquraa,1420 hi.
20. altabyin ean madhahib alnahwiiyna, 'abu albaqa' aleakbiri, taha/ du. eabd alrahman aleuthaymin, ta: dar algharb al'iislami, 1986m.
21. takhlis alshawahid watalkhis alfawayidi, abn hisham al'ansari, taha/ da. eabaas mustafaa alsaalihii, ta: dar alkitaab alearabii, 1986 mi.
22. altadhyil waltakmil fi sharh kitab altashili, 'abu hayaan al'andalsi, taha/ du. hasan handawi, ta: dar alqalama, wakunuz 'iishbilya, altabeat al'uwlaa.
23. altasrih bimadmun altawdihi, khalid al'azhari, ta: dar alkutub aleilmiat -birut, 1421hi- 2000m.
24. taeliq alfarayid ealaa tashil alfawayidi, aldamaamini, taha/ du. muhamad bin eabd alrahman almufadaa, ti: 1403 hi - 1983 mi.
25. altaeliqat ealaa kitab sibwyhi, 'abu ealii alfarsy, tahi/ di. eawad alqawzi, ta: 1410h - 1990m.
26. tafsir 'abi alsueudi, dar 'iihya' alturath alearabii - bayrut.
27. altaqfiat fi allughati, 'abu bashar, alyaman albandnyjy, taha/ du. khalil 'iibrahim aleatiat, ta: aljumhuriat aleiraqiat - wizarat al'awqafi, 1976 mu.

28. tamhid alqawaeid bisharh tashil alfawayidi, nazir aljayishi, taha/ 'a. da. eali muhamad fakhir wakhiribin, ta: dar alsalam, masr, 1428 hu.
29. tahdhib allughati, muhamad bin 'ahmad bin al'azharii alhuruii, taha/ muhamad eawad mureibi, ta/ dar 'iihya' alturath alearabii - bayrut,2001m.
30. tawjih allame, abn alkhabazi, taha/'a. da. fayiz zakiy muhamad diab, ti: dar alsalam, masr, 1428h - 2007m.
31. altawqif ealaa muhimaat altaearifi, eabd alrawuwf almanawi, ta/ ealim alkutub, 1410h-1990m.
32. jamie aldurus alearabiati, mustafaa alghalayinaa, ta: almaktabat aleasriati, bayrut, 1414 hi - 1993 mi.
33. jaridat albasayir, aleadad 208, ta: dar alhudaa, aljazayir, 2010m.
34. jamharat 'ashear alearibi, 'abu zida, taha/ albijadi, ta: nahdat misr .
35. jamharat allughati, 'abu bakr muhamad bin alhasan bin durayda, taha/ ramzi munir baelabaki, ta/ dar aleilm lilmalayin - bayrut, 1987m.
36. aljanaa aldaani fi huruf almaeani, almuradi, taha/ d fakhr aldiyn qabawatan - 'a. muhamad nadim fadili, ta: dar alkutub aleilmiati, tu: 1992m.
37. hashiat alsindi ealaa sunan alnisayiyi, jalal aldiyn alsuyuti, ta: maktab almatbueat al'iislamiat - halba, 1406 - 1986m.
38. hashit alshshihab ealaa tfsyr albaydawi, t: dar sadir - bayrut.
39. hashiat alsubaan ealaa sharh al'ashmunii, ta. dar alkutub aleilmiati, 1417h -1997mi.
40. alhudud fi eilm alnuhu, alaunbbadhyun, taha/ najat hasan eabd allah nuli, ta: aljamieat al'iislamiat bialmadinat almunawarati, 1421h/2001m.
41. huruf almaeani walsafati, lilzajaji, taha/ eali twfiq alhamdu, ta: muasasat alrisalat - bayrut, 1984m.
42. haliat al'awlia'i, 'abu naeim, ta: alsieadati, 1974mi.

43. khizanat al'adab walb libab lisan alearabi, eabd alqadir albaghdadii, tahi/ eabd alsalam harun, ta: maktabat alkhanji, alqahirat,1418h-1997m.
44. aldir alfarid wabayt alqasidi, almustaesimi, taha/ du. kamil salman aljaburi, ta: dar alkutub aleilmiati, bayrut, 2015 mi.
45. aldir almasuwn fi eulum alkitaab almaknuna, bialsamayn alhalbi, tahi/ du. 'ahmad muhamad alkharati, ta: dar alqalami, dimashqu.
46. aldarar alkaminat fi 'aeyan almiayat althaaminati, aibn hajar aleasqalani, taha/ muhamad eabd almueid dani, ta/ majlis dayirat almaearif aleuthmaniat - abad/ alhindi, 1392hi/ 1972m.
47. alduea', sulayman bin 'ahmad bin 'ayuwb bin mutayr allakhmay, taha/ mustafaa eabd alqadir eataa, ta: dar alkutub aleilmiat -1413h.
48. diwan amri alqaysi, tah/ eabd alrahman almistawi, ta: dar almaerifat - bayrut, 1425 hi - 2004m.
49. artishaf aldarba, 'abu hayaan al'andalsi, taha/ rajab euthman muhamadu, ta: maktabat alkhanji bialqahirati, 1418h - 1998m.
50. alrrd eala alnnhat, abn mada' alqurtabi, taha/ du. muhamad 'iibrahim albanaa, ta: dar aliaetisami, 1399 hi - 1979 mi.
51. alzaahir fi maeani kalimat alnaasi, 'abu bakr al'anbari, tahi/ du. hatim salih aldaamin, ta: muasasat alrisalat - 1992m.
52. alzuhdi, 'abu dawud alsajistani, taha/ 'abi tamim yasir bin abrahim bin muhamadi, ta: dar almashkati, hulwan, 1414 ha - 1993 mi.
53. sr sinaeat al'iierabi, abn jini, alnaashir: dar alkutub aleilmiat bayrut-lubnan, 1421hi- 2000m.
54. sharah abn alnaazim ealaa 'alfiat abn malki, taha/ muhamad basil euyun alsuwdi, ta: dar alkutub aleilmiati, 1420hi - 2000 mi.

55. sharah abn eaqil ealaa 'alfiat abn malk, taha/ muhamad muhyi aldiyn eabd alhumidi, ta: dar alturath - alqahiratu, 1400 hi - 1980 mi.
56. sharh 'abyat sibwihi, lilsiyrafi, tahi/ du. muhamad ealii alriyh hashimi, alnaashir: dar alfikri, alqahirati, ta: 1394 hi - 1974 mi.
57. sharah al'ashmuni ealaa 'alfiat abn malki, ta: dar alkutub aleilmiat bayrut- lubnan, 1419hi- 1998m.
58. sharh 'alfiat abn malk, liabn alwardi, tahi/ du. eabd allh bn ealiin alshalaali, ta: maktabat alrushdi, alrayad, 1429 hi - 2008 mi.
59. sharh 'alfiat abn maeta, taha/ da. eali musaa alshuwmli, alnaashir: maktabat alkhiriyji bialriyad.
60. sharh alkafiat alshaafiati, abn malki, taha/ eabd almuneim 'ahmad hiridi, ta: jamieat 'um alquraa, 1402 hi - 1982 mi.
61. sharah almufasal lilzumakhshari, aibn yaeish, taha/ du. 'iimil badie yaequba, ta: dar alkutub aleilmiati, bayrut - lubnan, 1422 hi - 2001 mi.
69. sharah qatar alnadaa wabal alsadaa, aibn hisham al'ansary, taha/ muhamad mahyaa aldiyn, ta: alqahirat, 1383h.
70. sharh kitab sibwihi, lilrumani, 'utruhat dukturah li: sayf bin eabd alrahman bin nasir alearifii, jamieati: al'iimam muhamad bin saeudin- alrayad, 1998 mi.
71. sharh kitab sibwyh, 'abu saeid alsiyrafi, taha/ 'ahmad hasan mahdili, eali sayid eulay, ta: dar alkutub aleilmiati, bayrut - lubnan, 2008 mi.
72. sharh naqayid jarir walfirzdaq, 'abu eubaydata, taha/ muhamad 'iibrahim hur, ta: almajmae althaqafii, 'abu zabi, al'iimarat, 1998m.
73. shams aleulum wadawa' kalam alearab min alklumu, nashwan bin saeid alhamyraa, tuha/d husayn bin eabd allah aleumari wakhrin, alnaashir: dar alfikr almueasir (bayrut - lubnan), ta: 1420 hi - 1999 mi.
74. alsaahibi, 'ahmad bin fars, ta/ muhamad eali baydun, 1997m.

75. sahih albukhari, taha/ muhamad zuhayr bin nasir alnaasir, ta: dar tawq alnajati, 1422hi.
76. darayir alshshier, abn eusfuri, taha/ alsayid 'iibrahim muhamadi, ta: dar al'andalus liltibaeat walnashr waltawzie, 1980 mi.
77. tabaqat alshaafieiati, taqiu aldiyn aibn qadi shahbatin, taha/ du. alhafiz eabd alealim khan, ta/ ealam alkutub - bayrut, 1407 h.
78. eiuwn al'akhbari, abn qutaybat aldiynuri, ta: dar alkutub aleilmiat -birut, 1418 hi.
79. gharayib altafsir waeajayib altaawila, mahmud bin hamzat alkarmani, ta: dar alqiblat lilthaqafat al'iislamiat - jidat, muasasat eulum alquran - bayrut.
80. fath rabi albariyat fi sharh nuzam alajrumi, 'ahmad bin eumar bin musaeid alhazimi, ta: maktabat al'asdi, makat, 2010 mi.
81. alkashaf ean haqayiq ghawamid altanzil, alzumakhshari, ta: dar alkitaab alearabii - bayrut, - 1407 h.
82. alkinash fi faniy alnahw walsarafa, 'abu alfida' sahib hamaat, taha/ du. riad alkhawami, ta: almaktabat aleasriati, bayrut - lubnan, 2000 ma.
83. alkinz fi alqira'at aleashara, 'abu muhamad, eabd allh bin eabd almumin abn almubarak alttajr alwasty almuqrii, taha/ du. khalid almashhadani, ta: maktabat althaqafat aldiyniat - alqahirati, 1425 hi - 2004 mi.
84. allibab fi eilal albina' wal'iierabi, 'abu albaqa' aleakbiri, tahi/ du. eabd al'iilah alnabhan, ta: dar alfikr - dimashqa, 1416h 1995m.
85. lisan alearbi, muhamad bin mukram, abn manzur al'ansari, 1414 ha.
86. allamae fi alearabiati, abn jini almusili, taha/ fayiz fars, ta: dar alkutub althaqafiat - alkuaytu.
87. almujtabaa min alsunan = alsunan alsughraa lilnasayiy, taha/ eabd alfataah 'abu ghudata, t maktab almatbueat al'iislamiati, halba, 1406- 1986m.
88. mjalat al'ustadh sa34, ta: dar katibkhanata, masr, 1985m.

89. majalat altawhid alsaadirat ean jamaeat 'ansar alsunat almuhamadiat bimisr eadad dhi alqaedat 1429h .
90. almuharir alwajiz fi tafsir alkitaab aleaziza, abn eatiat, tah/eabd alsalam eabd alshaafi, ta: dar alkutub aleilmiat - bayrut, 1422hi.
91. almuhkam walmuhit al'aezami, abn sayidih almarsi, tahi/ eabd alhamid handawi, ta: dar alkutub aleilmiat - bayrut, 1421h - 2000m.
92. almudhakir walmuanathu, 'abu bakur, al'anbari, tah/ eadimatun, murajieata: da. ramadan eabd altawabi, ta: lajnat 'iihya' altarathi, 1401 hi - 1981 mi.
93. almurtajal (fi sharh aljumlu), abn alkhashabi, taha/ eali haydar, ta: dimashqa, 1392 ha - 1972 mi.
94. marqat almafatih sharh mishkat almasabihi, alharawii alqariy, ta: dar alfikri, bayrut, 1422h - 2002m.
95. almusaeid ealaa tashil alfawayidi, abn eaqila, taha/ du. muhamad kamil barkati, ta: jamieat 'umi alquraa, 1400 - 1405 hi.
96. almasayil alhalbiati, 'abu ealiin alfarsy, tahi/ du. hasan handawi, ta: dar alqalami, dimashqa, ta: 1407 hi - 1987 mi.
97. almustaqsaa fi 'amthal alearabi, alzumakhshari, ta: dar alkutub aleilmiat - bayrut, 1987m.
98. mueanaa alqurani, al'akhfash al'awsata, taha/ du. hudaa mahmud qaraeata, ta: maktabat alkhanji, alqahirati, 1411 hi - 1990 mi.
99. meani alquran wa'iierabihu, 'abu 'iishaq alzujaji, tah/eabd aljalil eabduh shalbi, ta: ealim alkutub - bayrut, 1408 hi - 1988 mi.
100. almuejam alwasiti, majmae allughat alearabiat bialqahirati, ta/ dar aldaewati.
101. mighni allibib, abn hisham al'ansari, tahi/ du. mazin almubarak / muhamad eali hamd allah, alnaashir: dar alfikr - dimashqa, 1985m.
102. almufasal fi saneat al'iierabi, alzumakhshiri, taha/ da. eali bu malham, alnaashir: maktabat alhilal - bayrut, 1993m.

103. almufadaliaati, almufadal aldabi, taha/ 'ahmad muhamad shakir waeabd alsalam harun, alnaashir: dar almaearif - alqahirati, ta: alsaadisati.
104. almaqasid alshaafiatu, alshaatibii, taha/ du. eabd alrahman bin sulayman aleuthaymin, wakhrin, ta: maehad albuhuth aleilmiati, 'am alquraa, 2007 mi.
105. almaqasid alnahwiatu, aleayni, taha/ 'a. da. ealiin muhamad fakhar, wakhrin ta: dar alsalam alqahirati, 1431 hi - 2010 mi.
106. almuqtadabi, almubaradi, taha/ eazimatu, tu: ealim alkutub - bayrut.
107. almunajjad fi allughati, <<krae alnamla>>, tahi/ du. 'ahmad mukhtar eumra, du. dahi eabd albaqi, ta: ealim alkutub, alqahirati, 1988 mi.
108. manahat aljalil bitahqiq sharh aibn eaqila, talifu/ muhamad muhi aldiyn eabd alhumidi, ta, dar altarathi, alqahirati, 1400h-1980m.
109. alminhaj sharh sahih muslim bin alhajaji, alnawawii, ta: dar 'iihya' alturath alearabii - bayrut, 1392hi.

فهرس الموضوعات

المقدمة	**٢٨٨٩**
التمهيد	**٢٨٩٢**
المحور الأول- شارح الألفية، بهاء الدين ابن عقيل (ت٧٦٩هـ).	**٢٨٩٢**
المحور الثاني-شيخ المحققين، محمد محي الدين(ت١٣٩٢هـ)، وحاشيته (منحة الجليل) دراسة وصفية موجزة.	**٢٨٩٢**
المحور الثالث- تعريف المأخذ، والفرق بينه وبين بعض المصطلحات التي تتفق معه في المعنى	**٢٨٩٣**
المبحث الأول: المآخذ التي أصاب فيها المحقق	**٢٨٩٦**
١- توجيه بيت الألفيَّة في حذف الخبر بعد (لولا)	**٢٨٩٦**
٢- إعراب قول أبي نواس: " غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ"	**٢٨٩٩**
٣-إعراب (أراغب) في قول الله -تعالى-:{قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي}	**٢٩٠١**
٤- حذف الخبر المسند إلى مبتدأ نصٍ في اليمين	**٢٩٠٤**
٥- إعراب (تسعى) في قول الله -تعالى-:{فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى}	**٢٩٠٩**
٦- توجيه بيت استشهد به الشارح على تقديم خبر (دام) على اسمها	**٢٩١٠**
٧- تقدير: "قضيَّة ولا أبا حسن لها"	**٢٩١٣**
٨- حكم الاستغناء عن الفاعل	**٢٩١٤**
٩- تاء التأنيث مع الفاعل المؤنث المفصول عن عامله بـ(إلَّا) بين الحذف والإثبات	**٢٩١٨**
١٠- تأويل الاسم المرفوع بعد أداة تختص بالأفعال	**٢٩٢١**
١١- توجيه النصب في الاستثناء التام المنفي المتصل	**٢٩٢٣**
١٢- موقف سيبويه من الجر بـ(خلا) و (عدا)	**٢٩٢٦**

١٣- توجيه الخلاف في مجيء الحال من المضاف إليه	٢٩٢٨
١٤- حكم تقديم الحال على عاملها	٢٩٢٩
١٥- إعراب (دَكًّا دَكًّا) في قول الله -ﷻ-: {كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا}	٢٩٣٢
المبحث الثاني: المآخذ التي جانبه فيها الصواب	٢٩٣٥
١- الخلاف في لغة من يلزم المثنى الألف في جميع أحواله	٢٩٣٥
٢- الضمير الثاني بعد (كان)، بين الاتصال والانفصال	٢٩٣٩
٣-نقل ابن عقيل عن الكوفيين منع تقديم الخبر	٢٩٤٢
٤- مفارقة (فوقَ) النصب على الظرفيَّة	٢٩٤٥
٥- خروج "سوى" عن الظرفية	٢٩٤٨
٦- اقتران (كل) و(بعض) بـ(أل)	٢٩٥٢
المبحث الثالث: أسباب مآخذ المحقق على الشارح، وأهم سماتها	٢٩٥٥
أولا: أسباب مآخذ المحقق على الشارح	٢٩٥٥
ثانيًا: أهم سمات الآخذ عند المحقق	٢٩٦٠
الخاتمة	٢٩٦٣
ثبت بأهم المصادر والمراجع	٢٩٦٤
فهرس الموضوعات	٢٩٧٩